



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org



..2016

نكسة لقمح الغاب [12]

الافتتاحية

توافق أعلى.. معرقلون أضعف..!

تشهد الساحة السورية، ومنذ انطلاقة الجولة الأخيرة من جنيف3 وحتى الآن، جملة من الأحداث المتسارعة، السياسية والميدانية. في الأثناء تسعى قوى وجهات سياسية وإعلامية مختلفة، متضررة من الحل السياسي، الاتكاء على كثافة التغيرات والتطورات وكثرتها لتقديم إحياءات مضللة بأن الأمور تسير باتجاهات أخرى مختلفة عن اتجاه الحل السياسي المقرر في 2254، لكن واقع الأمور يؤكد أن هذه التغيرات تصب بمجملها لا في تثبيت الحل السياسي حلاً وحيداً للأزمة السورية فحسب، بل وفي غد السير باتجاه تنفيذ مفردات ذلك الحل عبر تنفيذ بنود القرار المذكور كاملة.

إن أهم مستجدات المشهد السوري خلال الأسبوعين الماضيين هي التالية:

أولاً: تحول موضوع الرقعة إلى نقطة أساسية على جدول الأعمال الدولي، فواشنطن المضطربة إلى الدخول في المعركة ضد «داعش» بعد تحرير تدمر، لن تنفرد في هذه العملية، فمختلف الإشارات السياسية والميدانية تعكس توافقاً روسياً- أمريكياً على عمل مشترك ومنسق في تحرير الرقعة، وهذا يعكس بدوره استمرار تكيف واشنطن مع ميزان القوى الدولي الجديد الذي لم يعد في صالحها، كما يؤكد أن «داعش» ذاهبة إلى مزيد من الانكفاء، بما يعنيه ذلك من تحجيم إضافي للتيار الفاشي العالمي، وما يعنيه تالياً من تكريس للحلول السياسية مخرجاً وحيداً من الأزمات المختلفة.

ثانياً: استمرار الضغط الروسي على واشنطن وحلفائها بما يخص عزل «جبهة النصرة»، وضرورة انفكاك من يعتبر نفسه جدياً في الحل السياسي عنها، سياسياً وجغرافياً، وإلا فإن الضربة قادمة بالأحوال كلها لا محالة، وهو ما يستهدف بشكل واضح إغلاق الحدود التركية- السورية، بما يعني تحجيماً إضافياً للأدوار الإقليمية ضمن الأزمة السورية، وهي الأدوار التي لعبت وتلعب أدواراً ضارة ومتشددة. وبهذا المعنى فقط يمكن القول إن معركة حلب أيضاً، تصب في إطار الحل السياسي بالتوازي مع محاربة الإرهاب، وليس في أي إطار آخر مما يمكن لبعض المتشددين تمينة أنفسهم به. ثالثاً: تترافق المعركتان/ العمليتان السابقتان، اللتان من شأنهما تحجيم قوى الإرهاب والقوى الإقليمية، بتغيرات موازية في وفد الرياض مضمونها الأساسي هو التكيف الإلزامي الذي لا يزال في بداياته استعداداً لتنفيذ القرار 2254.

رابعاً: تتقدم ميدانياً مسألة الإغاثة وإيصال المساعدات الإنسانية، رغم محاولات إعاقتها كلها، بالتوازي مع حقيقة أن وضع «النصرة» وحلفائها تحت التهديد المباشر يعني تعميق الفرز بين من هم مع الإرهاب ومن هم ضده، بين أنصار الحل السياسي وأعدائه، بما يفتح الباب أمام تثبيت الهدن بأقوى وأرسخ مما كانت عليه.

بالمحصلة، فإن مجمل المؤشرات والأحداث المشار إليها تعني على المستوى السياسي العام، انفتاح الطريق مجدداً لاستئناف مسار جنيف3 وتنفيذ القرار الدولي، ولكن ضمن مستوى توافق دولي أعلى من السابق، وضمن مستوى ممانعة إقليمية أدنى من السابق، إضافة إلى ضعف إضافي، سياسي وعسكري، للمتشددين الداخليين، على اختلاف مواقعهم.

ملف «سورية 2016»



د.جميل: لا يحق للمخطئ
وضع الشروط..!

شؤون محلية



من النزوح إلى النزوح

شؤون اقتصادية



هل انتهت «الفترة
اليتيمة» لانخفاض الدولار؟!

شؤون اقتصادية



القطاعات الكبرى..
من يمسك مفاتيح الإعمار؟!

جلسة حوار عمالية..



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



ما يقوله العمال؟!

الشمس لا يغطيها الغراب، وواقع حال العمال لم يعد خافياً على أحد، ولم تعد تنفع أنواع المسكنات التي توصف لهم كلها من أجل أن يصبروا على وجعهم ... وجعهم المزمّن الذي وصل إلى أدق خلاياهم ولم يجدوا له دواءً شافياً.

كيف سيوجد الدواء؟ مسببات الداء ما زالت قائمة! وتقل فعلها في جسد هذه التعب والشقاء وطول الحرمان، يضاف إليها، مجدداً مع الأزمة، التهجير واحتمالات الموت المفاجئ من هنا أو هناك، أي «فوق الموتة عصاة قبر».

في كل مره يلتقي العمال مع بعضهم، في ذهابهم إلى العمل وفي إيابهم، يكون القاسم المشترك لحديثهم حول الأسعار وارتفاعاتها المستمرة، وحول أجورهم التي لا تكفي لأيام معدودة من الشهر، كما عبرت إحدى العلامات عن ذلك، مطالبة الحكومة أن تأخذ أجورها وهي تصرف على العمال، كناية عن ضعف تلك الأجور التي سببها موقف الحكومة وسياساتها من تلك الأجور، التي جعلت منها حجة في تدهور مواردها، وأن ما تقدمه للعمال من أجور وخلافه هو «كرم أخلاق» منها تجاه العمال، «الذين لا ينتجون!»، ومع هذا ينالون أجورهم مطلع كل شهر وكأنهم هم المسببون لهذا الواقع، إذا سلمنا بحجة الحكومة ومبرراتها التي تسوقها أمام النقابات والعمال في مؤتمراتهم واجتماعاتهم، وهي حجة لا تصمد أمام ما يقدمه العمال من تضحيات في معاملهم، من أجل أن يستمر الإنتاج، وكما تبقى المكنتات تدور دون توقف، والتي في أحيان كثيرة تكون الحكومة هي من يعيق استمرارية الإنتاج وتطوره في العديد من المراكز الإنتاجية، التي فيها إمكانية عالية لزيادة إنتاجيتها، وبالتالي إمكانية تحسين الوضع المعيشي لعمالها من خلال التعويضات المختلفة، مثل الحوافز الإنتاجية وطبيعة العمل والوجبة الوقائية وغيرها من القضايا التي يحرم منها العمال وهم على رأس عملهم.

بعد تلك الأحاديث التي يتداولها العمال عن أوجاعهم، يكون السؤال الأساسي لديهم: إلى متى سيبقى حالنا هذا دون تغيير؟

إن طرح السؤال، رغم بساطته، يعني أن العمال بدأوا يفكرون بشكل التغيير المطلوب من أجل حقوقهم، التي حرمتهم إياها تلك السياسات الحكومية المنحازة كلياً للأغنياء، الذين اغتنوا من لقمة العمال وجوعهم.

في مطلع الأسبوع المنصرم، عقد المكتب العمالي لحزب الإرادة الشعبية في دمشق جلسة حوار عمالية، ضمت مجموعة من العمال والنقابيين في القطاعين «الخاص والعام» ومن مختلف المهن.

المصالح الطبقة للطبقة السائدة التي لا علاقة لها بالإنتاج وتطويره والاستثمار فيه.

اقتصاد السوق وقوى النهب والفساد

لقد خسرت الطبقة العاملة الكثير من مكاسبها وحقوقها منذ تبني اقتصاد السوق، وأهم الخسارات تلك التي تمس أجورها الحقيقية، رغم الزيادة الشكلية على تلك الأجور خلال مراحل مختلفة، وتأتي الخسارات تلك ضمن التوجهات المستندة لتعليمات صندوق النقد والبنك الدوليين من أجل ترشيد الإنفاق وزيادة الموارد، وبهذا يحملون الطبقة العاملة مسؤولية الخسارة وضعف الموارد، وليس قوى الفساد والنهب التي يقدر اقتطاعاتها من الدخل الوطني ما يقارب 40%.

عمال الخاص يتساءلون ويحاورون

وقد طرح العمال المشاركين بالحوار تساؤلات على درجة من الأهمية وخاصة عمال القطاع الخاص، والتساؤلات هي:

1- ما هي الميزات التي تقدمها النقابات لعمال القطاع الخاص من أجل جذبهم نحو النقابات المفترض أنها تمثلهم؟

2- كيف ستحمي النقابات حقوق العمال طالما هي والحكومة شركاء؟

3- هل ستقف النقابات على الحياد من تحرك عمال القطاع الخاص من أجل تأمين حقوقهم وخاصة أجورهم؟

4- حق الإضراب للعمال لماذا لم تتبناه النقابات إلى هذه اللحظة؟

وقد تم النقاش حول هذه التساؤلات والاستفسارات.

وتبقى هذه الأسئلة والاستفسارات وغيرها، من مفرزات الواقع العمالي بالمرحلة الراهنة، وهي بالإضافة إلى مشروعيتها، فهي واجبة النقاش للإجابة عليها من قبل الحركة العمالية عموماً، ونقاباتها على وجه الخصوص.

وقد اختتم اللقاء مع التأكيد على ضرورة مواصلة الحوار والنقاش بين العمال في القطاعين تعزيراً لوحدة الطبقة العاملة والحركة النقابية، خاصة في المراحل القادمة التي سيشهد فيها الهجوم على حقوق ومكاسب الطبقة العاملة، مما يتطلب تصليب وتطوير موقف النقابات في المواجهة مع السياسات الاقتصادية الليبرالية دفاعاً عن الوطن، ودفاعاً عن الحقوق المشروعة للعمال السياسية والاقتصادية والديمقراطية.

الإضرابات الواسعة والمظاهرات التي عمت الوطن.

الاتجاه الثاني: الدفاع عن الحقوق المشروعة للطبقة العاملة، من أجل ثمان ساعات عمل ومن أجل أجر عادل، وحق العمال في الإضراب كشكل من أشكال المقاومة.

الحركة النقابية والعمالية تمكنت من القيام بدورها الوظيفي لتضافر عاملين أساسيين؛ الأول: واقع موضوعي يؤمن إمكانية الحركة، بالرغم من تعقيداتها المتمثلة بوجود قوى لا مصلحة طبقية لها بتطور دور وفاعلية الحركة النقابية سياسياً واجتماعياً.

الثاني: عامل ذاتي لديه الرؤية والخطاب، ويمتلك الأدوات التي تمكنه من الدفاع عن المصلحة الطبقة والوطنية.

وهذان العاملان باجتماعهما كانا المحرك الأساس في تحول الحركة النقابية والعمالية إلى رقم حقيقي في الخارطة السياسية والاجتماعية المتكونة، والفاعلة أيضاً.

مرحلة الصعود

لقد حقق العمال في مرحلة الصعود مكاسب كثيرة، يمكن أن نذكر أهمها:

تم تأسيس أدواتها التنظيمية الفاعلة المعبرة عن مصالح الطبقة العاملة وهي الاتحاد العام لنقابات العمال، تنظيمياً مستقلاً ديمقراطياً ومقوماً لأشكال الهيمنة الحزبية كلها على قراره المستقل.

تمكن من انتزاع قانون للعمل يتضمن حق العمال في الإضراب المأجور، وهذا القانون خضع لصراع ضار داخل المجلس النيابي وخارجه حتى صدر، حيث كان الاتحاد العام يعقد مؤتمره الخامس وأعلن أثناءه الإضراب العام لحين تلبية مطالبه.

انتزع العمال حقهم في ثمان ساعات عمل، مع حقهم في زيادة الأجور بما يتناسب ومستوى المعيشة.

في مرحلة التراجع

مرحلة التراجع التي بدأت في نهاية الخمسينات، وهي مرحلة الهبوط في دور الحركة العمالية والنقابية، حيث هيمن الحزب الواحد على الحركة «الاتحاد الاشتراكي» وتحكم بقراراتها وحدد لها خطوطاً حمراً من خلال شعارات «اشتراكية» الشكل ولكن مضمونها رأسمالية الدولة، حيث استمر هذا الوضع إلى مراحل زمنية قريبة تغيرت فيها حتى تلك الشعارات إلى شيء آخر، يعبر عن

حيث كانت المحاور الأساسية للنقاش هي: لماذا كان الدور الوظيفي للحركة النقابية والعمالية متقدماً في مراحل، ومتراجعاً في مراحل أخرى، وفق التطور التاريخي للحركتين كليهما؟

ماذا تحقق للطبقة العاملة في مرحلة الصعود، وماذا خسر العمال في مرحلة التراجع؟

كيف يمكن للحركة النقابية والحركة العمالية استعادة الدور الوظيفي في ظل السياسات الاقتصادية الليبرالية؟

ما هي الأدوات والأشكال النضالية الممكنة من أجل استعادة ذلك الدور، على ضوء التجربة التاريخية للحركة النقابية، والتجارب الجديدة التي مرت وتمر على الطبقة العاملة السورية، من أجل الدفاع عن حقوقها ومكاسبها، وفي مقدمتها أجورها ومستوى معيشتها؟

هذه المحاور الأساسية التي فتحت النقاش حولها، مع التطرق إلى قضايا أخرى تكتسب راهنتها وأهميتها من وجهة نظر الحضور، وهي القضايا المتعلقة بواقع المعامل والإنتاج، وواقع عمال القطاع الخاص، الذي أخذ حيزاً مهماً من وقت النشاط.

إضاءة تاريخية

قدم المكتب العمالي إضاءة على مراحل تطور دور الحركة العمالية والنقابية، استناداً لواقع موازين القوى الدولية وانعكاسها على موازين القوى المحلية، التي كانت سائدة في الثلاثينات والأربعينات من القرن الفائت، حيث أكتسب النضال العمالي والنقابي زخماً لوجود قوى تقدمية صاعدة ممثلة بالحزب الشيوعي السوري، الذي كان له دور فاعل ليس بإرشاد الحركة الوليدة سياسياً واقتصادياً عبر البرامج التي كان يقدمها، بل أيضاً عبر دور فاعل على الأرض من خلال المشاركة المباشرة في تأسيس النقابات، وفي النضال العمالي الذي أخذ اتجاهين:

الاتجاه الأول: المساهمة الفاعلة في مقاومة الاستعمار الفرنسي ومقاومة عملائه، ممثلي الشركات التي استجلبها معه، حيث كانت المشاركة الواسعة للعمال والنقابات في

خسرت الطبقة العاملة الكثير من مكاسبها وحقوقها منذ تبني اقتصاد السوق، وأهم الخسارات تلك التي تمس أجورها الحقيقية.

السلة الغذائية

والكارثة المعيشية للعمال؟

■ هاشم يعقوبي

يعتبر الفارق الكبير بين الأجور الحالية والأسعار السبب الرئيس في الكارثة المعيشية التي وصل إليها العمال، دون أن يتلمسوا مؤشرات تدل على بداية ردم هذه الهوة الواسعة، فعاد الحديث مجدداً عن السلة الاستهلاكية المدعومة للأسر العمالية.

لا يتجاوز الحد الأدنى من الأجور وفق الأرقام الحكومية 17 ألف ليرة سورية، في حين تبلغ كلفة الضرورات المعيشية الشهرية للعائلة السورية وفق آخر الدراسات التي أعدها «قاسيون» يتجاوز 270 ألف، وهذا يدل على أن ما يقبضه العامل وفقاً لسلسلة الحد الأدنى من الأجور يكفي الانفاق ليومين فقط من الشهر كله، وتبدو هذه الفوارق الرقمية مخيفة لقارئها نظرياً، ولكنها مخيفة أكثر لمن يتعامل معها عملياً كل يوم على أرض الواقع المزري.

العمال يخشون من زيادة الأجور

يقر البعض على ضرورة زيادة الأجور من مصادرها الحقيقية، رغم الخلاف على كيفية حلها، وكما جرت العادة فإن أول إجراء حكومي يخشاه العمال ويتمنون عدم حصوله هو زيادة الأجور المباشرة على الطريقة الحكومية، عبر زيادة الأسعار ورفع الضرائب المباشرة وغير المباشرة، فهم الذين خبروا بتجربتهم الطويلة، مع كل زيادة، بأن هذه الزيادة الاسمية للأجور هي نفسها التي بمحصلة الأمر تخفض القيمة الشرائية للأجور، وتدهور حالهم المعيشي درجة جديدة، حتى وصلوا للدرك الأسفل منها.

أول إجراء حكومي يخشاه العمال ويتمنون عدم حصوله؟ هو زيادة الأجور المباشرة على الطريقة الحكومية، عبر زيادة الأسعار ورفع الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

ما البديل عن الزيادة؟

منذ بداية الدورة السادسة والعشرين لاتحاد نقابات العمال تبنت القيادة النقابية حينها

موقفاً ضد أي زيادة على الأجور، وبررت ذلك بالخوف من زيادة التضخم وبالتالي ارتفاع الأسعار، ولكنها في الوقت عينه لم تقدم رؤيتها البديلة الخاصة عن كيفية تحسين الواقع المعيشي للعمال، ولا عن كيفية وقف التراجع المخيف للقيمة الشرائية للأجور، لتأتي مؤتمرات النقابات لتقول نريد سلة استهلاكية متكاملة ومدعومة لكل أسرة عمالية.

السلة الاستهلاكية المدعومة

لم يكن طرح فكرة السلة الاستهلاكية المدعومة طرحاً جديداً، أو ابتكاراً صعباً، بل حقيقة الأمر هو مطلب ضروري ويمكن، وهو طبقي وعمالي بامتياز، وقد تبنته بعض القوى السياسية ودفعت باتجاهه وعملت عليه، وبقيت هذه المطالبة وازداد المطالبون بها مع ازدياد ضرورتها، فالزيادات على الأجور لم تفلح وكذلك التعويض المعيشي، بل ازداد الطين بلّة، فبدل أن يبدأ العمل على تقديم السلة الاستهلاكية كنوع من زيادة الأجر، رفعت الحكومة الدعم عن المواد الأساسية مراراً وتكراراً، حتى طال رغيغ الخبز اليومي، فارتفعت الأسعار أكثر وحلق الدولار عالياً في وسط عجز حكومي «مصطنع» مفاده لا يوجد موارد في الخزينة.

الحل الأجدى للعمال

تستطيع فكرة تخصيص سلة استهلاكية للأسر العمالية على معالجة عدة أمور، فهي تنجز مهمة إيصال الدعم لمستحقيه الحقيقيين، ومن أحق بالدعم الحكومي من أصحاب الأجور وفي مقدمتهم الطبقة العاملة، هذا أولاً، وهي تتفادى موضوعة التضخم وارتفاع الأسعار المصاحب له، ثانياً،

وهي تحقق زيادة حقيقية للأجور، وليست زيادة أسميه ذات نتائج عكسية على القيمة الشرائية، ناهيك على أن تأمين هذه السلال سيدفع بعجلة الإنتاج الزراعي والصناعي في القطاع العام والخاص، ويشغل أيدي عاملة كثيرة، ويضرب الاحتكار والتلاعب بالأسعار، والأهم من ذلك كله هو استعادة الدولة لدورها في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

الوصول للسلة يحتاج لموقف

يمكن وضع دراسة اقتصادية علمية لفكرة



السلة الاستهلاكية بالاستفادة من العديد من الدراسات، ولا بد أن تضع الحركة النقابية هذا الموضوع على الطاولة وتحيط به وتجب عن الأطروحات والأسئلة كافة، وهي قادرة على ذلك، وبهذا فقط يمكن أن تواجه الحكومة وتضغط عليها بالسبل كافة لأجل تحقيقها، فالوضع المعيشي للعمال ينهار، وهم على حافة الجوع ولا سبيل لوقفه إلا بحلول علمية ومطالب مدروسة ضمن رؤية وبرنامج، ويجب عليها السعي لانتزاع حق العمال بنصيبهم من الدخل وبزيادة حقيقية على أجورهم.

في انتظار الحوافز

مع الانخفاض المستمر في قيمة الأجور التي يتقاضاها العمال والهبوط التراجيدي لليرة السورية، غدا البحث عن أي سند - وإن كان زهيداً - للراتب الهزيل هو الشغل الشاغل لأي عامل، وبعبداً عن زيادة الأجور، وهي بالطبع حق مشروع في ظل هذا التحليق الجنوني للأسعار، فإن العمال اليوم يتعرضون لمزيد من الظلم والغبن الذي يتجلى في أفبح صوره بحرمانهم من الحوافز والمكافآت، على الرغم من كونها حقاً لأي عامل على رأس عمله.

■ سمر علوان

ليست مكرمة!

قد يخال البعض أن الحوافز مكرمة أو منة يمنحها رب العمل للعاملين في المنشأة، لكن الواقع أنها حق أساسي ومشروع للعمال جميعهم، ومطلب لا ينبغي التنازل عنه بأي ثمن.

أعدار جاهزة

الحرمان من الحوافز أو التأخير في منحها مظلمة يعانيها آلاف العمال اليوم، والحجة دائماً جاهزة وهي انخفاض الإنتاجية وتدني الأرباح، ولكن بأي ذنب يلام العامل على تدني الإنتاجية إذا كان مرده إلى الحرب وتداعياتها وليس إلى تقصيره في أداء عمله؟ بل على العكس إذ تشير المعطيات إلى أن كثيراً من العمال باتوا يتحملون أعباء إضافية في ظل الأزمة بسبب تسرب العمالة وعدم تعيين عمال جدد.

حاجة ملحة

قادت الأزمة وتداعياتها إلى تسرب كثير من العمال، واضطرت البقية الباقية إلى بذل مزيد من الجهد لضمان استمرار سير العمل، وهو ما حدث في القطاعات الإنتاجية والخدمية جميعها، مما خلق حاجة ملحة إلى تعديل الحوافز بما يتناسب مع تضاعف الجهد المبذول، إذ تعاني القطاعات الإنتاجية والخدمية اليوم من تسرب آلاف من عمالها وعدم تعيين عمال آخرين بدلاً عنهم.

خطوة إلى الوراء

نظام حوافز جديد كان ينتظر العاملين في «الشركة السورية للاتصالات» بعد أن تحولت من مؤسسة إلى شركة، وهو نظام يتسم بعدم الإنصاف، إذ توزع الحوافز على العاملين بما لا يتناسب مع إنتاجية العامل، علماً بأن طبيعة عمل العامل في المراكز الهاتفية تختلف عن طبيعة عمل العمال والمديرين في الإدارة المركزية، التي نالت الحصة الكبيرة من الحوافز رغم أن

عدد عمالها لا يتجاوز 5% من عمال الشركة.

مطلب على الطاولة

تعديل الحوافز أو رفع سقفها، أو أيًا كانت التسمية، هو مطلب حاضر دائماً على طاولة الملتقيات النقابية، لكنه مطلب نادر ما دخل حيز التنفيذ، ليبقى غالباً مجرد كلمات في الهواء وحبراً على ورق. فعلى سبيل المثال طالب عمال الصناعات الغذائية بتعديل نظام الحوافز الإنتاجية، وطالب عمال النقل البري برفع سقف الحوافز والمكافآت التشجيعية للعناصر الفنية والاختصاصية، كما دعا عمال النقل البحري إلى فتح سقف الحوافز الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج، واشتكى عمال محافظة اللاذقية نتيجة عدم إنصاف العمال خلف الآلات في الرواتب والحوافز مقارنة بالعمال الإداريين، وكذلك طالب أعضاء المؤتمر السنوي للاتحاد المهني لنقابات عمال البناء والأخشاب بإصدار نظام حوافز



للقطاع الإنشائي يتناسب مع طبيعته.. والقائمة تطول، فالأمثلة على تكرار هذا المطلب المحق أكثر من أن يمكن حصرها بكلمات. لماذا هي ضرورة؟ الحوافز بالتعريف هي: المقابل الممنوح لقاء الأداء المتميز، ولا يجب النظر إليها باعتبارها جزءاً من متممات الأجور كما يحدث في بلادنا عند من يحسبون الدخول هذا؟! للعمالين، لأن ذلك يفقدها دورها التحفيزي ويحوّلها إلى تعويض عن انخفاض الأجر بنظر هؤلاء، وفي الوقت نفسه يتم إغفال متممات الأجر جميعها من حسابات الأجر التاميني للعامل، فأي تناقض هذا؟! في حين أن المفترض أن انخفاض الأجر يجب أن ينظر إليه على أنه مشكلة أخرى مستقلة ينبغي علاجها بالضرورة، لا التعامي عنها!.

عمال فرنسا

في مواجهة ليبرالية الحكومة



ما زالت الطبقة
العامة العالمية،
بحراكها وحركتها،
في مرحلة التصعيد
على مستوى
المواجهة مع قوى
رأس المال والنهب
والاستغلال، ومع كل
حراك جديد ينضج
أكثر فأكثر ذلك
التناقض الرئيسي بين
قوة العمل المتمثلة
بالطبقة العاملة
وقواها ونقاباتها،
وبين قوى رأس المال
التمثلة بالتشكيلة
الرأسمالية المهيمنة
اقتصادياً واجتماعياً،
عبر أدوات
نهبها وفسادها
واستغلالها، ولعل ما
يجري في فرنسا هو
أحد أشكال تجلي هذا
التصعيد بالمرحلة
الراهنة.

■ عادل ياسين

لشهر الثالث تخيم أزمة قانون العمل على فرنسا، مع ما تحمله من مشاريع ليبرالية، مثل رفع سن التقاعد وتخفيف الأمان الوظيفي، الذي توفره عقود العمل الحالية، ويضم القانون 52 مادة أثارت احتجاج النقابات، التي رأت بأنه يصب في مصلحة أرباب العمل ويشرع للتسريح التعسفي من العمل وفقدان العمال لوظائفهم.

تعتن رسمي رغم رفض البرلمان

مع تصاعد رقعة التظاهرات النقابية والإضرابات العمالية في قطاعات حيوية وحساسة، صرح رئيس الوزراء الفرنسي، مانويل فالس، قائلاً بأنه يستبعد أي تغيير في مشروع قانون العمل أو سحب النص، ورفض البرلمان الفرنسي الموافقة على القانون فلجأت الحكومة إلى المادة 49 من الدستور، التي تتيح تمرير القوانين لدواعي الطوارئ!. وأعلنت وزيرة العمل مريم الخمري الثلاثاء أنها تنتظر «اقتراحات من الكونغرس الرأسمالية العامة للعمل» تتصل بإصلاح قانون العمل، مجددة تأكيد الموقف الحازم للحكومة لجهة عدم التراجع عن مشروعها.

وقالت الوزيرة لإحدى الإذاعات رفضها لشروط النقابات، ومضيها في مشروع القانون، وقال فرنسوا هولاند الثلاثاء لصحيفة «سود اويست» الإقليمية أن المشروع «لن يسحب».

تصعيد نقابي

أعلنت النقابات ثامن تعبئة احتجاجية لمواجهة القانون منذ شهر آذار الماضي، وامتدت الإضرابات العمالية التي دعت إليها النقابات إلى قطاعات عدة، أدت إلى تباطؤ إنتاج النفط وتوقفه في 5 مصاف من أصل 8 مصاف فرنسية، ودخول القطاعات العمالية في المحطات النووية في دائرة الاحتجاج، وتوقف العمل، كلياً أو جزئياً، في 4000 محطة للتزود بالوقود، وإضراب هو الخامس منذ شهر آذار الماضي في شركة السكك الحديدية «sncf»، وتقليل رحلات الطيران المدني بنسبة 15% في مطار أورلي بباريس، وبدأت الحكومة باستخدام احتياطي النفط الموجود لديها والذي لا يكفي سوى لـ 115 يوم.

الشرطة تمارس عنفاً غير مسبوق

لجأت الشرطة إلى فك اعتصام عمال مصفاة «فوس» في مرسيليا بالقوة في 24 أيار، وتشكل هذه العملية تصعيداً في المواجهة بين حكومة الرئيس فرانسوا هولاند واتحاد النقابات العمالية، الذي دعا إلى تحويل الاحتجاجات والوقفات الاحتجاجية إلى إضرابات متلاحقة في المرافق والمصافي النفطية والسكك الحديدية.

وقال إيمانويل لوبين، من الاتحاد، إن 40 حافلة تنقل أفراداً من شرطة مكافحة الشغب شاركت في عملية فض الاعتصام، التي مورس فيها عنفاً غير مسبوق. ويشترك عمال مصفاة «فوس» في اعتصامات واحتجاجات هذا القطاع. وفي 31 أيار امتدت الإضرابات إلى المصافي

الثماني في البلاد وانخفض الإنتاج إلى 50%.

صيغ احتجاجية متنوعة

إضرابات عمال المصافي والاعتصامات، التي نفذها عمال التحميل وسائقو الشاحنات وغيرهم، أعلنت عبر هذه الصيغ من الاحتجاجات اعتراضها على التعديلات في قانون العمل، من خلال شل عمليات توصيل الوقود من وإلى مستودعات النفط على مدى أيام، مما دفع المئات من هذه المستودعات إلى تخزين الوقود خوفاً من انقطاعه، وتسببت بالتالي في نقص بمئات محطات تزويد السيارات بالوقود، وأعلنت شركة توتال الفرنسية أن عمال محطاتها البالغة 2200 محطة وقود مشاركون في الإضراب كلياً أو جزئياً. كما دعا اتحاد النقابات إلى إضرابات متتالية لأكثر من يومين في الأسبوع في محطات السكك الحديدية، ولاعتصام مفتوح في مترو الأنفاق في باريس، وشبكات القطارات في الضواحي بدءاً من الـ 2 حزيران، أي قبل أسبوع من افتتاح بطولة أوروبا لكرة القدم لعام 2016 في فرنسا.

شلل شبه تام في السكك الحديدية

خيمت بؤادر الشلل التام على معظم المدن الفرنسية، بعد اتساع نطاق الإضرابات والاحتجاجات على مشروع قانون العمل الجديد. بعد انطلاق الإضراب المفتوح لعمال وسائل النقل منذ 31 أيار الماضي مع اقتراب كأس أوروبا بعد أحد عشر يوماً. وهذا الإضراب الثامن الذي تنفذه

الشركة الوطنية للسكك الحديد الفرنسية منذ بداية مارس بهدف التأثير على المفاوضات حول ساعات العمل في هذا القطاع، ويندرج في إطار الرفض الواسع لمشروع إصلاح قانون العمل. وأورد بيان للشركة الوطنية للسكك الحديد أن الاضطراب في وسائل النقل الأربعة سيكون ملحوظاً لكنه لن يؤدي إلى شلل تام، فهو لن يشمل ستين في المئة من القطارات السريعة وثلاثين إلى أربعين في المئة من القطارات الإقليمية.

انعكاسات دولية أيضاً

وعلى الصعيد الدولي، تحدثت شركة السكك الحديد عن حركة طبيعية لقطاري يوروستار واليو «المانيا»، وحركة بنسبة 75 في المئة لقطار ليريا «سويسرا»، أي أن 25% من النقل بين فرنسا وسويسرا متوقف، وأربعين في المئة فقط لقطار إيليبسوس «اسبانيا»، أي أن 60% من النقل بين فرنسا واسبانيا متوقف، وعشرين في المئة لقطار «اس في أي» «إيطاليا»، أي أن 80% من النقل بين فرنسا وإيطاليا متوقف.

قطاعات جديدة ستدخل حيز الإضرابات

ويظهر الإضراب الذي سيشمل قطاع السكك الحديد أن مطالب القطاعات والاحتجاج الاجتماعي باتا متطابقين، فبعد شركة السكك الحديد، يستعد «مترو باريس» لإضراب ومثله طيارو شركة «إيرفرانس» في موعد قريب.

رفض البرلمان
الفرنسي
الموافقة
على القانون،
فلجأت الحكومة
إلى المادة 49
من الدستور،
التي تتيح تمرير
القوانين لدواعي
الطوارئ!.

د.جميل: لا يحق للمخطئ وضع الشروط..!



استضافت قناة «المباين»، مساء الأربعاء الأول من حزيران، د.قدري جميل، رئيس وفد منصة موسكو للمعارضة السورية وأمين حزب الإرادة الشعبية، وذلك ضمن برنامجها «لعبة الأمم». فيما يلي تنشر «قاسيون» مقتطفات من الحوار الذي تركز حول آخر المستجدات السياسية السورية، وسياقاتها الدولية، الروسية- الأمريكية بشكل أساسي، على أن الحوار منشور كاملاً، بالصوت والصورة ومع بقية الضيوف، على موقع قاسيون الإلكتروني kassioun.org

غاية الهدنة

أوقف الروس عملياتهم العسكرية بالتزامن مع محادثات جنيف3، والحديث قائم الآن عن عودة محتملة لهذه العمليات، وفي تفسير هذه المسألة، قال جميل: «بالعودة إلى الوراء قليلاً، أعتقد أن سبب إيقاف العمليات العسكرية الروسية، استراتيجي سياسي وعسكري هام جداً ويجب أن يتحقق، وهو عزل جبهة النصرة عن باقي المسلحين أو من أراد منهم أن يبقى معها في خندق واحد قليلاً. ونعرف على هذا الأساس كيف نتصرف عسكرياً وسياسياً، الأمور كانت مختلطة ضبابية مشوشة منذ طرح موضوع «أحرار الشام» و«جيش الإسلام». نحن في جبهة التغيير والتحرير وفي حزب الإرادة الشعبية قلنا: أحرار الشام وجيش الإسلام يجب أن يبتعدوا جغرافياً وسياسياً عن جبهة النصرة وإلا سوف تصيبهم شظايا مما يصيبها، وحينها لا يستطيعون أن يتهموا أحداً بذلك لأنهم هم من يتحملون مسؤولية ذلك. دق الأمريكيون على صدرهم وقالوا نحن نتولى أمرهم وطلبوا وقتاً مستقطعاً مرة ومرتين وثلاث مرات، وهذا ما أكد عليه السيد لافروف في تصريحه الأخير الذي قال فيه «أعطيناها أوقاتاً مستقطعة كثيرة وهذه الأوقات المستقطعة قد استنفدت نفسها وبأخر هذا الأسبوع تنتهي». لذلك أعتقد أن الهدف من وراء الهدنة لم يكن يخفي شيئاً تحت الطاولة، وإنما كان يريد فعلاً اصطاف السوريين جميعهم الذين يريدون محاربة الإرهاب قولاً وفعلاً، اصطافهم في خندق واحد من أجل إنقاذ ما تبقى من سورية حتى نستطيع أن نقف على أقدامنا ونبني ما نستطيع البناء عليه».

«دستور روسي»!

وعن الضجة التي أثارها صحيفة الأخبار اللبنانية بنشرها لمقالة حول دستور سوري معد روسياً، أكد جميل: «ما أعرفه بشكل مؤكد أن السيد لافروف صرح، والخارجية الروسية، صرحت أن هذا الموضوع لا تتدخل به وهو شأن السوريين فقط لا غير. وبعد 48 ساعة من هذا التصريح جاء تأكيد الرئاسة السورية أنها لم تتطلع على موضوع كهذا، ولم تتعامل معه، وهي بدورها تصر، وهذا أمر طبيعي، كما قال الروس، وكما كنا نقول نحن دائماً كمعارضة وطنية سورية، أن موضوع الدستور السوري هو شأن السوريين فقط لا غير. من الممكن بجنييف بالتعاون مع الأطراف الدولية أن نناقش المبادئ العامة.. الإطار العام. ولكن هل يعقل أن يكتب دستور سوري خارج سورية؟ هذا ليس ممكناً، وأصلاً هذا يخالف قرار مجلس الأمن. قرار مجلس الأمن يتحدث عن مرحلة انتقالية، أولاً: جسم انتقالي، ومن ثم دستور، ومن ثم انتخابات. أي أن الدستور وصياغته تأتي بعد تشكل الجسم الانتقالي.

«معركة حلب»

وفي الحديث عما يثار حول معركة حلب، وعن القول بأولويتها أمام معركة الرقة، أوضح جميل: «أعتقد أن موضوع حلب أعقد مما يجري تصويره. شمال حلب يتميز بالخصائص التالية، أولاً: الحدود التركية من حيث يتدفق المسلحين والسلاح، وثانياً: في هذه المنطقة هناك كثافة سكانية عالية وكثافة مجموعات مسلحة عالية تبرز كل المناطق السورية، وهناك تداخل بهذه المناطق بين الفصائل المسلحة التي بفعل عوامل عديدة موضوعية وذاتية رأت نفسها في خندق واحد، اليوم،

الهدف من وراء

الهدنة لم يكن

يخفي شيئاً وراء

الطاولة وإنما كان

يريد فعلاً اصطفاف

السوريين جميعهم

الذين يريدون محاربة

الإرهاب قولاً وفعلاً

أعتقد أن القيام بعملية عسكرية دون تحضير سياسي جدي لها سوف يسبب خسائر بشرية وعسكرية كبيرة». وعن كيفية القيام بـ«التحضير السياسي» قال جميل: «التحضير السياسي هو ما يقوم به الروس حالياً من ضغط على الأميركيين من أجل الضغط الجدي على حلفائهم، وإذا كان هناك من يقول أن الأميركيين نفوذهم خفيف على فصائل المعارضة المسلحة، فإن المؤكد أن نفوذ الأميركيين ليس خفيفاً على حلفائهم في الناتو مثل تركيا، ولا أعتقد أن نفوذهم خفيف على السعوديين الذين يستطيعون أن يؤثروا بشكل جدي على الفصائل المسلحة. لذلك الأميركيون يتحملون مسؤولية أساسية بنهاية المطاف حول موضوع التداخل بين جبهة النصرة المصنفة دولياً بقرار مجلس أمن بأنها منظمة إرهابية أسوة بداعش».

«صفقة»!

بما يخص الحديث عن «صفقة روسية-أمريكية في سورية»، قال جميل: «السياسة في النهاية هي تعبير عن توازن قوى، المشكلة بالواقع أنه في حين أن هناك أناساً يفهمون هذا التوازن سريعاً ويتكيفون معه، هناك أيضاً من يتأخرون عن فهمه. الأميركيون مشهورون أنهم براغماتيون وعمليون، ولذا يفهمون التوازن الناشئ والمتغير لميزان القوى الدولي، وفي المنطقة، وفي سورية ويحاولون التكيف معه. الروس يضغطون في هذه اللحظة كما لاحظتم جميعاً على الأميركيين من أجل أن يشاركوا في عمليات مشتركة ضد جبهة النصرة، وأعتقد أن هذا الكلام يعرفه الجميع حالياً، ولكن لماذا يضغطون؟ ولماذا يهددون أنهم سيقومون بهذه العملية لوحدهم؟ لأنهم فعلاً سيقومون بها لوحدهم، وأكاييل الغار سيحملها فقط الذي قام بهذه العملية، والأمريكيون يعرفون أن هذه العملية ستتم بنهاية المطاف، ويجب أن يحسبوا جدياً خسائرهم من عدم المشاركة في هذه العملية. من هنا، فمعهم أو دونهم، ستتم هذه العملية، والأفضل لهم أن يشاركوا بها».

«نورماندي» جديد

وأضاف: «أعتقد أننا إذا أردنا الحديث بالمعنى التاريخي، فإننا نشاهد اليوم في منطقتنا، في هذه اللحظات، شيئاً يشبه «إنزال النورماندي» ولم نصل له لأن، ولكننا نقرب منه، حينما قامت جيوش الحلفاء بالنزول بأوروبا لدعم الجيش السوفييتي الذي كان قد وصل إلى داخل الأراضي الألمانية. اليوم مازال الغرب متخوفاً من الدخول في المعركة، مازال بعيداً عنها يلوح بإمكانية الدخول فيها، ولكن عندما سيبدأ حقاً أن القوى العسكرية الصديقة لسورية ستقوم بهذه المهمة لوحدها، أعتقد أنهم سيضطرون للمشاركة، ومن هنا أفهم الضغط الروسي وفحواه».

«الوفد الواحد»

في إجابته عن سؤال حول آخر التطورات التي طرأت على ملف تشكيل وفد معارضة واحد، قال جميل: «في الساعات الـ48 الماضية، سمعنا تغييراً في لهجة وفد الرياض، فقد بدأ البعض من أعضاء الهيئة العليا للمفاوضات بإعطاء إشارات إيجابية تجاه منصات موسكو والقاهرة، وهذا أمر جيد، وبدأ الحديث حول إمكانية تشكيل وفد واحد» وعن الآلية التي تسير وفقاً الأمور حتى الآن فيما يخص هذا الملف، أوضح جميل: «في الخطوات الأولى يضعون اشتراطات نحن نرفضها، ونحن قلنا لهم اليوم بتصريح لي في جريدة الوطن أنه إذا كان لدى أحد الحق بوضع الشروط فهو نحن، لأن موقفنا أثبت صحته، وموقفكم أثبت خطأه، والذي أخطأ لا يحق له أن يضع شروطاً. رغم ذلك نحن لا نضع شروطاً، نحن نقول تعالوا لتشكيل وفد واحد بشكل يضمن التوازن والعدالة بين جميع مكونات المعارضة السورية ونحن واضح لنا أنه لا يمكن تشكيل «وفد موحد» ولذا أقول «وفد واحد» وهو أمر آخر، لأن برنامجنا ستبقى مختلفة، ولكن يمكن الاتفاق على القواسم المشتركة الدنيا، أعتقد أن الأمور تسير بهذا الاتجاه، البارحة تلقيت إشارات من الأمم المتحدة أنها تسير باتجاه مشاورات جزيئية ثنائية مع كل الأطراف، أعتقد أن عنوانها جس نبض إمكانية تشكيل وفد واحد».

الأكراد والفدرالية.. وأشياء أخرى



في ظل المخاض العالمي الراهن، تمر منطقة شرق المتوسط، بظرف استثنائي، يفتح الباب على احتمالات عديدة. وفي هذا السياق من الطبيعي أن تتعدد الرؤى والمواقف والآراء حول شكل التطور اللاحق، لبلدان وشعوب المنطقة.

■ رمزي السالم

ولكن الثابت الذي لا يحق لأحد تجاوزه، هو المصير المشترك لهذه الشعوب، على أساس الاعتراف المتبادل بالحقوق، باعتباره معطى موضوعي، حيث تؤكد حقائق التاريخ، ووقائع الظرف الراهن، أنه لا يمكن لأي شعب أو دولة، أن تتطور بشكل حقيقي، إلا من خلال التكامل ووحدة المصير..

ضمن هذه الرؤية، نقدم فيما يلي جملة ملاحظات حول القضية الكردية، والمشاريع المطروحة على جدول الأعمال، ومنها مشروع الوثيقة المسماة بـ«النظام الاتحادي».

أولاً:

ربما يسجل لمشروع الوثيقة القول، بانتفاء عهد الدولة القومية، والذهاب إلى مفهوم فدرالية شعوب الشرق. ولكن يظهر التناقض فوراً، إذ أن الحديث عن فدرالية جزئية هو أشبه بعملية قيصرية، في المقاطعات الثلاث، المشمولة بتجربة الإدارة الذاتية في الشمال السوري. ورغم أن الوثيقة تؤكد، بأن مفهومها عن الفدرالية، لا تعني فدرالية قومية، إلا أن واقع الحال، والمستوى العالي للتجاذبات القومية، ودرجة التدويل الذي وصلت إليه الأزمة السورية، والخراطيف الافتراضية التي تظهر بين الفينة والأخرى لدويلات على أنقاض الدولة السورية القائمة، والخطاب القومي الانعزالي، من بعض أوساط الإدارة الذاتية أحياناً، والتلميح بحلول جزئية، وتجربة الفدرالية في العراق التي توجت بطرح إمكانية الانفصال، والخلافات والتوترات في البيت الكردي نفسه، ومستوى التنسيق المرتفع مع الدول الأجنبية، وبالأخص مع الدول التي تتبنى المشاريع التقسيمية، ذلك كله من شأنه تلقائياً أن يثير أسئلة، ويولد ردود أفعال لدى شركاء الوطن، وعموم القوى الوطنية السورية، بخصوص مسوغات هذا المشروع ومآلاته.

ثانياً:

إن طرح الفدرالية في ظروف الأزمة السورية، وتغذياتها وتشابكاتها الدولية والإقليمية، من شأنه، أن يرفع منسوب التوترات الطائفية والعرقية والدينية كلها، لأن البنى الاجتماعية الموجودة على الأرض السورية كلها تمر بمرحلة قلق وجودي، والوثيقة بذلك- بغض النظر عن النوايا- تتناقض مع فكرة الحفاظ على وحدة سورية، أرضاً وشعباً.

إن قيام الفيدرالية في سورية ليس قراراً فريداً أحادي الجانب من هذا الطرف أو ذاك، ولا سيما في ظروف الأزمة السورية ودرجة التدويل العالية التي تعتريتها. وبهذا المبنى أيضاً فإن أية فدرالية جزئية، من طرف واحد دون توافق وطني شعبي عام، كالتي يدعو إليها مشروع الوثيقة، وما تركته من ردود أفعال أولية، من شأنها أن تجهض المشروع الاستراتيجي، القائم على وحدة مصالح

وبالتالي نضال شعوب الشرق كلها، وإنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة، كاستحقاق تاريخي بعد فشل النموذج الرأسمالي الطرقي التابع.

ثالثاً:

لا شك أن شكل العلاقة السابقة بين المركز والأطراف في سورية، عانى من الكثير من الخلل، وأنتج العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية الاجتماعية، ولا شك أن ذلك الشكل قد تجاوزه الزمن. وبغض النظر عن التسمية، فإن لامركزية إدارية موسعة، تحت مسمى الإدارة الذاتية أو أي مسمى آخر، تتضمن صلاحيات متوازنة للمجتمعات الأهلية، بما فيها انتخاب السلطات المحلية دون وصاية، أو هيمنة من المركز، هي ضرورة تاريخية في سورية، وأحد جوانب عملية التغيير الجذري الشامل المطلوب سورياً. وفي هذا السياق من الجدير بالذكر، أن كل لامركزية إدارية موسعة، تتطلب مركزاً قوياً وذكياً لحمايتها، مركزاً يستمد قوته من مدى التعبير عن مصالح الناس، وتأمين حقوقهم. ودون ذلك فإن مركزاً يصدر كل الصلاحيات، أو أطرافاً بصلاحيات متضخمة، تمتلك حق الفيتو، في ظل مرحلة انتقالية عالمياً، ومضطربة إقليمياً، تعني حكماً دولة هشّة، عاجزة، مما يعني أن تبقى حقوق الكل ضمن بلد كهذا مهددة.

رابعاً:

إن مشروع وحدة نضال شعوب الشرق على أساس الاعتراف المتبادل بالحقوق، والذي يستمد مقومات وجوده، من وحدة الفضاء الجغرافي والاقتصادي والثقافي، يفتح الباب أمام مرحلة تاريخية جديدة، تؤمن التطور الحر والمتوازن لشعوب المنطقة كلها، بعيداً عن المشاريع الاستعمارية، القائمة على ضرب الكل بالكل، ضمن سياسة الاحتواء المركب للنخب المتصارعة، والتي تستغل التراكيب التاريخية كلها، وممارسات وجور النظم، وقصر نظر بعض القيادات المحلية، وردود الأفعال المختلفة، لتصعيد التوتر، وللوصول إلى هدفها ببقاء هيمنتها على العالم.

خامساً:

إن الاستفادة من ميزان القوى الدولي الجديد، بالذهاب إلى الحلول السياسية، ومناقشة القضايا المتراكمة والعالقة والمستجدة كلها على طاولة الحل السياسي، والخروج من «دوامة سايكس بيكو، بمنطقها التفتيتي القديم والجديد» التي تدور ضمنها أغلب البنى السياسية في بلدان المنطقة، هي فرصة تاريخية، ربما لن تتكرر إلا بعد عقود، وعليه فإن الـ«خطا ممنوع».

وعود على بدء، يعتبر المال الراهن للقضية الكردية، وتغذياتها كلها، نتاج تراكم وتفاعل ثلاثة عوامل:

الخرائط التي رسمها المهندس الغربي في بدايات القرن الماضي، «سايكس بيكو» سياسات الأنظمة في البلدان الأربعة للوجود الكردي، في عهد الدولة الوطنية. الأخطاء الاستراتيجية للقيادات القومية الكردية.

نعقد أن أية قراءة صحيحة منهجياً للقضية الكردية، وسبل حلها يجب أن تأخذ هذه القضايا الثلاث بعين الاعتبار مع التأكيد بأن العاملين، الأول والثاني، هما العاملان الأساسيان في التراجيديا الكردية التاريخية، لكنهما يبيقان عوامل طبيعية وموضوعية، ومن المفروض أن تكون متوقعة، بحكم بنية تلك القوى التي كانت سبباً لها، وعملت على استمرارها، إذ من الطبيعي أن ترسم قوى تقاسم النفوذ الخرائط دون أي اعتبار سياسي أو أخلاقي إلا مصالح الغرب الرأسمالي. أما الأنظمة، باعتبارها أنظمة رأسمالية تابعة-على الأقل بالمعنى الموضوعي- فمن الطبيعي والمتوقع أن تكون عاجزة عن حل المهام الوطنية بالمعنى العام، وأن يقتصر حل نشاطها على إدارة الأزمات التي توجدها ممارساتها وليس حلها، حيث لم تتجز المهمة التاريخية المطلوبة منها، وهي بناء الدولة الوطنية بناءً حقيقياً، والتي كانت وما زالت تتضمن ثلاثة مهام مترابطة، وهي: إنجاز المهام الوطنية بمعنى توفير مقومات الحفاظ على السيادة الوطنية والاستقلال الوطني، والمهام الاقتصادية الاجتماعية، بمعنى تحقيق عملية تنمية

وطنية متوازنة ومستدامة وعادلة، والمهام الديمقراطية، التي تشكل القضية القومية الكردية أحد أهم جوانبها في البلدان الأربعة. أي أن التطور التاريخي في هذه البلدان، تشوه بشكل عام، ليس فيما يتعلق بالکرد وحقوقهم فقط، بل إن القضية الكردية هي جزء من أزمة شاملة تعصف ببلدان المنطقة كلها، في الدول كلها التي اتبعت هذا النموذج في التطور التاريخي.

ومن هنا، فإن البحث عن حل خاص ومنفرد وجزئي ضمن هذه البنية، وخصوصاً بعد تفجر الأزمات في هذه البلدان، يعتبر ضرباً من المستحيل، وعامل توتير جديد إضافي، وميدان جديد للتجاذب الإقليمي والدولي، وتالياً إضرار بمصالح الكل، بغض النظر عن كونه حقاً مشروعاً أم لا.

أضحت خرائط سايكس بيكو من الماضي، والأنظمة الرأسمالية الطرفية استنفدت دورها التاريخي. وعليه، تمر القضية الكردية ضمن الشرط التاريخي الراهن بمرحلة استثنائية، حيث الأبواب مفتوحة أمام احتمالين:

- احتمال تأمين الحقوق القومية الكردية، ضمن حل عام لازماً لبلدان المنطقة.

احتمال، إضاعة الفرصة التاريخية، مرة أخرى، كما حدث مرات ومرات، بحكم سياسات قصيرة النظر.

وبالتالي تضع هذه المرحلة القيادات القومية الكردية وعموم القوى الوطنية والديمقراطية، أمام امتحان تاريخي، هو ضرورة التقاط اللحظة التاريخية، والتفاعل معها وفق منظور علمي، ينطلق من معرفة اتجاه التطور التاريخي، وفهم حقيقة توازن القوى الدولي والإقليمي والمحلي، وأخذ بعين الاعتبار، والإمساك بالحلقة الأساسية، أي الأخذ بخيار الاندماج الطوعي والتكامل، في إطار عملية التغيير الجذري والشامل، التي تؤمن حقوق الجميع.

وفي هذا السياق، تعتبر النخب السياسية والثقافية والاجتماعية، جسر تواصل بين الشعب الكردي والشعوب الأخرى، وبالتالي فإنها تتحمل المسؤولية التاريخية أمام الشعب الكردي، والشعوب الأخرى، في وضع الاستراتيجية الصحيحة والمناسبة.

ما هو الجديد في الأزمة الرأسمالية الحالية؟ وأي دور لـ «اليسار» في المنطقة؟



عدد الاحتجاجات الكبرى على صعيد العالم من 60 احتجاج عام 2006 إلى 115 عام 2013. وهو ما يعني انفتاح الأفق أمام القوى الممثلة لمصالح الجماهير، بما فيها اليسار، وتحديدا اليسار الجذري. تجدر الإشارة هنا، بأن طابع الأزمة وعمقها يحولها إلى «مجزرة» للقوى السياسية الإصلاحية، وتحديداً اليسار الإصلاحي. فتجربة اليونان مثلاً تظهر أن حزب سيريزا لم يستطع حتى أن يكون، إصلاحيًا، اشتراكياً ديمقراطياً، إذ خضع كلياً لأجندة رأس المال المالي.

ما نشهده اليوم في منطقتنا، وفي أوروبا: تبخر الحزب الاشتراكي الديمقراطي في اليونان، تسارع عملية تبخره في إسبانيا، وبدايتها في فرنسا، في الوقت الذي تصعد فيه بسرعة أحزاب «جديدة»: صعود اليمين القومي في دول المركز، وقوى يسار في أطراف المركز.

إن معطيات الأزمة سابقة الذكر، واضطرار رأس المال للتوسع العامودي تجعلنا نستنتج أن إحدى السمات الأساسية للمرحلة التاريخية الراهنة هي التسارع بمنسوب نشاط الجماهير على صعيد العالم، ارتفاع

إن معالجة مسألة وضع «اليسار» العربي ومستقبله تتطلب تقييم طابع المرحلة الحالية من تطور الرأسمالية، بما يسمح بطرح الأسئلة بسياقاتها الواقعية، واستشراف مستقبل القوى اليسارية والحركة الشيوعية تحديداً، الذي نعتقد في حزب الإرادة الشعبية بأن آفاقه مفتوحة وواسعة، سواء وعينا ذلك أم لم نَعه. إن هذا الموقف مبني على طبيعة أزمة الرأسمالية في المرحلة الحالية، ودخول الشعوب بمرحلة نشاط سياسي، كتعبير عن وحدة الأزمات الاجتماعية التي أنتجت الرأسمالية.

■ سلام الشريف*

1- الأزمة الرأسمالية وفردة سياقاتها

الأزمة الحالية العاصفة بالنظام الرأسمالي تأتي في سياقات فريدة بالمعنى التاريخي، مما يجعلنا نعتقد بأنها أعمق أزمة في تاريخه، وقابلة لأن تكون نهائية وقاصمة. فردة السياق يمكن تقسيمها إلى مستويين، الأول: هو مستوى تطور بنية الرأسمالية بحد ذاتها من ناحية استنفادها هوامش التوسع الأفقي، والمقاومة العالية التي يلقاها التوسع العمودي، خصوصاً في دول المركز الرأسمالي، بالإضافة لنتائج السياسة التي من المرجح أن تكون بمثابة «انقلاب السحر على الساحر». إن إحداث التوسع العامودي الكافي، يضيق بالتالي هوامش عملية إنتاج وإعادة إنتاج رأس المال بحد ذاته.

المستوى الثاني: هو تغير التشكيل الاقتصادي والعسكري، وإعادة توزيع عوامل القوة السياسية على صعيد العالم، الأمر الذي يعقد «المخارج» الكلاسيكية للأزمة عبر الحروب.

• المستوى الأول

الأزمة على الصعيد البنيوي

على الصعيد البنيوي تعبر أزمة 2008-2007 عن استنفاد القطاع المالي لدوره التعويضي المؤقت لأحد الاتجاهات الأساسية في التطور الرأسمالي، ألا وهو ميل معدل الربح للانخفاض في قطاعات الإنتاج الحقيقي.

لقد حققت الطفرة في القطاع المالي ثلاث وظائف: أجلت اندلاع أزمة فيض الإنتاج في القطاع الصناعي، وزودت القطاع الصناعي برأس المال، مع توفير بدائل استثمارية ذات ربحية عالية في القطاع المالي والخدمات، وأخيراً سمح الائتمان بنهب القيمة الزائدة المستقبلية قبل تحققها، في الوقت نفسه الذي سمح بتخفيف الآثار المباشرة لتخفيض الأجور في بلدان المركز، ولكنه راكمها لتنفجر دفعة واحدة.

تراجع معدل الربح

دراسة استبيانو مايتو، المنشورة في عام 2014 من قبل جامعة ميوخن:

بينت ميل معدل الربح للانخفاض على الصعيد العالمي من حوالي 40% عام 1870 إلى نحو 20% عشية الأزمة عام 2007-2008، أما في دول المركز الرأسمالي فقد انخفض من 42% إلى 11% عام 2010 الجدول التالي مأخوذ من الدراسة السابقة ويوضح تطور معدل الربح في بعض الدول الأساسية.

إن استنفاد الفضاء المالي لدوره في «إسناد» عملية إعادة إنتاج رأس المال، أثر سلباً بشكل شبه آلي على دور عامل آخر في تعويض ميل معدل الربح للانخفاض، ألا وهو التجارة الحرة، التي انخفضت لمستويات قياسية بعد الأزمة. هذا وتؤشر الدراسات إلى أن التراجع النسبي الحاصل في التجارة بعد الأزمة هو تراجع تسوده العوامل البنيوية على العوامل الدورية.

القاعدة في التطور الرأسمالي هي أن يكون معدل نمو التجارة أعلى «تقريباً ضعف» معدل النمو الاقتصادي، إلا أن معدل نمو التجارة انخفض مؤخراً إلى أقل من معدل النمو الاقتصادي، هذا عدا عن كون مستويات التجارة النسبية انخفضت إلى قبل ماكانت عليه في حقبة التسعينيات «للاطلاع على النقاش الحاصل حول هذه المسألة في الأوساط الأكاديمية الليبرالية انظر هنا» في هذا السياق، لم يبق أمام رأس المال سوى التوسع والتوسع العامودي، أي تخفيض حصة الأجور من الدخل وهو الاتجاه العام في دول المركز الرأسمالي منذ الثمانينات، والذي تسارع بعد الأزمة، ورفع مستويات نهب القيمة الزائدة. الجدول التالي يبين تراجع حصة الأجور من الدخل الوطني في دول المركز والمأخوذ من تقرير منظمة العمل الدولية.

حصة الأجور المعدلة من الدخل الوطني

أحد مكونات الرد على الأزمة في دول المركز جاءت على شكل برامج تقشفية، بتأثيرها السلبي على الأجور بأوجه متعددة، فمن تخفيض حصة الأجور من الدخل عبر برامج تسريح العمال، حيث سيتم في فرنسا شطب 350 ألف وظيفة في السنوات الخمس القادمة على سبيل المثال، إلى الاقتطاعات من مختلف عناصر الأجور غير المباشرة «الخدمات الاجتماعية» والأجور المؤجلة «الرواتب التقاعدية»، وصولاً إلى رفع الاقتطاعات من الأجور عبر ضرائب، ورسوم وإلخ..

من ناحية أخرى، تأتي «الإصلاحات» التي تطبقها المراكز والممثلة بإعادة هيكلة «سوق العمل» وجعله «أكثر مرونة»، وهذه تهدف إلى رفع مستوى نهب القيمة الزائدة. فعلى سبيل المثال، المعركة الجارية في فرنسا من أجل تعديل قانون العمل هي مثال حي على الصراع الطبقي بشكله الواضح، إذ يجري العمل على تغيير البنية القانونية بما يسمح برفع عدد ساعات العمل، وتخفيض تعويضات ساعات العمل الإضافية لنصف ما كانت عليه، وتفتيت الطبقة العاملة عبر تكريس المفاوضات «بين ممثلي رأس المال وممثلي العمال» على صعيد الشركة الواحدة، بدلاً من الاتفاقات على صعيد القطاع أو الاقتصاد ككل، وتخفيض رواتب البطالة المقطوعة أصلاً من الأجور.. وإلخ، وكان قد سبق اقتراح التعديل هذا، تعديل نظام التقاعد بما يضمن زيادة عدد سنين العمل ورفعها من 60 إلى 67.

من نافل القول أن التوسع العامودي، يعني رفع مستويات التناقض بين العمل ورأس المال، ورفع مستويات الصراع الطبقي بتعبيراته المختلفة، بما فيها ارتفاع مستوى النشاط السياسي للجماهير، ما أدى وسيؤدي إليه بشكل متسارع، من انتقال الأزمة من مستواها الاقتصادي إلى مستواها السياسي، بما تعنيه من تضعضع وانهايار الفضاءات السياسية بمكوناتها التقليدية، وهو

* عضو المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية

المداخلة كاملة منشورة على موقع قاسيون الإلكتروني kassioun.org وهي مداخلة أقيمت باسم حزب الإرادة الشعبية في الملتقى الفكري اليساري الأول الذي انعقد تحت عنوان «دور أحزابنا الشيوعية وعموم قوى اليسار والديمقراطية في مواجهة مشاريع تفتيت بنية الدولة الوطنية، وفي مواجهة التطرف والارهاب والطائفية»، وذلك في كوبنهاغن يومي 28-29/5/2016 في مقر الحزب الشيوعي الدنماركي.

الجدول (1)

تراجع معدل الربح					
%	الولايات المتحدة	بريطانيا	ألمانيا	اليابان	الصين
1948	33	32	28	31	31
2010	17	8	15	9	18

الجدول (2)

حصة الأجور المعدلة من الدخل الوطني 1991-2013									
%	اليابان	بريطانيا	فرنسا	الولايات المتحدة	ألمانيا	كندا	إيطاليا	إسبانيا	إيرلندا
1991	66	66	59	62	62	61	63	62	60
2013	59	62	58,5	56	58	56	55	53	50

أهالي القنيطرة

من النزوح إلى النزوح



نزوح وفقر وحاجة إثر نزوح وتشرّد، استقبال لنازحين من مناطق مختلفة، مع حرب واقتتال وقذائف وانعدام للأمان، ومنع من الاقتراب من الأراضي الزراعية، مما زاد من المعاناة وخاصة على المستوى المعيشي، هذا هو حال أهالي القنيطرة في الكثير من مدنها وبلداتها ومناطقها وقراها العديدة.

■ قاسيون

القنيطرة، بئر عجم، بريقة، الحميدية، القحطانية، رويحينة، الصمدانية الغربية-أيوب، البعث، صمدانية شرقية، حضر، حلس، الحرية، جبا، جباتا الخشب، الخالدية، خان أرنبه، كوم الباشا، كوم الويسه «مرج برغوث»، مجدولية، مسخرة، ممقنة، نبع الصخر، أوفانيا، نبع الفوار، طرنجة، أم باطنة، المنصور- الخشنية، الأصبح، البصة الشرقية «عين القاضي»، عين التينة، العشة، غدير البستان، الهجة، كودنة، المعققة، منشية سويسة، قرقس، القصيبة، الرفيد، سويس- رزانية صيدا، صيدا، وغيرها.

تقاسم سيطرة ونفوذ

تلك المدن والبلدات والقرى يتقاسم النفوذ والسيطرة عليها كل من القوات الرسمية، والعديد من الفصائل المسلحة، التي يقدر عددها بأكثر من 20 فصيلاً مسلحاً، تختلف راياتها وارتباطاتها وولاءاتها وتبعيتها، الكثير من هذه الفصائل أعلن عن مشاركته بالهدنة وباتفاق وقف العمليات القتالية، وفي الوقت نفسه غالبيتها أعلنت عن عدايتها لتنظيم «داعش» الإرهابي وخاضت معارك معه، ما أدى إلى انحساره وتراجعته وتقلص تواجده على رقعة جغرافية محدودة في حوض اليرموك بين القنيطرة ودرعا والحدود الفلسطينية الأردنية.

وضع أمني وعسكري غير مستقر

الوضع العام في البلدات والقرى والمدن غير مستقر حيث يستمر القتال بين الحين والآخر هنا أو هناك، مما يمنع من الاستقرار والعودة للحياة الطبيعية، وعلى اعتبار أن الزراعة هي المصدر الأساسي للمعيشة بالنسبة للأهالي، فإنه من الصعوبة بمكان أن يقوم هؤلاء بالزراعة أو بالحصاد نتيجة للوضع الأمني السائد، مما أدى إلى ازدياد المعاناة، هذا بالإضافة إلى المعاناة من ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، وعدم توفر الكثير من المواد الأولية «البذار- المبيدات- الأسمدة» وبالإضافة طبعاً إلى المحروقات والشح بالمياه.

مصدر الرزق خارج الخدمة

عمليات القصف التي طالمت وتطال الأراضي الزراعية، والعمليات العسكرية التي تجري بتلك الأراضي، منع الكثير من الفلاحين والمزارعين من زيارة أراضيهم، حتى أن بعضهم لم يزر أرضه منذ ما يقرب العامين المتتاليين، ما يعني أن تلك الأراضي الزراعية قد خرجت عن الخدمة وأصبحت بوراً، وبالتالي فإن الواقع المعيشي لهؤلاء الفلاحين والمزارعين أصبح سيئاً بما لا يقاس، على اعتبار أن الزراعة هي المصدر الوحيد للرزق بالنسبة لهؤلاء، الأمر الذي أدى ببعضهم إلى اللجوء لاستئجار

من قرى وبلدات درعا أيضاً، ويقدر تعداد النازحين من قراهم ومناطقهم خلال فترة الحرب والأزمة بحدود 40 ألف مواطن، غالبيتهم من النساء والشيوخ والأطفال، البعض منهم اضطر للنزوح لأكثر من مرة خلال هذه الفترة، ومعاناة هؤلاء لا تختلف عن معاناة بقية الأهالي بشكل عام، ولكن ما يزيد من وضعهم سوءاً هو الانعدام لمصادر الدخل والمبيت بالخيام وما يتعرضون له من برد في الشتاء وحر بالصيف، بالإضافة لتدري الواقع الصحي وخاصة للأطفال، وذلك نتيجة النقص بالأدوية ووسائل العلاج ونقص الغذاء، وحتى النقص بمصادر المياه النظيفة أحياناً.

تجمعات تاريخية للنازحين

ولابد من الإشارة أيضاً إلى تجمعات النازحين من الجولان، وهي تجمعات بشرية كبيرة عمرها من عمر «النكسة» وهي: تجمع الجولان بدرعا، تجمع الحسينية، تجمع الذبابية، تجمع الكسوة الغربي، تجمع جديدة عرطوز، تجمع درعا، تجمع سبينة، تجمع شبعاء، تجمع قدسيا، تجمع مفرق حجير، تجمع عرطوز الفضل، حيث استقبلت تلك التجمعات أعداداً من النازحين من مختلف المدن والمناطق والقرى، وخاصة من القنيطرة ودرعا، وحال الأهالي في هذه التجمعات لا يختلف عن حال بقية السوريين من ناحية الخدمات العامة وتوفر المواد والسلع الأساسية والأسعار، ومستويات المعيشة، والفساد وتجار الحرب والأزمة، وغيرها من المشكلات العامة، بالإضافة طبعاً للآثار السلبية للحرب والأزمة عموماً.

بمهب الريح، مع ما يستتبعه من تراجع بالمنتجات المرتبطة بها من لحوم وألبان وأجبان وغيرها، أي مزيد من الإفقار والعوز وارتفاع للأسعار.

المبادرات الأهلية تتجاوز الهيمنة المسلحة

في المناطق والقرى التي تقع تحت سيطرة الفصائل المسلحة فإن المبادرات الأهلية هي السائدة على مستوى تأمين الخدمات العامة ومعالجة الكثير من القضايا والأمور التي تعترض سبل المعيشة والحياة، حسب الإمكانيات المتاحة أمام هؤلاء بكل قرية أو منطقة، بعيداً عن سيطرة ونفوذ هذه الفصائل وهيئاتها، ففي بعض القرى قامت المبادرات الأهلية بافتتاح مخبز، وفي بعضها الآخر تقوم بتأمين مياه الشرب ومياه الري، وغيرها من الأمور الأساسية ومستلزمات الحياة الضرورية والأسعار وارتفاعها فهي خارج نطاق سيطرة الأهالي، فحال هؤلاء كحال السوريين كلهم فهم ضحية وفريسة سهلة الممال أمام تجار الحرب والأزمة والفاستين.

مخيمات على أطراف القرى

أعوام الحرب والعمليات القتالية أدت إلى نزوح الكثيرين من قراهم ومناطقهم، إلى مدن ومناطق وقرى قريبة أو بعيدة، ففي العديد من القرى التي تعتبر آمنة نوعاً ما لابد أن يكون هناك مخيماً للنازحين على أطرافها، يختلف أعداد المقيمين فيه بحسب الخدمات المتاحة والمساعدات المقدمة وفرص العمل، بالإضافة لمن تمكن من السكن في بعض بيوت تلك البلدات، بالإضافة إلى استقبال بعض النازحين

تعرض الكثير من الرعيان إلى الموت مع قطعانهم، خلال السنوات الماضية، بنتيجة الأعمال القتالية.

الأراضي من أجل زراعتها والاسترزاق من غلالها، وعلى الرغم من ذلك فإن ارتفاع تكاليف الإنتاج وتدني القيمة الشرائية لليرة أدى إلى خسائر بالنسبة لهؤلاء، حيث وصل سعر الطن الواحد من السماد إلى 70 ألف ليرة سورية، كما ارتفعت أجور الحراثة حتى وصلت إلى 5 آلاف ليرة للهكتار الواحد، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، ناهيك عن ارتفاع أسعار البذار والمبيدات وقلة اليد العاملة الزراعية إثر النزوح واللجوء، وما يزيد الطين بلة بالنسبة لهؤلاء أنه يتعين عليهم حصاد غلالهم الزراعية في مواسمها نتيجة اشتداد العمليات العسكرية أو سوء الوضع الأمني، ما يضعهم أمام خسائر محققة تمنعهم من إمكانية استثمار الأراضي الزراعية في الموسم التالي، وهكذا من خسارة إلى خسارة ومن فقر وحاجة إلى عوز وجوع.

الثروة الحيوانية إلى النصف

بالإضافة إلى خسارة جزء كبير من الأراضي الزراعية وخروجها عن الخدمة، كان هناك خسائر إضافية تتمثل بالثروة الحيوانية في المدن والمناطق والقرى، حيث تقدر نسبة التراجع بالنصف تقريباً بالنسبة لهذه الثروة، علماً أنه لم تتوفر معلومات رقمية دقيقة حول ذلك، بسبب عدم التمكن من إجراء عمليات إحصاء لهذه الثروة مؤخراً، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه وبحسب البعض فقد تعرض الكثير من الرعيان إلى الموت مع قطعانهم خلال السنوات الماضية بنتيجة الأعمال القتالية، مع غياب شبه تام لوسائل الرعاية لهذه الثروة من أدوية ولقاحات بيطرية وغيرها، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأعلاف بشكل غير مسبوق، وعدم التمكن من تأمينها بشكل دائم، ما يعني أنه حتى الجزء المتبقي من هذه الثروة بات

منطقة خلف الرازي والاخلاص مشاهدات وشهود



■ قاسيون

متابعة لما تم نشره في العدد السابق بتاريخ 2016/5/22 تحت عنوان «أهالي خلف الرازي والإخلاص ليلة القدر أم نجوم الظهر»، حيث تم استعراض النقاط التالية: السكن البديل - لجان الحصر والتوصيف - الغبن في قيمة البدلات - الإشارات على السندات - بالإضافة إلى ما تبقى من حصة المالكين والمحافظة باعتبارها الرابع الأكبر.

فقد التقت قاسيون بالعديد من أهالي المنطقة، كل منهم كانت لديه شكواه ومعاناته وهمومه، بالإضافة لما تم تزويدنا به من وثائق وأوراق، حيث كان من الصعوبة بمكان نشر ما قالوه حرفياً في مادة واحدة، أو عرض ما تم تزويدنا به كاملاً، على صفحات الجريدة، لأن ذلك قد يحتاج إلى أفراد صفحات وصفحات ولا يكفيها تعداد صفحات جريدتنا، لذلك اكتفينا بتسليط الضوء على أهم ما ورد على لسان هؤلاء وما تم إيراد في الوثائق والأوراق المقدمة، من خلال المادة التي نشرت سابقاً، وسنعرض في هذه المادة بعض المشاهدات والشهادات.

عشوائية مهيشة

كغيرها من مناطق التهميش، باتت عشوائية منفلة في قلب العاصمة وفي أغنى مناطقها، آلاف من البيوت المتلاصقة والحرارات والأزقة الضيقة، هي ما أصبحت عليه تلك البساتين بعد عقود من الإهمال وعدم التنظيم وتدني الخدمات فيها، حيث لم تكن استثناء عن العشوائيات المنتشرة بمحيط العاصمة، أو غيرها من المدن السورية.

عشرات الألوف هم سكانها الحاليون، بمعظمهم هم أصحاب الأرض ومالكها، وعلى الرغم من انحسار مساحة الأراضي الزراعية فيها على حساب البيوت العشوائية، إلا أن بعضهم مازال حتى الآن يزرع ما تبقى من أرضه ويسقيها ويعتاش من خلالها كمصدر رئيسي للدخل.

التجريف للتربة والأشجار طال حتى المنطقة التي من المفترض أن تبقى خضراء ضمن المخطط التنظيمي.

مصادر رزق وحيدة

الحرارات والأزقة تضج بها الحياة حيث تنتشر الورشات الحرفية بتنوعها وغناها، مع الكثير الكثير من محلات البقالة والسمانة والخضار وغيرها، لتؤمن الحاجات الاستهلاكية للأهالي والسكان، كما تعتبر تلك الورشات والمحلات مصدر رزق وحيد للكثير من هؤلاء وأسرهم والعاملين لديهم.

أصحاب المحلات والورشات حتى الآن لم

يعوضوا، كما لم يحدد لهم أي بديل ملموس بالمخطط التنظيمي، وهم ما زالوا معلقين بالكلام المعسول والوعود التي لم تتعد حيز الشفاه.

تجريف للتربة وللأشجار في المنطقة الخضراء مع دخول التنظيم حيز التنفيذ مؤخراً، بدأ يطغى الجو المغبر على المكان، الذي كان متنفساً طبيعياً فيما مضى، حيث بدأت عمليات الهدم والتجريف للبيوت، كما للتربة وللشجر من الأشجار المثمرة. أكوام كبيرة ومرتفعة من الأتربة والمخلفات مرمية على جوانب الطرقات التي بدأت تظهر ملامحها بعد سنين في هذه الرقعة الجغرافية الكبيرة وسط العاصمة. ما يزيد الوضع مأساوية أن التجريف للتربة والأشجار طال حتى خضراء ضمن المخطط التنظيمي، كيف ولماذا؟ لا أحد يدري!

بطء التنفيذ ليس شكوى بل واقع

مع ضخامة المخطط التنظيمي الموضوع، وكبر المساحة، والمدة الزمنية المعلن عنها للتنفيذ؛ كان من المتوقع رؤية العديد من الآليات الضخمة والتركسات والجرافات والرافعات وغيرها، ولكن المفاجأة كانت كبيرة حيث لم يوجد إلا عدة شاحنات وبعض الآليات الصغيرة والمتوسطة، والتساؤل المشروع، كيف لهذه الآليات البسيطة والمعدودة أن تحمل عبء تنفيذ مشروع ضخم بهذا الحجم وبالزمن المعلن عنه؟ علماً أنها كانت متوقفة عن العمل، ولعل السبب أن الزيارة كانت مسائية، وعلى الرغم من ذلك لا يمكن الاقتناع بهكذا سبب، مع تلك المشاهدات! ما عزز القناعة بأن شكوى الأهالي من بطء التنفيذ كان محدوداً ومتواضعاً بالمقارنة مع الواقع المشاهد، حيث جُلنا في المكان لمدة خمس ساعات متواصلة وبنتيجة الجولة رصدنا شارعين يتم البدء بتنفيذهما فقط، مع اكتمال تنفيذ البناء المخصص لإدارة المشروع وملحقاته فقط لا غير.

أهالي الإخلاص في متاهة

أهالي منطقة الإخلاص وضعهم مشابه للعشوائية المقيمين بها، فقد دخلت منطقتهم حيز التنظيم، ولكن حقوقهم ما زالت قيد التنافس بين المرسوم 66 الحالي، ومرسوم

الاستملاك القديم الذي ضيع جزءاً من حقهم بين المحافظة ومجلس الشعب، بالإضافة إلى عدم وضوح الرؤية حتى عند المسؤولين عن تنفيذ المرسوم 66 الأخير، وهم على ذلك الحال حيث لا يعلمون من منهم يستحق للسكن البديل ومن منهم يستحق لبدل الإيجار، كما يتساءلون عن حقهم في الحصول على حصص سهمية أسوة بغيرهم، وهكذا، في متاهة لا يعلمون متى يمكنهم الخروج منها، ومن سوف يساعدهم على ذلك؟!

معاملة سيئة وتهديد

شكايات الأهالي لم تقتصر على الجانب التنفيذي من المرسوم 66 لعام 2012، بل كان جزءاً منها متعلق بأسلوب التعامل معهم من قبل بعض المنتفذين والقائمين على المشروع، حتى بلغ الأمر بالتهديد والوعيد لبعض الأهالي لمجرد أنهم كانوا يستفسرون عن حقوقهم، حتى قال أحد الأهالي: «وكانهم كلهم متفقون على إسكاتنا بالوسائل الممكنة كلها».

بعض الأشياء لا تعوض

أثناء الجولة بالمكان اصطحبنا أحدهم ليرينا جده الذي ناهز عمره الـ 90 عاماً، حيث كان جالساً بجوار كومة من التراب، هي ما تبقى من منزله وأرضه التي ورثها عن أبيه وقبله عن جده. لم نستطع محادثته؛ فقد كانت عيناه مليئتين بالدموع، وهو يجول بنظره على بقايا ما كان حياة بالنسبة له.

حدثنا حفيده بأنه على هذا النحو منذ تم تجريف منزله وأشجاره، قائلاً: «كيف ممكن تقنع جدي بتعويض أو بمنزل أو بحصة سهمية، كل هدول ما بيعنولو شي، لأن في شي ما بيتعوض بالنسبة ألو».

متسارع إلى تقاطع نيران مشترك بين أطراف دولية مختلفة، في مقدمتها روسيا وأمريكا. انطلاقاً من ذلك، فإن هوامش «التوافقات التركية- الأوربية» محكومة موضوعياً بالتضييق بشكل سريع، والتقارب أو التقاطع الذي يظهر عَرَضاً في هذه النقطة أو تلك، لا يمكنه أن يحدد الخط العام للأمور، ولا يصلح للبناء عليه.



«الجابر» إلى مثواه الأخير

جرت يوم الأربعاء الأول من حزيران 2016، في كنيسة الصليب بدمشق مراسم تشييع الرفيق الراحل جبران الجابر، عضو الهيئة الاستشارية العليا لحزب الإرادة الشعبية، وعضو مجلسه المركزي،

حيث وُري الثرى في مقبرة الروم الأرثوذكس بالقرب من دوار المطار في دمشق، بحضور لفييف من الأهل والأقارب والأصدقاء ووفد من قيادة الحزب، ومن منظمة دمشق، يتقدمه أمين الحزب علاء عرفات.

وكانت هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية نعت رحيل الرفيق جبران الجابر «أبو فراس»، الذي توفي صباح يوم الثلاثاء 31 أيار 2016، عن عمر يناهز 76 عاماً، وتقدمت هيئة الرئاسة من أسرة الفقيد الكبير وأصدقائه، ومن عموم الحزب، بأحر التعازي الراقية.

وذكرت الهيئة في نعيها أن الرفيق الراحل انخرط في العمل السياسي منذ

الصبا، ملتحقاً بصوف الحزب الشيوعي السوري، وتدرج في المهام الحزبية، القاعدية والقيادية المركزية، مع التركيز على النشاط الفكري، ثم التحق بصوف اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين التي تحولت لاحقاً لحزب الإرادة الشعبية، حيث انتخبه المؤتمر الأول بعد التأسيس في حزيران 2013 عضواً في المجلس المركزي. وأضافت أن الرفيق الراحل بقي حتى أيامه الأخيرة مواظباً على نشاطه الحزبي والسياسي، مشدداً على أهمية تنفيذ مختلف الطروحات غير الوطنية، على الصد كافة، سياسياً وفكرياً واقتصادياً واجتماعياً وديمقراطياً، في سورية والمنطقة والعالم.

حرب.. وبيروقراطية.. وتفكك أسري... وزواج عبر «سكايب»!



■ اروى المصفي

لم يتمكن «أحمد. ت» من إحصار خطيبته إلى حيث يقيم في السعودية، والتي لا يوجد فيها سفارة سورية، حيث لم يتوقع أن يكون سفره عانقاً في طريق «لم شمله» مع الفتاة التي أحب لسنوات، قبل أن يتمكن من خطبتها مع توافر الظروف المناسبة، لكن فرحة أحمد بخطبته لم تتم بسبب رفض وزارة الخارجية تصديق وكالة عقد زواجه، لعدم تواجد سفارة لسورية حيث يقيم، بينما لا يمكنه مغادرة السعودية إلى دولة قريبة تتواجد فيها سفارة، فمغادرته خارج الحدود ستكون نهاية مستقبله المهني، حيث تمنعه القوانين السعودية من الدخول مجدداً، ناهيك عن التكاليف المرتفعة للسفر بين الدول..

وجود سفارة شرط تثبيت عقد الزواج يواجه السوريون خارجاً مشاكل تتعلق بإمكانية تثبيت عقود زواجهم، حيث يقوم رجل وامرأة بتتظيم عقد الزواج عرفياً في البلد الذي يكونان فيه، ومن ثم تبدأ رحلة البحث عن طريقة تثبيتته في المحكمة الشرعية، وتكون عبر وكالة ترسل عن طريق سفارة سورية في البلد الذي يقيمان فيه، وبعدها لتصديقها من وزارة الخارجية ليتم تثبيت العقد في النهاية، إلا أن أبرز مشكلة تواجه السوريين خارجاً هي عدم تواجد سفارة في البلد التي يوجدان فيها، وهنا تمتنع الخارجية عن تصديقها كونها لم تصدق من السفارة، ويتوجب عليهم الذهاب لأقرب بلد فيه سفارة لسورية، ما يتطلب جهداً وتكاليفاً إضافية، قد تكون سبباً في إحجام الكثيرين عن السعي لتثبيت زواجهم.

وكشف القاضي الشرعي الأول في دمشق لجريدة «قاسيون» محمود المعراوي عن اقتراح بوجود دراسة في وزارة الخارجية بأن تقوم بتصديق الوكالات واستيفاء الرسم القنصلي عوضاً عن السفارة، ومن ثم تصديقها بختم الخارجية، على أن يرسل المقترح لوزارة المالية لحل المشكلة، التي تحمل في أبعادها مشاكل اجتماعية كبيرة، تتعلق بإثبات حق الزوجة لاحقاً ونسب الأولاد في المستقبل.

شروط تفرط بحق الزوجة والأولاد
وتابع معراوي: إنه في بعض الحالات قد تكون المخطوبة أو الزوجة لاتزال داخل البلاد والرجل خارجاً، وترغب باللاحق بزوجها، وعند إرسال وكالة إلى وزارة الخارجية لتثبيت الزواج الذي يعقد بعد مغادرة الخطيب، ترسلها بالتالي الخارجية إلى وزارة الداخلية للموافقة عليها، لكن غالباً تأتي الإجابة بعدم الموافقة، وهذا يتعارض أيضاً مع حق الزوجة من النواحي كافة، وحق الطفل في نسبة لوالديه لاحقاً مع أي ظرف قد يواجه أحد الوالدين، إضافة لعدم القدرة على تسجيل الأطفال في المدرسة أو لم شملهم لعدم وجود إثبات لدى الأب بنسب أولاده له، والميراث لاحقاً.

وأردف: أنه كل يوم تأتي وكالة أو كالتين مع عدم الموافقة من قبل وزارة الداخلية، ونقترح اقتصار الموافقة على وزارة الخارجية وعدم الحاجة لموافقة جهة ثانية للتصديق.

فوضى قانونية في المناطق الساخنة

وفي حالات بدأت بالازدياد، مع استمرار الأحداث في مختلف المناطق، وكثرة حالات فقدان الأشخاص، جاءت «أم مروان» من دير الزور تريد عقد زواجها على رجل يرافقها، وبعد إعطائها الإذن بالزواج وأثناء شروع المأثور بكتابة العقد اكتشف من خلال كلامها أنها متزوجة، وعندما استجوبها

القاضي الشرعي بدمشق اعترفت بأنها متزوجة وأن زوجها مفقود منذ أكثر من سنة وأن أحد «المشايخ» هناك أفتى لها بأنها تعد مطلقة وأنها تستطيع أن تتزوج من غيره، فاستغلت عدم تسجيل زواجها الأول في قيود السجل المدني نتيجة الأوضاع السائدة هناك، وجاءت لتتزوج من شخص آخر، الأمر الذي رفضته المحكمة.

بينما «أم ماهر» التي استطاع زوجها الخروج من الغوطة، وفوجئ بأن زوجته استحصلت على حكم قضائي بوفاته استناداً إلى شاهدي زور، وأنها قد تزوجت من غيره رغم أنه كان يتواصل معها هاتفياً كلما سحنت له الفرصة بذلك.

وتشير المعلومات أنه حكم على نحو 18 حالة بوفاة الزوج المفقود ثم تبين أنه على قيد الحياة وإنه عاد ليسأل عن مصير زوجته وأولاده وأمواله.

وفيما يخص وجود حالات زواج فوق زوج في بعض المناطق، أكدت بعض المصادر عن حصول مثل هذه الحالات في المناطق الساخنة، وخاصة انتشار حالة تعدد الأزواج للمرأة، حيث تقتني ما تسمى «بالهيات الشرعية» في تلك المناطق، بطلاق وجواز زواج من غاب زوجها عنها لمدة أربعة أشهر أو ستة أو سنة، دون التقيد بالمدة المذكورة في القاعدة الفقهية، وقد تنجب هذه المرأة من زوجها الجديد، وربما يحصل فقدان آخر للزوج الثاني، والزواج من ثالث، وبالتالي مع انتهاء الأحداث، ستجد صعوبة في إثبات نسب أولادها في حال وجدوا، وحتى تثبت زواجها

تشير المعلومات أنه حكم على نحو 18 حالة بوفاة الزوج المفقود، ثم تبين أنه على قيد الحياة وإنه عاد ليسأل عن مصير زوجته وأولاده وأمواله.

الثاني لعدم ثبات وفاة الزوج الأول أو الطلاق شرعاً.

وتقضي القاعدة الفقهية التي أقرها الفقهاء جميعهم بأن «أية امرأة فقدت زوجها ثم تزوجت قبل انقضاء أربع سنوات على غيابها، وقبل صدور حكم قطعي باعتبارها المفقودة ميتة، فإن زواجها يعد فاسداً وتعد أثمّة» وقد تتعرض لعقوبة «التزاني».

وبلغ عدد حالات الزواج في سورية نحو 150 ألف حالة في العام الماضي تم تثبيتها في المحاكم الشرعية، حيث أن عدد حالات الزواج ما بين تثبيت زواج عرفي وعقود الزواج الصادرة من الدعاوى القضائية بلغت أكثر من 30 ألفاً في دمشق.

واحتلت عقود الزواج المرتبة الأولى بأكثر من 70 ألف عقد مثبت في المحاكم الشرعية، بينما جاءت حالات تثبيت الزواج العرفي في المرتبة الثانية بنحو 60 ألف حالة، وفي المرتبة الثالثة جاءت أحكام الزواج الصادرة بناء على دعاوى مرفوعة لتثبيت الزواج بنحو 20 ألف حكم.

شروط الزواج عبر الانترنت

وفيما يخص الزواج عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتثبيتها عبر وكيل في المحكمة، مع هجرة الكثير من الشباب والعائلات، أوضحت بعض المصادر المطلعة، أن الزواج الذي يتم عبر «السكايب» في المجلس الواحد وبحضور شاهدين مدركين وأب الزوجة، يعتبر صحيحاً، كون الفقهاء أجازوا الزواج عبر المراسلة، وهو أن

يرسل الراغب في الزواج إلى الفتاة أو والدها، ثم تقرأ الرسالة مباشرة وتجبب الفتاة أو والدها مباشرة بالقبول.

وزادت حالات الزواج عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة، حيث بلغت عقود الزواج التي تتم بالوكالة 50% من مجمل العقود في المحكمة الشرعية يومياً، والبالغة نحو 60 عقداً.

وبلغ عدد حالات الزواج في دمشق، خلال 2015، 33082 حالة، فيما بلغت حالات الطلاق 7028 حالة.

يشار إلى أن مثل هذه الحالات، كانت غير موجودة أو نادرة الوجود قبل بدء الأزمة والحرب في البلاد، حيث كان موضوع الزواج يخضع لضوابط عديدة مجتمعية ودينية وقانونية تحول دونها، بينما يعتبر استمرار الاقتتال وتعدد «الهيات الشرعية»، وانعدام تواجد الدولة ومؤسساتها في عدة مناطق، سبباً رئيسياً لاستمرار ازدياد حالات التزوير والتزويج غير القانوني، في حين تحمل مثل تلك الظواهر أثراً اجتماعية وأخلاقية خطيرة على المدى المنظور، مع ضياع النسب وحقوق الأطفال والزوجات، لعدم قيام تلك العلاقات على أسس صحيحة وقانونية.

في وقت، يزيد التعامل البيروقراطي مع قضايا المهاجرين خارجاً من تعقيد الوضع العائلي والاجتماعي للكثيرين، ويسهم في تفكك الأسرة السورية، مع عدم القدرة على لم الشمل أو إثبات النسب والزواج، بسبب توقيع أو رسم مالي غير مستوفى!.

معضلة الكسبة والذرة

الفروج والبيض.. تحت ساطور السوق

يطغى على حركة السوق واقع التذبذب بالأسعار وعدم استقرارها، وقد ازدادت حالة عدم الاستقرار مع اقتراب شهر رمضان، كما ما زالت معاناة المواطن الاقتصادية هي الطاغية أيضاً على حياته ومعيشته.

■ حازم عوض

الخيار البديل للحوم الحمراء كمصدر للبروتينات، كان صعب المنال قبيل شهر رمضان، في موجة عدم الاستقرار بالأسعار التي طالت أسعار الفروج والبيض، وقد وصفها الكثيرون بأنها «غير منطقية». عزا أسامة قنابي نائب مدير الجمعية الحرفية للمطاعم، وصاحب محل فروج في دمشق خلال حديثه لصحيفة «قاسيون»، السبب الأساسي لتذبذب أسعار الفروج والبيض قبل شهر رمضان إلى قيام «أغلب المداجن بتخفيف الإنتاج قبل هذا الشهر تمهيداً لفترة العيد، ما يجعل الطلب على المادة كبيراً مقابل قلة في العرض وبالتالي ارتفاعاً في الأسعار».

فروج دمشق من طرطوس واللاذقية

ويضيف قنابي، أن «إنتاج الدواجن انخفض بشكل عام في المناطق المحيطة بدمشق حيث لا يوجد بحيط العاصمة سوى 100 إلى 120 مدجنة وهذا عدد غير كاف لتغطية الحاجة»، مشيراً إلى أن «حوالي 30% من مربى الدواجن توفقوا عن العمل على مستوى سورية». وتابع «أغلب الإنتاج حالياً يأتي إلى دمشق من محافظتي طرطوس واللاذقية، ما يؤثر أيضاً على السعر نتيجة الشحن عبر مسافات طويلة».

دور مؤسسة الدواجن في السوق 15% فقط سراج خضر مدير عام المؤسسة العامة للدواجن، يقول إن «حجم إنتاج المؤسسة من الدواجن يساوي حوالي 25 إلى 30% من حجم الإنتاج في سورية ككل، إلا أن 60 إلى 70% من الإنتاج لا يذهب إلى السوق بل يقدم إلى القطاع العام كالمشافي والمؤسسات العسكرية». حجم تدخل مؤسسة الدواجن العامة في السوق يساوي 10 إلى 15% فقط بحسب خضر، ما يعني أنها غير قادرة على السيطرة على الأسعار منطقياً، إلا أن خضر يرى في دور المؤسسة البسيط هذا «رقماً غير سهل وصاماً لآمان السوق، فلولا وجود هذا التدخل البسيط لوصل سعر صحن البيض في السوق إلى 3000 ليرة سورية»، على حد تعبيره.

يبرر خضر تذبذب أسعار الفروج والبيض بعدة أسباب «أساسية»، ويقول «أغلب كبار مربى الدواجن من القطاع الخاص انخفضت طاقتهم إلى مادون 10%»، مضيفاً أن «عدداً قليلاً من المربين صمدوا خلال هذه الأزمة، حيث كان هناك «مربين صغار» يقومون بسد جزء كبير من احتياجات السوق بحوالي 60 أو 70% إلا أنهم خرجوا من العملية الإنتاجية».

خروج مستمر.. 20% فقط يعملون!

يؤكد خضر أن خروج المربين من القطاع مازال مستمراً، والسبب يعود إلى أنه ما بين عامي «2015-2016» أنفق أغلب المربين مدخراتهم للاستثمار في الاستثمار بقطاع المداجن، ومع بداية عام 2016 ارتفعت تكاليف الإنتاج بشكل مضمّن وصعب ومجهّد بالنسبة لهم ما أدى إلى خروجهم نهائياً». مضيفاً أنه «في عام 2015 كان هناك فقط 40% من المربين يعملون واليوم أقل من 20% فقط». يعود خضر ليتحدث عن «أزمة الأعلاف»

إن صبح التعبير، كون أسعار المواد العلفية باتت ترتفع «بقفزات متسارعة» على حد تعبيره، قائلاً «أسعار العلف ارتفعت بشكل كبير، حيث قفزت من 20-25% خلال أقل من شهر، وخاصة لكسبة فول الصويا والذرة الصفراء المادتين الأساسيتين لتربية الدواجن، وكانت تلك القفزات السريعة سبباً من الأسباب الرئيسية لخروج المربين من العملية الإنتاجية بعد أن أصبحت كلفة الإنتاج أكبر من البيع فقد باتت تكلفة إنتاج البيضة العام الماضي 40 ليرة بينما يتم بيعها بـ 30 ليرة تقريباً».

وأضاف «خروج المربين وقلة العرض وازدياد الطلب، زاد السعر والطين بلة، عدا عن تكاليف مستلزمات الإنتاج الأخرى».

أين الحكومة من الذرة والكسبة!

أكثر ما هو هام في عملية تربية الدواجن، هو مادتي الذرة الصفراء وكسبة فول الصويا، ويتم الحصول عليهما بالاستيراد عبر الاستيراد من خلال التجار وليس مؤسسات الحكومة، ما يعني هامشاً للتلاعب بالأسعار، ورغم وجود مؤسسة عامة للدواجن ومؤسسة عامة للأعلاف، إلا أن هاتين المادتين تتحكمان بالسوق تقريباً.

مدير مؤسسة الدواجن يقول إن «المؤسسة العامة للأعلاف تزودهم بما يحتاجون، إن كان لديها ما يمكن تقديمه، عدا كسبة فول الصويا التي لا تتعامل بها مؤسسة الأعلاف التي تغذي الأبقار والأغنام»، ويضيف «إن لم يكن هناك أعلاف متوفرة لدى مؤسسة الأعلاف نشترى من السوق».

أحيات

لا يوجد ما يبرر عبارة «إن توفر لدى مؤسسة الأعلاف ما تحتاجه مؤسسة الدواجن»، سوى أن الأولى لديها أولويات أخرى غير دعم مؤسسات القطاع العام التي قد تجبر على الشراء من تجار السوق الذين رفعوا أسعار المواد العلفية إلى أكثر من 50% من الأسعار التي تقدمها مؤسسة الأعلاف، أو أن طاقة مؤسسة الأعلاف الإنتاجية غير كافية.

مدير مؤسسة الأعلاف مصعب العوض كشف أن قراراً حكومياً عام 2015 قضى بعدم حصر دور المؤسسة بتقديم المقتن العلفي، ودفعها للمساهمة في السوق المحلية بنسبة 50 و 60% عدا عن استيراد ما بين 12 إلى 20% من مستوردات التجار العلفية بسعر التكلفة الحقيقية لصالح المؤسسة، التي تقدمها بدورها للمنتجين بأقل من سعر السوق بـ 7 لـ 10% تقريباً، لكن هذا التوجه لم يشمل كسبة فول الصويا ربما، التي مازالت تشكل المسبب الرئيسي لارتفاع الأسعار.

في الأوقات الحرجة

حتى أن مهمة مؤسسة الأعلاف الأساسية بحسب العوض هي «تأمين المقتنات العلفية في الأوقات الحرجة من العام عند انعدام الغطاء النباتي، عبر تقديم دورة علفية واحدة بهذه الفترة التي تمتد بين شهر 11 حتى شهر 2 من العام التالي»، أي أن دور مؤسسة الأعلاف بتقديم المقتن العلفي محصور أيضاً بفترة معينة فقط.



الأسعار سترتفع أكثر قبل العيد

وكما اعترف مدير مؤسسة الدواجن، يعترف مدير مؤسسة الأعلاف بأن المؤسسة لا تغطي سوى ما بين 12 إلى 15% من حاجة السوق المحلية من منتجاتها، ما يعني أن التجار يتحكمون بـ 85% المتبقية!

وبأن «الأسعار ستتناقص خلال شهر رمضان وتحديداً بعد الأسبوع الأول، بينما ستعود الأسعار الارتفاع كلما اقترب عيد الفطر ليعود السعر لينخفض بعد هذه الفترة، نتيجة تحكم المربين بإنتاجهم تبعاً لمواسم الأعياد».

مطالب المنتجين

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن القرار الذي صدر بمنع استيراد الكسبة، بذريعة الحفاظ على القطع، وتسويق المحلي منها، كان أحد الأسباب في رفع التكلفة على المنتجين باعتبارهم يستحوذون على النصيب الأكبر من السوق، حيث قال أحدهم إن أسعار الكسبة المحلية أعلى من أسعار المستورد منها بحدود 10-15%، على الرغم من تدني مواصفاتها والقيمة البروتينية فيها، حيث يذهب الفارق إلى معامل الزيوت التي تعتبر الكسبة من مخلفاتها، وبموجب القرار بات التجار محتكرين لهذه المادة يتحكمون بأسعارها لمصلحتهم، ما يؤدي عملياً لارتفاع سعر المنتج النهائي، أو ستكون تحت رحمة المستوردين الذين يتحكموا بالسوق من الطرف الآخر.

وقد طالب باسم المنتجين بدور فاعل للدولة على مستوى تأمين مستلزمات الإنتاج كافة، وخاصة الذرة والكسبة عن طريق مؤسسة الأعلاف، باعتبارها تمثل ثلث كلفة الإنتاج تقريباً، مشيراً إلى أن الكثير من المنتجين ملتزمون ضمناً بالحدود الدنيا للأرباح من أجل استمرار عملهم والحفاظ على منشاتهم، التي تتضرر يوماً بعد آخر لمصلحة التجار والمستوردين.

وأيضاً، يؤكد العوض أن كسبة فول الصويا تنتج محلياً لكن جودتها من ناحية قيمتها البروتينية متدنية بالنسبة إلى النوعية المستوردة، ما يجعل المربين يفضلون الأخيرة.

450 مليون ديون

حالياً الذرة الصفراء وكسبة فول الصويا كانتا سبباً بارتفاع أسعار الفروج بشكل مباشر أو غير مباشر، لكن المشكلة الأساسية هي عدم توضيح سبب عدم دعمهما ضمن المستوردات الحكومية حتى اليوم رغم الحاجة الماسة لهما!

مؤسسة الأعلاف تشتري من التجار

ويؤكد مدير مؤسسة الأعلاف أنه «كان يتم شراء الذرة الصفراء من المزارعين، ويتم تجفيفها في المراكز والمجففات التابعة للمؤسسة، إلا أن المجففات الـ 4 في الرقة ودير الزور والحسكة وحلب خارجة عن الخدمة حالياً، ما يدفع مؤسسة الأعلاف لشراؤها من تجار السوق المحلية - بدلاً من استيرادها مباشرة - .

عدم استيراد الذرة الصفراء بشكل مباشر عبر المؤسسة، يعود بحسب العوض «للرغبة بالمحافظة على القطع الأجنبي»، مشيراً إلى أن «آخر عملية استيراد للمؤسسة كانت عام 2013 حينما تم استيراد شعير وذرة وبعدها تم توقيف الاستيراد».

يقول العوض إن «أسعار مواد مؤسسة الأعلاف أرخص من السوق المحلية بنسبة 50%، ويفصل الأسعار لـ : النخالة 46 ليرة للكيلو، و كيلو الشعير 84 ليرة، و كيلو الذرة بـ 65، و كسبة القطن بـ 84 ليرة سورية»، مضيفاً «آخر رفع لأسعار منتجات المؤسسة كان منذ حوالي أسبوعين حيث ارتفع كيلو النخالة من 25 ليرة إلى 46 ليرة نتيجة رفع المطاحن للسعر، ورغم ذلك تبقى أرخص من السوق حيث يصل سعرها إلى 80 أو 90 ليرة للكيلو».

قراراً حكومياً عام

2015 قضى بعدم

حصر دور الأعلاف

بتقديم المقتن

العلفي، ودفعها

للمساهمة في

السوق المحلية

بنسبة 50 و 60%

نقط.

بدايات حزيران هي ذروة حصاد القمح في سورية عموماً وفي سهل الغاب تحديداً، إلا أن الجو مختلف في المنطقة هذا العام.. فموسم الحصاد يشارف على نهاياته وقت الذروة! وهذا غير مستغرب فالمساحات والغلة في السهل الممتد بين جسر الشغور شمالاً وحتى حدود مصياف جنوباً، شهدت خساراتها الكبرى في الموسم الحالي.. السادس في ظل الأزمة!

2016.. نكسة لقمح الغاب ربع المساحة ونصف الغلة!



■ محرر الشؤون الاقتصادية

زراعة القمح في سهل الغاب مروية وبعيلة، حيث الجزء الأكبر منها مروي بنسبة 92% من المساحة المزروعة في عام 2011، مقابل 8% بعيلة، بمساحة إجمالية 55 ألف هكتار، وإنتاج إجمالي 250 ألف طن تقريباً، في العام الأول من الأزمة.

خسارة 14 ألف هكتار!

اليوم تراجع إجمالي المساحات المزروعة إلى 41 ألف هكتار، بخسارة 11 ألف هكتار عن العام الماضي، حيث بلغت المساحات المزروعة في موسم 2015: 52 ألف هكتار تقريباً. استطاعت منطقة الغاب أن تحافظ على زراعتها للقمح بنسب تراجع ضئيلة حتى موسم العام الماضي، حيث كان التراجع بين عام 2011 و 2015، لا يتجاوز 3000 هكتار، إلا أنه في العام الحالي تراجع بمقدار 11 ألف هكتار..!

أي أن الغاب خسر مساحة إجمالية بين 2011-2016، حوالي 14 ألف هكتار، 3 آلاف منها خلال أربعة أعوام، و 11 ألف هكتار منها في الموسم الحالي 2016.

المساحات التي تم خسارتها هذا العام هي 84% من خسارات المساحات منذ بداية الأزمة. وبشكل إجمالي فإن المنطقة خسرت ربع مساحات القمح التي كانت تزرعها في عام 2011.

كانت مساحة بعيلة تقارب 4700 هكتار في الغاب، تزرع بالقمح وتراجعت في الموسم الحالي إلى 2096 هكتار، أي خسارة 56% أكثر من نصف مساحة القمح البعيلة، والتي استبدلت بغالبها بزراعة النباتات العطرية، مثل الكمون، الكزبرة، الحبة السوداء، والشمري وغيرها، حيث العائدية أعلى بكثير، نظراً لانخفاض التكاليف، وعدم تأثرها بشكل حاد بتراجع الأمطار، كما في حالة القمح، فيقول المزارعون بأن عدم سقوط الكميات الكافية من الأمطار في شهر نيسان الحالي كان لها أثراً سلبياً كبيراً على المحصول.

أما المساحات المروية المزروعة بالقمح في هذا الموسم في منطقة الغاب فقد بلغت: 38,9 ألف هكتار مروي، بتراجع 9,8 ألف هكتار، بنسبة 20% عن موسم العام الماضي، حيث بلغت 48,7 ألف هكتار مروي!

466 ألف ليرة لسقاية أربعة أيام!

حافظت المساحات المروية على مساحاتها خلال الأزمة، لتتخفف بمقدار 2,7 ألف هكتار فقط بين 2011، و 2015، ولكنها تراجعت تراجعاً كبيراً في هذا الموسم، لتنتقل من 48,7 ألف هكتار في 2015، إلى 38,9 ألف هكتار في العام الحالي، لتخسر

قاسيون في استكمالها لاستطلاع أوضاع موسم القمح في 2016، وبعد استنتاج تراجع المساحات في الجزيرة بمقدار الربع، استطاعت من المزارعين والمختصين في منطقة سهل الغاب أجواء موسم القمح من حيث المساحات والغلة وتفاصيل أخرى ليتبين بأن تراكم الخسارات والإهمال خلال الأعوام الماضية وجد أثره في العام الحالي..



خسارة مساحة القمح في منطقة الغاب



• 84% من خسارة مساحات القمح في الغاب خلال الأزمة حدثت في عام 2016

ثلاثة أرباع كمية القمح المنتجة في وحدة المساحة..!

أما في المناطق المروية فيقدر المزارعون بأن وسطي الغلة، لا يتجاوز 250 كغ في الدونم في عام 2016، بينما الوسطي الرسمي للغلة في مناطق الزراعة المروية كانت تبلغ 450 كغ في الدونم، بخسارة 44% من الغلة في المساحة..! السبب الرئيسي بحسب المزارعين هو نوعي الفطور الذين أصابا المحصول في هذا العام، الأول هو الفطر التاجي، والذي ضاعف أثره في هذا العام، موجة حر عالية في شهر نيسان، وعدم سقوط الأمطار الكافية، ما سرّع في نمو الفطر.

أما الثاني، وهو الأخطر: يسمى الفوزاريوم الذي يصيب التربة، وتشير المعلومات إلى أنه فطر سام لحبات القمح. يقول المزارعون بأن الوحدات الإرشادية والجهات التابعة للوزارة لم تتنبه للمسألة، ليتم معالجة التربة، في الأراضي المصابة، حيث أن المعالجة لا يمكن أن تكون بشكل إفرادي، بل تحتاج إلى معالجة عامة نظراً لارتفاع الكبر في أسعار أدوية معالجة الفطر.

يقول المزارعون بأنهم استشفروا وجود فطر الفوزاريوم في المنطقة منذ سنتين تقريباً، إلا أن أحداً لم يبحث الموضوع حتى أثر على تاكل الغلة.. حيث عدد الحبات انخفض، والأهم هو وزنها، فحبات الحنطة المنتجة في هذا الموسم ناعمة جداً وصغيرة، حيث يقول المزارعون لقاسيون متهمكين: «إذا غربلنا الحنطة السنة.. راحت الغلة كلها»..!

9,8 ألف هكتار وتراجع بنسبة 20% في عام واحد..!

حيث تكاليف الري أصبحت قياسية على المحصول، وأصبحت تدفع المزارعين للمفاضلة بين هذه الزراعة وزراعة الخضار، التي جدواها أعلى.

فالمحروقات في الغاب لم تنخفض بحسب المزارعين عن سعر 225 ليرة للتر، ولعشر ساعات تشغيل للمحرك، فإنك تحتاج إلى 200 لتر من المازوت، أي إلى 45 ألف ليرة، ويضاف إلى ذلك تكاليف زيوت المحركات، التي أصبح الكغ من الزيت المحروق بـ 1000 ليرة سورية، ويتم تبديل زيت المحرك حوالي 16 كغ، عندما يدور المحرك لمدة 100 ساعة. أي عند تشغيل المحرك لمدة 100 ساعة، أي سقاية لمدة أربعة أيام تقريباً، فإن المزارع يدفع مبلغ: 466 ألف ليرة سورية، 450 ألف للمازوت، و 16 ألف للزيوت.

الفطور تاكل أكثر من نصف الغلة!

الملفت في هذا العام ليس فقط تراجع المساحات بشكل كبير، بل الغلة المتراجعة، يقول المزارعون في المناطق البعيلة أن بعضهم حصل على غلة في الدونم لا تتجاوز 60 كغ، ويقدر المزارعون والمختصون بأن وسطي الغلة في الأراضي البعيلة يبلغ في هذا الموسم 90 كغ في الدونم، وهو الذي يسجل وسطياً رسمياً في عام 2011: 350 كغ قمح في الدونم في منطقة الغاب، أي خسارة 74% وفق الوسطي، وهذا يعني خسارة

18870 طن تراجع

توقعت الجهات في الغاب إنتاج 118 ألف طن في 2016، بينما التقديرات وفق الغلة المتراجعة تبلغ 97,2 ألف طن، بفارق 18 ألف طن تقريباً عن التقديرات الرسمية.

99130 طن قمح

الإنتاج الإجمالي المتوقع في منطقة الغاب في العام الحالي يبلغ 99 ألف طن تقريباً بين مروي وبعلي.

97250 طن مروي

المساحات المروية المزروعة بالقمح في المنطقة بلغت 38,9 ألف هكتار في 2016، والغلة المتوقعة هذا العام 250 كغ في الدونم.

1880 طن بعل

المساحات البعيلة المزروعة بالقمح في المنطقة تبلغ 2096 هكتار، والغلة المتوقعة هذا العام 90 كغ في الدونم.

بالتجربة المرة.. المزارعون عزفوا عن القمح!

كان عائد الدونم في موسم العام الماضي 8000 ليرة تقريباً في المنطقة، دون أية طوارئ أو خسارات إضافية، وبوسطي غلة 400 كغ في الدونم..

وعملياً وفق وسطي الحيازات في المنطقة سابقاً البالغ 25 دونم، وهي تعتبر حيازة صغيرة، فإن العائد في 2015 لم يتجاوز 200 ألف ليرة لعمل موسم كامل، أي إذا وزعها مزارع القمح على أشهر العام، فإنها تعود عليه بدخل شهري 16 ألف ليرة فقط!..

ومنذ ذلك الحين نهب المزارعين، ونهبنا نحن والمهتمون كلهم باستمرار زراعة القمح، إلى أن هذه العوائد الضعيفة، مقابل التكاليف المرتفعة، ستلغي دوافع المزارعين لزراعة القمح، وهذا ما حصل.. حيث تعتبر خسارة المساحات الكبرى في هذا العام، نتيجة موضوعية لاستنتاج الفلاحين بأن زراعة القمح غير مجدية!..

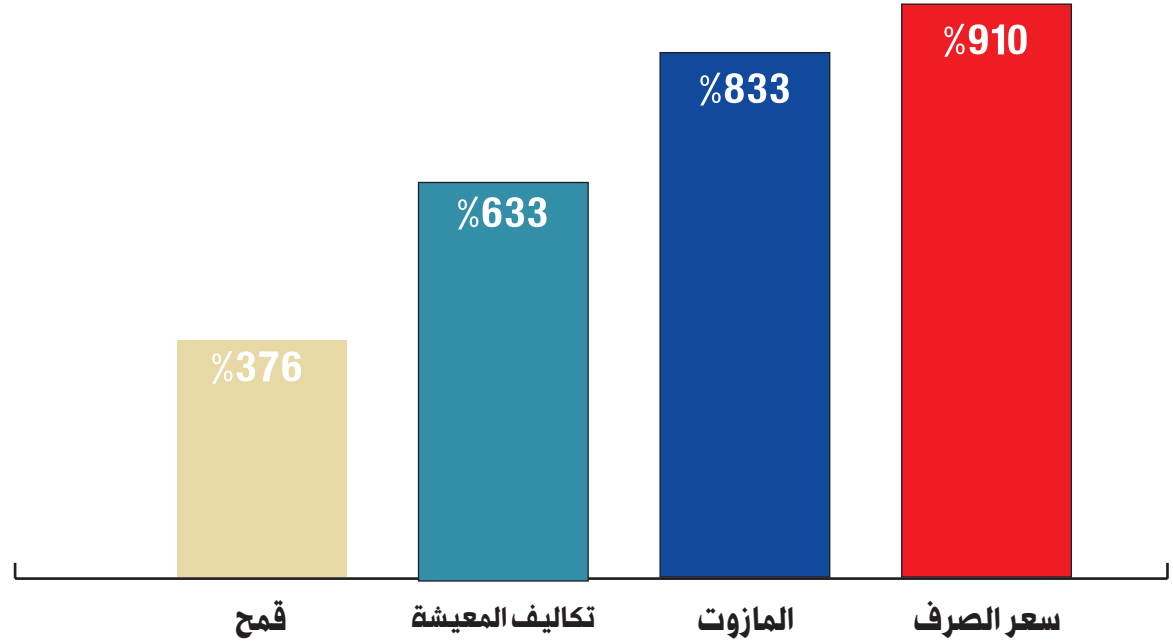
يضاف إليها أن الحكومة رفعت أسعار السماد مع بدايات زراعة القمح، ما أثر على قرارات المزارعين، ودفعهم نحو الزراعات الأخرى.

خمس أعوام من الأزمة في الغاب الذي تعتبر العديد من قراء، مناطق ساخنة، وزراعة أراضيها عملية خطيرة، لم تؤثر هذه العوامل على زراعة القمح في المنطقة، كما أثر عام 2016، بعد تراكم التجربة، وبعد أن خلقت السوق بدائل ممتثلة بالنباتات العطرية، التي يقول المزارعين بأن التوجهات الرسمية الشفهية تشجع المزارعين على زراعتها.. وهي لا تحتاج إلى تشجيع، فبكل بساطة أنت تزرع الكمون بكلف أقل من القمح، وبجهد أقل، وتحصل على سعر 500 ليرة في الكغ، مضمونة البيع إلى السوق التي تصدر هذه المنتجات!..

يضاف إلى ذلك أن تسليم المزارعين لمستحقاتهم المالية، تأخر في الموسم الماضي، بسبب نقص السيولة وتحديد في منطقتي السقيلية وقلعة المضيق، الذين سلموا 80 ألف طن من محصولهم للحكومة على الرغم من أن التجار كانوا يجوبون المنطقة ويعرضون سعر أعلى بمقدار 30-40 ليرة في الكغ!..

في 2016 يظهر الثمن غالياً في منطقة الغاب، فخسارة خمس المساحات المزروعة خلال موسم واحد، لم تبدل فيه الخارطة الأمنية والعسكرية في المنطقة، بل تراكمت فيه تجارب أعوام الأزمة، واستنتج المزارعون أن الحكومة لا نية لديها بأي تشجيع لهم ليستمروا بزراعتهم، وهذه كانت النتيجة!..

- القمح بأسعار الشراء الرسمية من 21 ليرة في 2011 إلى 100 ليرة في 2016.
- المازوت بأسعار البيع الرسمية من 15 ليرة للتر في 2011 إلى 140 ليرة للتر في 2016.
- سعر الصرف وفق السعر الرسمي للمصرف المركزي من 47 ليرة / \$ في 2-6-2011 إلى 475 ليرة / \$ في 2-6-2016.
- تكاليف المعيشة من 30 ألف ليرة للأسرة شهرياً في 2011 إلى 220 ألف ليرة للأسرة شهرياً في نيسان 2016.



60% من الحد الأدنى للأجور للاتصالات



لقياس أثر الرفع الأخير لأسعار خدمات الاتصالات على دخل واستهلاك الأسر السورية المكونة من خمسة أفراد وفق وسطي عدد أفراد الأسرة سنعمد على خدمات الاتصالات الضرورية فقط التي تشمل بشكل رئيسي «الاتصالات الخليوية الضرورية- والانترنت» التي أصبحت ضرورية لممارسة أغلب الأنشطة والأعمال:

■ سامر سلامة

سورية الذي يبلغ 16260 ل.س.

5850 ل.س شهرياً «حكي ضروري»

بعد رفع أسعار المكالمات الخليوية بمعدل وسطي 48% فإن كلفة الاتصالات الضرورية التي تتحملها الأسرة شهرياً، بناءً على افتراض أن ثلاثة أفراد من الأسرة فقط يمتلكون هواتف محمولة، وأن المكالمات تقتصر على الضروريات فقط بمعدل 5 دقائق يومياً للفرد الواحد بسعر 13 ل.س للدقيقة الواحدة في خطوط مسبق الدفع التي تشكل أكثر من 70% من الخطوط، فإن الفرد يتكلف شهرياً مبلغ 1950 ل.س موزعة على 150 دقيقة، في حين تبلغ فاتورة الاتصالات الضرورية للأسرة شهرياً 5850 ل.س، وهي تشكل حوالي 36% من الحد الأدنى للأجور في

9850 ل.س تكاليف خليوي وانترنت 3G

9850 ل.س من أجور السوريين تقتطع مقابل خدمات الاتصالات الضرورية «المكالمات الخليوية-انترنت 3G» وبالتالي يحتاج السوريين لإنفاق 60,5% من الحد الأدنى للأجور لتأمين خدمات الاتصالات والانترنت الضرورية.

زيادة الأسعار بهدف زيادة الأرباح..

تغير الشركتين منذ عامين أسعارهما مع تغيرات سعر الصرف، باختلاف في التوقيت، فقد ارتفعت أسعار الصرف بين بداية 2014 و 2016 بمقدار: 88%، ورفعت شركات الاتصالات أسعارها خلال هذه الفترة بنسبة قريبة، على دفعتين الأولى في 1-4-2015 بوسطي 30,4% والثانية في 1-6-2016، بوسطي ارتفاع 55%.

تقول الشركتين في تبريرها لرفع الأسعار، أن الغاية هي الحفاظ على القطاع، وعلى شبكة الخليوي، والاستمرار! أي أنها تقول بأنها مضطرة للرفع، ورفع الأسعار سيحميها من الخسارة، بينما يتبين من العام الماضي، بأن نسبة نمو الربح كانت أعلى من نسبة ارتفاع الأسعار حيث زادت الأرباح الصافية للشركتين قبل الضريبة بمقدار 65% في عام 2015، عن عام 2014، بينما كانت قد رفعت أسعارها منذ بداية 4-2015، بوسطي 30,4%. أي أن زيادة الأسعار تخدم زيادة الأرباح، وتسقط حجة «الاستمرار» أو «التعديل الضروري».

60% من الحد الأدنى للأجور السورية، و 37% من

الأجر الوسيط يذهب لتكاليف الاتصالات الضرورية، ولشركتي سيريتك mtng.

انخفض سعر صرف الدولار في السوق السوداء في سورية خلال أسبوعين، بين 18 أيار، و 1 حزيران لينتقل من حدود 620 وصولاً إلى سعر وسطي 360 ليرة مقابل الدولار في دمشق، بانخفاض 42%. بالمقابل السعر الرسمي للمصرف المركزي انخفض بمقدار 18,8% فقط، ليتم تسجيل سابقة بأن يسجل دولار المركزي، سعراً أعلى من السوق.

هل انتهت «الفترة اليتيمة» لانخفاض الدولار؟!



المركزي أشاد ببطولته في التخفيض، وأشار إلى أنه يريد أن يستقر سعر الصرف، دون انخفاض أو ارتفاع، عند الحدود التوازنية، دون أن يحدد ما هي هذه الحدود المستهدفة!

■ عشتار محمود

الإجابة عن سؤال ما هي القيمة التوازنية لليرة مقابل الدولار حالياً؟ هي إجابة ممكنة اقتصادياً وعملياً، ولكن يبدو أنه «سياسياً» هناك من لا مصلحة له، بتوضيح مقدار التراجع الفعلي لقيمة الليرة خلال الأزمة، لأن هذا يحمل الجهات الرسمية صاحبة القرار مسؤولية تسعيرها بسعر أقل من قيمتها الحقيقية!..

كيف تتحدد القيمة التوازنية؟

تتحدد قيمة الليرة وفق حسابات دقيقة، معطياتها التفصيلية كلها موجودة لدى الجهات الاقتصادية والسياسية المحاطة علماً بجوانب ثلاث: كتلة السلع والخدمات المتداولة في السوق السورية، والكتلة النقدية المتداولة، وسرعة دوران النقود..

ولأن هذه الأرقام متروكة للتقديرات وغير معلنة، فتبقى التقديرات تتضاربها المصالح.. فبعض القوى الاقتصادية السورية تشير إلى أن سعر صرف الدولار مقابل الليرة يفترض أن يكون 800 ليرة على الأقل، والبعض يوصلها إلى فوق 1000 ليرة مقابل الدولار! بينما تقديراتنا وفق معادلة محددة عناصرها الأساسية هي خسارة الناتج الإجمالي، وتضخم الكتلة النقدية نتيجة العجز المالي المعلن في الموازنات، تشير إلى أن سعر الصرف ينبغي أن يكون قريباً من 300 ليرة مقابل الدولار! فلماذا يجب أصحاب القرار هذه المعلومة، ولا يصدرها جهاز الدولة المحيط بالمعلومات الدقيقة؟!

دوافع المضاربة واضحة

القيمة الفعلية لليرة يمكن تحديدها، ويمكن تحديد ما هي «العناصر المضاربة» التي تجعل السعر يبتعد عن الحد التوازني. والتي يمكن تلخيصها بالعوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب على الدولار، وتراجع الطلب على الليرة وأهمها:

زيادة الأرباح من جهة، وعمليات تحويلها من ليرة إلى دولار من جهة أخرى، وصولاً إلى تهريبها خارج البلاد.

زيادة الاستيراد الذي يؤدي لزيادة الطلب على الدولار، وتراجع الإنتاج المحلي الذي يؤدي لزيادة الطلب على الليرة، واستخدام احتياطي القطع الأجنبي الرسمي، لدعم الاستيراد، وليس لدعم الإنتاج المحلي، وتركيز السياسات الاقتصادية كافة على تخفيض النفقات على دعم الإنتاج والاستهلاك المحلي، وأبرزها سياسة عقلنة الدعم.

طالما أن هذه السياسات موجودة، فمن المستحيل أن يكون سعر الليرة مقابل الدولار قريب من السعر التوازني، سيبقى سعر الدولار أعلى مهما ضخت الحكومة من دولار في السوق!

ما الذي حدث الأسبوع الماضي؟!

طالما أن السياسات الأساسية التي تدعم ارتفاع سعر صرف الدولار لم تتغير، فما الذي جعل سعر صرف الدولار ينخفض مقابل الليرة بهذا الشكل؟!

الإشارات تأتي من السوق السورية بأطرافها كافة، أي الخاضعة للسيطرة، والخارجة عن السيطرة، وحتى في مناطق سيطرة داعش! أولاً: في السوق السورية الخاضعة لتأثير السلطات النقدية، في دمشق وغيرها، تمت عمليات «حبس الليرة»، فمنعت المصارف على سبيل المثال من تزويد زبائنهم المودعين بالليرة، بأموالهم، إلا بأجزاء قليلة، بينما كانت هذه العملية «شفافة» خلال الفترة الماضية، وحتى في أوقات ذروة ارتفاع سعر صرف الدولار ووصوله إلى 620.. وهذه العملية «حبس الليرة» تخلق طلباً وهمياً على الليرة، نتيجة الامتناع عن إخراجها من المصارف الرسمية حيث تتراكم.

أما في كل من سوق بيروت، وفي المناطق الحدودية من محافظة حلب، فإن انخفاض سعر صرف الدولار خلال الفترة الماضية، كان أعلى وأسرع من الانخفاض في دمشق، أي هناك من ضخ دولاراً إضافياً، أو حجب الليرة أيضاً ليتم انخفاض سريع في صرف الدولار.. وأخيراً يأتي المؤشر من السوق غير الشرعية لتهريب النفط في سورية، في مناطق سيطرة داعش، والتي تشير المعلومات المحلية من هناك، أنها بدأت تطلب الليرة مقابل النفط منذ عشرين يوماً تقريباً، وهي التي لم تفعل ذلك قبل الآن!

لذلك نستطيع القول، بأن عملية مضاربة وهمية حصلت، ليتم انخفاض سعر صرف الدولار بهذا الشكل، أساسها حبس الليرة أي تقليل عرضها في «السوق الرسمية»، ومن جهة أخرى، زيادة الطلب عليها في الأسواق الخارجة عن السيطرة.

لماذا.. وهل لهذا «التكتيك» ديمومة؟!

إن كان للمصرف المركزي نية حسنة بتخفيض سعر صرف الدولار عبر عملية حبس الليرة،

يقول البعض بأنه

هناك قرار بوضع

حد للسوق وحماية

الليرة، وهذا القرار

دون تخفيض الأرباح

ودعم الإنتاج.. هو

قرار مشكوك بامره

أو بجذواه!

واستمرار ضخ الدولار للسوق، فينبغي التساؤل لماذا لم تتم هذه العملية سابقاً، أي لماذا لم تترافق عمليات الضخ المعتادة سابقاً، مع عمليات إيقاف سحب الودائع؟! وإن كانت هذه السياسة لا تؤدي إلا إلى تحسين مؤقت تكون انعكاساته اللاحقة على سعر صرف الدولار أسرع بكثير، لأن الأسباب الحقيقية الموضوعية لانخفاض قيمة الليرة لا تعالج! وأبرز مثال على ذلك هو أن أسبوعين من هذه السياسة، أدت إلى انخفاض سعر صرف الدولار بمقدار 42%، بينما يوم واحد من العودة إلى تحريك الودائع بالليرة أدت إلى ارتفاع سعر صرف الدولار بمقدار 20% خلال 8 ساعات تقريباً، وذلك في يوم الخميس بتاريخ 2-6-2016، حين ارتفع الدولار في دمشق من 385 ليرة صباحاً، إلى 480 ليرة عند الإغلاق في المساء.

ليبقى السؤال، ما الذي تريده الأطراف الأخرى من هذه العملية؟! وهل لديها النية بتحسين قيمة الليرة؟! الإجابة البديهية هي لا، إذاً يمكن التوقع بأنه هناك من يقوم بعمليات سحب لليرة السورية، وهذا ينبئ باحتمال ضخها لاحقاً بالسوق بشكل كبير

وسريع، ولمرة واحدة، ليكون لذلك الأثر المضارب الأكبر على تراجع قيمتها.. يمكن أن نضيف بأن ما جرى خلال الأسبوع الماضي من تخفيض لسعر صرف الدولار، سمح بتجميع كبير للدولار بأسعار منخفضة، مما باعه صغار المدخرين، والمضاربين، هؤلاء الذين هلعوا من استمرار الانخفاض.. وهذا التجميع للدولار لا يمكن أن يحقق عائدية مضاربة، إلا إذا عاد سعر الدولار للارتفاع..

ما حدث خلال الأسبوع الماضي لا يعدو أن يكون عملية مضاربة أيضاً، ساهم فيها المصرف المركزي، وإن كان هدفه تخفيض سعر الدولار، إلا أن هذا أدى إلى عملية تجميع للدولار الرخيص لدى السوق أولاً، أما ثانياً وهو الأخطر، فإن هذه العملية التي تمت عبر حبس الليرة، لا يمكن أن تستمر، لأنها معاكسة للاتجاه الذي تفرضه الوقائع والسياسات للأسف، والذي يقول بأن قيمة الليرة الحقيقية بمعنى قدرتها الشرائية إلى تراجع، ما لم يتم تخفيض الأرباح وزيادة الأجور من جهة، وتخفيض الاستيراد، وزيادة الإنتاج من جهة أخرى..

تساؤلات حول تخفيض الدولار..

- إن كان للمصرف المركزي هذه القدرة على التخفيض، فلماذا لم يفعل ذلك في أوقات ارتفاع سعر صرف الدولار؟!
- هل يمكن لعملية التخفيض التي اعتمدت على حبس الليرة، ومنع سحبها من المصارف أن تكون مستمرة؟!
- المصرف المركزي يقول بأنه يريد أن يحافظ على القيمة التوازنية لسعر الصرف، فلا ارتفاع ولا انخفاض، فلماذا لا يحدد أو يعلن هذه القيمة التوازنية؟! ولماذا يعتمد في سعره الرسمي اليومي على وسطي من السوق؟!
- إن كان المصرف المركزي يحارب ارتفاع سعر صرف الدولار عبر عملية بيع الدولار في السوق، فهل سيحارب الانخفاض عن طريق عملية طلب الدولار، أي بيع الليرة؟! وإلى أين قد يصل تراجع قيمة الليرة إذا ما اتبعت هذه السياسة التي تتناولها بعض الأوساط الرسمية كحل، وتحديداً إذا ما دخلت قوى السوق لتبيع الليرة وتشتري الدولار وتتافس المركزي؟!
- هل يمكن أن يفسر هذا، قيام قوى السوق في المناطق الخارجة عن السيطرة بالطلب على الليرة، وتجميعها حالياً، تمهيداً لبيعها لاحقاً، ومنافسة المركزي إذا ما بدأ بشراء الدولار؟!

القطاعات الكبرى..

من يمسك مفاتيح الإعمار؟!



■ قاسيون

للتشاركية مع المستثمرين، في بلاد أنهكتها الحرب كسورية؟! إن الظرف السوري الحالي، الذي تراجعت فيه مختلف المؤشرات التنموية إلى مستويات ما قبل السبعينيات، يقول بأن القطاعات الكبرى يجب أن تحقق نقلات نوعية، وبسرعة..

فماذا سيقول المستثمرون في مواجهة الضرورات، التي قد تقتضي أن تذهب كل عوائد هذه القطاعات لعمليات تأهيلها، وتطويرها، ثم تأمينها للجميع؟! أي التي قد تقتضي ألا ينجم ربح، بل يعاد استثمار كل الربح؟! بالطبع سيرفضون.. وستكون عملية الاستثمار الخاص في هذه القطاعات بأفضل الأحوال معيقة لعمليات التطوير السريع المطلوبة.. سيتوجه المستثمرون في سورية كباقي الدول الخارجة من الحرب، إلى هذه القطاعات تحديداً، فهي مضمونة الاستهلاك، وهي ذات عوائد كبرى، كما أنهم يحصلون على حصة فيها، بكلف بخسة وسط، تراجع قيمة الليرة السورية، وسعي الحكومة الدؤوب للمشاركة، بذريعة نقص الموارد.. وهذا صحيح.

عقل عملي.. وهدف واضح

بالفعل الموارد قد لا تكفي لإعادة تأهيل هذه المنظومة الضرورية دفعة واحدة، ولكن هذا لا يعني أن يتم تسليم مفاتيح الموارد للمستثمرين؟! بل يجب أن يعني خطة عملية لتسخير موارد إعادة الإعمار، من التعويضات، ومن استعادة الأموال المنهوبة والثروات المتراكمة، وحتى من وجهات التمويل الأخرى، كالمساعدات والقروض. بالشكل الذي يحقق انطلاقة هذه القطاعات، وبداية تحصيل العوائد منها، لتخدم ذاتها، وتخدم القطاعات الأخرى التي لا تقل أهمية، كالزراعة والصناعة، والسكن، والتعليم والصحة وغيرها..

الدول بعد الحروب إما فشلت، أو نهضت.. محدّدات كثيرة تدخل في النجاح أهمها المرحلة الحاسمة التي تعقب الحرب، والمسمّاة بمرحلة إعادة الإعمار، ومحددات أوسع سياسية واقتصادية تحدد وجهة هذه المرحلة، ولكن هناك بعض المفاتيح الحاسمة، من يمتلكها يفتح الأبواب ويتقدم، والتنافس عليها سيكون بين من يريد النهوض العام ومن يغنم من الفشل..

إما رافعة.. أو معطلة

إن تدهور واحد من هذه القطاعات، يؤدي إلى كلف اقتصادية واجتماعية عالية، على أوجه عملية النشاط الاقتصادي والاجتماعي كلها، والتدهور هنا متعدد الأوجه، يبدأ من أن توقف أحد هذه القطاعات، يشكل عملية قطع في الخدمات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية، وبالتالي فإن سوء خدماته وتخلفها، أو ارتفاع أسعارها، أو ارتهاؤها لمصالح ضيقة، يشكل نقطة ضعف عامة. والعكس بالعكس فتطور خدماته وتوسعها ومواكبتها للتطورات التكنولوجية، والبيئية، وتطور الحاجات الاجتماعية، وتخفيض أسعارها، وتسييرها وفق المصلحة العامة، هو رافعة اقتصادية واجتماعية للبلاد.

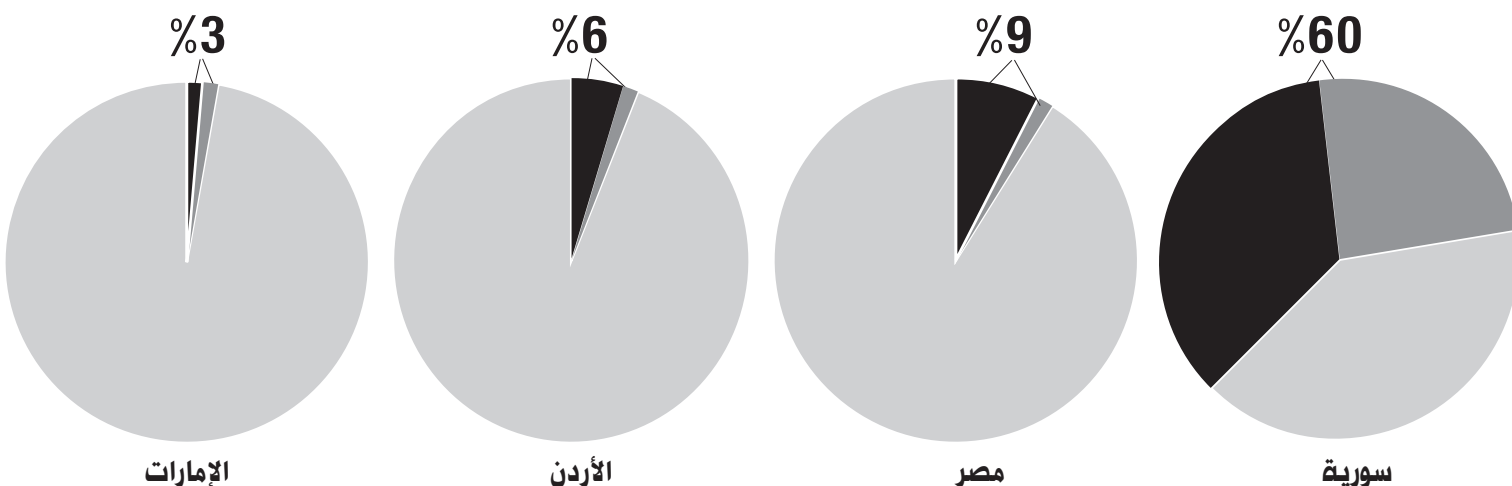
بلا ربح.. هل يرضى المستثمرون؟! فما الذي يعنيه أن تفتح هذه القطاعات

دولة للمصلحة العامة.. لا الخاصة ولهذا تطرح التشاركية اليوم وترخص شركات الاتصالات عوضاً عن استعادتها وفق العقود، لأن القلة القليلة من الناهيين تدفع باتجاه، تسليم المفاتيح لرؤوس الأموال، وما إضعاف دور الدولة، وقوة عملتها إلا جزء لا يتجزأ من هذه المصلحة. هؤلاء يجّهون لتسليم عصب الاقتصاد الوطني لرؤوس الأموال الخاصة، أي أنهم يدعون للمحاصصة على مفاتيح قوة الدولة واستمراريتها. فجهّاز الدولة اليوم بتشريعاته وقراراته ونشاطه الاقتصادي، مرهون وفق ميزان القوى، الذي يميل بقوة لمصلحة الأرباح ورؤوس الأموال. إلا أنه في ظروف سياسية قادمة يجب أن يستعاد ليكون في خدمة السوريين عموماً، الأمر الذي لا يمكن أن يتم إلا بنشاط سياسي عال لحماية عملية إعادة الإعمار من التحول إلى واحة للناهبين ومقبرة للبلاد!..

إن التناقض بين كون هذه القطاعات هي رافعة من حيث العوائد والموارد، وهي الأكثر طلباً للموارد لتأهيلها، ينبغي حله بطرق عملية، كأن نستعيد تشغيل القطاعات الأسرع إدراكاً للإيرادات مثل النفط.. ولكن الهدف وراء كل الطرق العملية الممكنة، يجب أن يكون بقاء هذه القطاعات مرهونة للمصلحة العامة، أي مدارة من قبل جهاز الدولة. ولا يوجد حلول أخرى، فدخل المستثمرين ليتملكوا حصصاً من هذه القطاعات، يلغي أي احتمال لتسخيرها للمصلحة العامة، كتخفيض أسعارها، أو استخدام كل أرباحها للتوسع والتوظيف في تحريك قطاعات أخرى! كما أنه بالمعنى السياسي، يعني تسليم أفراد ورؤوس أموال وشركات، عصب النشاط الاقتصادي والخدمي، وبالتالي امتلاكهم ناصية القرار الاقتصادي والسياسي.

عبء اتصالاتنا.. أكبر بما لا يقاس!

■ تكاليف الخليوي ■ تكاليف الإنترنت 3G ■ ما ينبقى للحاجات الأخرى



كانت تكاليف الاتصالات في سورية، مفاصة بنسبتها من الحد الأدنى للأجور، هي الأعلى على الإطلاق بين مجموعة دول المنطقة، وبعد ارتفاع الحالي في أسعار المكالمات والانترنت، والذي بلغ 55% تقريباً، فإن هذه الكلفة على أجور السوريين المتأكلة أصبحت أعلى بمستويات قياسية. قاسيون تجري مقارنة بين حصة الاتصالات من الحد الأدنى للأجور في سورية مع ثلاثة من الدول المجاورة: مصر - الأردن - الإمارات. • تفاصيل الأرقام منشورة على موقع قاسيون

هل تصنع اليمن نموذج الحل الخاص لأزمته؟



صمدت المفاوضات بين الفرقاء اليمنيين زهاء شهرين حتى الآن، بمعدل عالٍ من اللقاءات المباشرة وغير المباشرة، والكثير من الوساطات الدولية والإقليمية التي عاجلت سريعاً الانقطاعات الاحتجاجية لوفود التفاوض بين الحين والآخر..

■ فادي خضر

إلى القرار 2216، حيث تم تشكيل لجان معنية بالوضع الأمني العسكري، والجانب السياسي، إضافة إلى لجنة مختصة بشؤون المعتقلين والملفات الإنسانية، على أن تعمل هذه اللجان على التوازي. المقصود من هذا الإجراء كان توسيع مساحة النقاشات بين اليمنيين إلى أوسع قدر ممكن ليصبح النقاش تقليداً ثابتاً، وتحقيق ما يمكن تحقيقه في الملفات اليسيرة كملف المعتقلين وإدخال المساعدات الإنسانية كإمداد حسن النية، بغرض التلبيين قبل المهمة الأضعب وهي الاتفاق السياسي الأعقد على طاولة المفاوضات.

الوصول إلى

معضلة القرار 2216

في تقييم التصريحات الصادرة من الكويت، يتضح للمتابع أن القضايا المتعلقة بالوضع الإنساني، وإطلاق سراح المعتقلين، ليست بمكان الخلاف، بل أنها محل توافق شبه معلن بين الطرفين، لكن ما سبق ذكره عن تهديد الطريق نحو القرار الدولي 2216، وتحديداً فكرة البنود الخمسة هدفها البعيد هو تحييد أكبر قدر ممكن من أوراق الضغط عن الاستخدام في المفاوضات ذات الطابع السياسي المتعلق بشكل السلطة اللاحقة. أي أن المبعوث الدولي، بما يمثلته، يدرك تماماً أن المعضلة الأكبر هي في تفسير الشق السياسي من القرار الدولي 2216، وبالتالي يجب عليه قبل أن يرمي بمبادرته السياسية الخالصة، تأمين تلك الأرضية التي تسقط أوراقه عليها دون أن تتبعر، وهو ما يدفع للحديث عن التهديد الأولي الذي استغرق شهرين تقريباً حتى الآن.

تؤكد هذه الفترة المستمرة نسبياً، ما ذهب إليه المبعوث الدولي إلى اليمن، اسماعيل ولد الشيخ، عندما قال أن الوفود المفاوضة باقية في الكويت «حتى العودة بالسلام» إلى اليمن، أي أن نقطة النهاية المتمثلة بتنفيذ قرار مجلس الأمن 2216، المتعلق بالأزمة اليمنية، باتت تحكم لقاءات الكويت باعتراف الجميع، لكن ماذا عن خارطة الطريق إلى تلك النقطة؟

حول مرحلة التمهيد

جملة من الإجراءات أدت عملياً إلى نزع فتيل الانفجار، المتمثل بسقوط المفاوضات والعودة إلى مستويات أعلى من العنف في الداخل اليمني، وبالنتيجة السماح للمبادرات السياسية بشق طريقها إلى التطبيق العملي، ويمكن تلخيص هذه الإجراءات بما يلي: التواري المقصود للسعودية بشخصها، وتصريحات مسؤوليها، وإعطاء دور أكبر للكويت وعمان لمتابعة تفاصيل المحادثات عن قرب، وإن كان هدف السعودية بذلك هو الظهور بصورة المحايدين وترك اليمنيين ليحلوا مشاكلهم بأنفسهم، إلا أن هذا القرار - بغض النظر عن خلفياته العميقة - أدى عملياً إلى إضفاء الصبغة اليمنية على المحادثات من حيث الشكل، ولم يعد بمقدور المجتمعين في الضفتين، استخدام مصطلح التدخلات الخارجية سياسياً كورقة ضغط من هنا وهناك، إلا بالحدود الدنيا. الإجراء الثاني تمثل في سلسلة المبادرات التي عمل ولد الشيخ على تثبيتها، والتي كان أهمها فكرة البنود الخمسة المرتكزة

«شرعية هادي وسلاح أنصار الله»

العسكرية مهامها في بقية المحافظات. هذه الخطة من شأنها أن تجسر الهوة بين طروحات الوفود المفاوضة، وتبدو الأقرب إلى التنفيذ فيما لو أكملت الجهود الدولية مساعيها الجديدة لإخراج اليمن من أزمتها. وفي سياق الحديث عن الجهود الدولية، فإن الخطة تأخذ بعين الاعتبار في أولويات مهامها، إنقاذ الدول المتورطة في الحرب اليمنية - وعلى رأسها السعودية التي أصبحت بحاجة إلى طوق نجاة من المستنقع اليمني. كما كان الالفت في الأونة الأخيرة دخول روسيا إلى أجواء المفاوضات، باستقبال سفيرها في اليمن لوفود «المؤتمر الشعبي العام»، و«أنصار الله» لنقاش مجريات المشاورات ومآلاتها. فهل نحن على أعتاب تسجيل اليمن فعلاً لأحد أوائل نماذج الحلول السياسية في المنطقة؟ الجواب ستحمله الفترة القريبة المقبلة.

خلال الأسبوع الفائت، وبحسب صحيفة «البيان» الإماراتية، اقترحت الدول الراحية للتسوية في اليمن، خطة قدمها ولد الشيخ، وتنص على أن تعود الحكومة الشرعية إلى صنعاء لمدة أربعة إلى ستة أشهر، وخلال هذه الفترة تشرف اللجنة العسكرية، التي ستشكل من الطرفين بمشاركة ضباط من دول «التحالف العربي» والأمم المتحدة على انسحاب المسلحين من العاصمة أولاً، وجمع المسلحين والأسلحة في المواقع العسكرية خارج المدينة. وبحسب الصحيفة، فإنه من المنتظر مصادقة مجلس الأمن الدولي على هذه الرؤية، بينما سيواصل المفاوضون في الكويت مناقشة الحلول السياسية وتشكيل حكومة جديدة تدير المرحلة الانتقالية، وصولاً إلى الانتخابات العامة، على أن تواصل اللجنة

- تؤكد هذه الفترة المستمرة نسبياً ما ذهب إليه المبعوث الدولي إلى اليمن، اسماعيل ولد الشيخ، عندما قال: أن الوفود المفاوضة باقية في الكويت «حتى العودة بالسلام» إلى اليمن

أردوغان «يتلمس» الطريق نحو موسكو

■ وائل سعد

تركية تخترق الأجواء السورية. ومازال أردوغان مصراً على تجنب الإقرار بالخطأ الذي ارتكبه حتى في تصريحه أنف الذكر، والذي يحاول فيه جس نبض روسيا حيال إعادة العلاقات معها إلى سابق عهدها. المهم من التصريح هو أن أردوغان يستشعر التغيرات الكبرى التي تعصف بالمنطقة، وأوضاع حلفائه المتراجعين، وعلى رأسهم الولايات المتحدة والسعودية، في ملفات اليمن والعراق وسورية، وبالتالي فهو يتلمس الطريق نحو التهدة مع روسيا التي تظهر أكثر ثباتاً وواقعية في علاقاتها مع دول المنطقة.

لكن هذا الطريق الذي يحتاج إلى إجراءات معقدة، يصطدم بالموقف التركي من الأزمة السورية، والتدخلات التركية في العراق، وهو ما يشي بطرق طويلة لاستقرار العلاقات بين البلدين، قد يكون رحيل أردوغان أقصرها..!

المقاتلة هي مشكلة عرضية يمكن أن تسقط أثارها بالتقادم لا أكثر، فهو يضيف في تصريحه أنه لا يفهم لماذا قرر نظيره الروسي، فلاديمير بوتين، التضحية بالعلاقات الممتازة بين البلدين بسبب «خطأ ارتكبه طيار روسي». لم يتأخر الرد من الجانب الروسي، عبر المتحدث الرسمي، الذي صرح بالقول: «لا يحق لي أن أقدم نصائح لرئيس دولة أخرى، لكن من الضروري أن نعيد إلى ذهنه التصريحات التي كررها الرئيس الروسي بهذا الشأن أكثر من مرة». تلك التصريحات التي أشار إليها بيسكوف تتضمن الإيضاحات والاعتذار والتعويض عن الخسائر من الجانب التركي، لكن أردوغان تجاهل حينها مطالب الجانب الروسي، وهو ما أدى إلى وصول العلاقات بين البلدين إلى إعلان حرب ضمني، بعد إرسال روسيا منظومة الدفاع الجوي «S400» إلى سورية، محملة بأوامر إسقاط أي طائرة

«من الصعب علي أن أدرك ماهي الخطوات الأولى التي تنتظرها روسيا منّا»، هذا ما صرح به أردوغان في 31/أيار قبل مغادرته البلاد إلى أفريقيا، مضيفاً: «أظن أنه يجب علينا مواصلة تطوير العلاقات وقنوات التواصل مع روسيا، وإنني أمل في حل القضايا في القريب العاجل، واستئناف الجهود التي بذلتها تركيا وروسيا خلال السنوات العشرة الماضية من أجل تعزيز علاقاتهما». يحاول أردوغان تجاهل هُول الخطأ الذي ارتكبه بإعطاء الأوامر لضباط الجيش التركي بإسقاط المقاتلة الروسية «سو24»، وهو ما أكدته أركان الجيش التركي بأن قرار إسقاط الطائرة الروسية، تتحمل مسؤوليته القيادة السياسية للبلاد. ويحاول أردوغان في تصريحه، إظهار أن قضية إسقاط

تجري في الداخل التركي جملة من التغيرات، التي يحاول من خلالها حزب «العدالة والتنمية»، وتحديداً الجناح الأقوى، جناح الرئيس أردوغان، ترتيب أولويات السياسة الداخلية والخارجية، بما يتلاءم مع تغيرات المنطقة، فماذا عن «الترتيبات الأرذوغانية» المستجدة مؤخراً؟



الصورة عالمياً

«الواقفون ليلاً»: معركة قانون العمل الفرنسي



• وصلت مجموعة

كبيرة من
قاذفات

«52-B»

الاستراتيجية

الأمريكية إلى

بريطانيا للمشاركة

في تدريبات يخطط

حلف «شمال الأطلسي» لإجرائها في منطقة

البلطيق القريبة من حدود الاتحاد الروسي.

• دعا الرئيس التونسي،

الباجي قائد

السبسي، إلى

بدء مفاوضات

لتشكيل

«حكومة وحدة

وطنية جديدة

تضم ممثلي

الاتحاد العام التونسي

للشغل، واتحاد أرباب العمل، وتكون أكثر

جراة لإنعاش الاقتصاد الواهن».

• مما يعكس التوتر

بين ألمانيا

وتركيا،

صادق البرلمان

الألماني،

بأغلبية ساحقة،

على مشروع قرار،

يعتبر الجرائم التي

ارتكبت بحق الأرمن في الحقبة العثمانية في

عام 1915 إبادة جماعية.

• بدأ قطاع السكك

الحديدية

الفرنسي إضراباً

مفتوحاً، قبل

تسعة أيام من

انطلاق كأس

أوروبا 2016 لكرة

القدم، ما يزيد في

الضغط على الحكومة الفرنسية التي ترفض

الروض للاحتجاجات.

• أكد الرئيس الأمريكي،

باراك أوباما، أن

«خطأه الأكبر»

في السياسة

الخارجية

كان يتعلق

بالتدخل

العسكري في

ليبيا، «مقراً» بأن

«الفوضى تسود هذا البلد الإفريقي اليوم».

• أعلن الرئيس

البوليفي إيفو

موراليس،

الخميس 2/

حزيران: «في

وجه أي عدوان

أمريكي ضد

روسيا فإننا مع روسيا

دائماً، سواء أدار الحديث عن عدوان ذي

طابع سياسي أو اقتصادي أو جغرافي أو

عسكري».

من زملائه في حصول ما يمكن وصفه
بـ«تعديل» ليبرالي.

هكذا إذا لم يبق في جعب مختلف
الحكومات الفرنسية «اليسارية» الإسمية

و«اليمينية» ونخبها الاقتصادية لمعالجة
أثار السياسات الليبرالية سوى المزيد

من السياسات الليبرالية، وهي أيضاً تأتي
ضمن خطة بارلو لزعة المجتمع التي

وضعت عام 1995 تحت شعار «دولة
الرفاهية الشاملة»، هذا شعار الذي لم يكن

أقوى من الورق أمام رياح الحركة الشعبية
التي خرجت في فرنسا بين فترة وأخرى

ضد السياسات الليبرالية، حيث أفلست
البرامج الليبرالية اليمينية والتروتسكية

والاشتراكية الديمقراطية كلها أمام حل
الأوضاع المعقدة في الاقتصاد الفرنسي.

ولعل أحداث العنف المفتعلة التي جرت
في فرنسا خلال العامين الأخيرين قد

أفصحت عن يدع فرنسا إلى احتمالات
غير محسوبة النتائج، وتضاعف النزعات

المتطرفة بسبب الأزمة التي افتعلها
الليبراليون وعجزوا عن حلها.

حلقات نقاش سياسي

ضراوة الاحتجاج أدت بالفعاليات
الاجتماعية الغاضبة على هذه

الإصلاحات والرافضة لها إلى مباشرة
طرق جديدة للاستمرار في تعبئة

الشارع السياسي والاجتماعي. وعلى
هذا الأساس، كانت فكرة احتلال ساحة

الجمهورية وتنظيم حلقات نقاش
سياسي فيها طوال الليل.

تحولت ظاهرة «الواقفون ليلاً» من
وسيلة لإنهاء شغلة الغضب ضد قانون

العمل الجديد إلى إطلاق ورشات
سياسية هدفها الأساسي خلق فضاءات

حوار جديدة يعطى فيها الحق الكامل
للمواطن في أن يقول رأيه في طريقة

إدارة الشأن العام، ويقترح حلولاً
لتحسين معيشة المواطن الفرنسي، بما

ينقذ المجتمع الغارق في البرلة.

■ مالك موصلي

في شهر كانون الثاني من عام 2006،
أصدرت الحكومة الفرنسية مشروع
«قانون عقد الوظيفة الأولى»، كأحد
بنود خطة «بارلو» الليبرالية لزعة
المجتمع. لم يصمد هذا المشروع سوى
ثلاثة أشهر، وجرى إلغاؤه بفعل
المقاومة التي أبدتها نقابات العمال
والطلاب الفرنسيين، ونزول أكثر من
3 ملايين شخص في مظاهرات شملت
أغلب المدن الفرنسية.

بين تحريك السوق..
وضرب قوت الناس

اليوم، وبعد عشرة سنوات على إسقاط
قانون العمل الليبرالي، تصر حكومة
فرانسوا هولاند على المضي قدماً
في تنفيذ قانون العمل الجديد، على
الرغم من تمريره تكتيكياً دون العودة
للبرلمان، وعلى الرغم من بدء موجة
جديدة من الاحتجاجات المناهضة لهذا
القانون.

تواجه فرنسا أزمة اقتصادية، هي الوجه
الفرنسي لأزمة الاتحاد الأوروبي
والدمج الأوروبي. فحسب الإحصاءات
الرسمية في فرنسا، بلغ مستوى البطالة
10% هذا العام، وترتفع النسبة بين
الشباب إلى 26%، وشهدت فرنسا خلال
العام الماضي احتجاجات عدة بسبب
تسريح آلاف العمال من وظائفهم.
وقال هولاند في مقابلة أجراها مع
إذاعة «أوروبا 1»: «لن أراجع لأن
حكومات عديدة تراجعت من قبل.. هذا

القانون سيمر لأنه نوقش وتم التشاور
حولهِ وتصحيحهِ وتعديله»، مؤكداً أنه

بات يحظى بدعم النقابات الإصلاحية
وأغلبية النواب «الاشتراكيين».

وتواجه الحكومة الفرنسية الأسبوع
الحالي موجة أخرى من الاحتجاجات

الاجتماعية، وتشمل إضراباً في قطاع
النقل، وقطع طرق مصافي النفط،

وتظاهرات ضد تعديل قانون العمل.
فيما نزل الآلاف في احتجاجات على

قانون العمل الليبرالي الذي سيتسبب
في فقدان الناس لوظائفهم، ورفع سن

التقاعد، وتحرير سوق العمل نهائياً، بما
له من آثار كارثية على حياة الناس.

وتقول الحكومة إن هدف قانون الإصلاح
الجديد هو تحريك سوق الوظائف في

فرنسا، وخفض معدل البطالة، في حين
يرى منتقدو هذا القانون بأنه مفرط

في الليبرالية، ويتخوفون من تدهور
الأوضاع المتفاقمة أصلاً. وأشار هولاند

إلى أن أكثر من ألف عملية توقيف جرت،
وأصدر نحو 60 حكماً قضائياً منذ بدء

الحركة الاحتجاجية، بالإضافة إلى إصابة
350 شرطياً بجروح في أعمال شغب.

محلولو السلطة..

يغرقون الناس بالأرقام

في موازاة ذلك، تدفع السلطة الفرنسية
بمحلليها الاقتصاديين لإيهام الناس

بأن أقصى ما يمكن تحقيقه هو
تعديلات فقط على القانون، إذ يؤكد

المحلل الاقتصادي، نيكولا بافيريز،
إن «فرنسا تمر بنكسة أرجعتها إلى

أجواء الفوضى والأكاذيب بسبب
رفض السياسيين قول الحقيقة.

فهم خائفون من قيام ثورة في حال
إقدامهم على إدخال إصلاحات. ولكن

غياب الإصلاحات هو ما يؤدي إلى
اشتعال الثورات». ومن أجل إصلاح ما

وصف بـ«فرنسا المريضة في أوروبا
المتعفة»، يأمل بافيريز ومجموعة

شكلت حركة «الواقفون

ليلاً» في ساحة

الجمهورية الباريسية

ظاهرة سياسة

استقطبت الاهتمام

بقوة لما حملته من

عبر سياسية ورسائل

موجهة مباشرة للطبقة

الحاكمة في فرنسا. فهذه

الحركة، ولدت في خضم

الاحتجاجات الصاخبة

التي صاحبت المظاهرات

التي نددت بقانون العمل

الجديد.

ضراوة الاحتجاج أدت بالفعاليات الاجتماعية

الغاضبة على هذه الإصلاحات والرافضة لها إلى

مباشرة طرق جديدة للاستمرار في تعبئة الشارع

السياسي والاجتماعي

ألمانيا: «أزمة الاقتصاد الحديدي»

الاقتصاد الحديدي، اقتصاد الماكينات، القوة الاقتصادية العالمية الرابعة، اقتصاد قوي ومتناسك، المكان المثالي للهجرة والحياة.. وغيرها، هي الألقاب التي نعرفها عن الاقتصاد الألماني القوي أوروبياً، لكن خلف ذلك كله، هل هناك ما لا نعلمه عن أزمات هذا الاقتصاد؟

■ آلان كرد

إذا كان العديد من الباحثين الاقتصاديين لا ينكرون على الاقتصاد الألماني قوته، مقارنة بنظرائه في القارة الأوروبية، إلا أن معظم هؤلاء الباحثين لا ينكرون أيضاً أن الأزمة الاقتصادية الحالية التي يعيشها هذا الاقتصاد، في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية، ستكون تبعاتها على الأرجح أقوى من تلك التي سادت في عام 2008. ومن ذلك، نسلط الضوء على بعض الأزمات التي يعانيها الاقتصاد الألماني:

«دويتشه» والأزمة المصرفية

أعلن بنك دويتشه - وهو أكبر البنوك الألمانية - عن هبوط أرباحه للربع الأول من عام 2016 بنسبة 58%، وهو ما اعتبر مؤشراً على بداية أزمة مالية في البنوك الألمانية، حيث أن هذا البنك يتحكم في سياسة الإقراض الألمانية، ويمتلك سلسلة ضخمة من الفروع في ألمانيا وأوروبا.

وبعد ظهور النتائج، سارع البنك إلى إلغاء 35 ألف وظيفة، وتسريح القائمين بها بشكل نهائي، وإغلاق عملياته في 10 بلدان، وتخفيض الاستثمارات المصرفية إلى النصف. وسبق للبنك أن تعرض لخسائر كبرى في العام 2015 بلغت قيمتها 5,2 مليار يورو.

فوضى تسريح العمال والموظفين

يعمل في شركة تطوير الحواسيب العالمية «IBM» أكثر من 16500 موظف في ألمانيا، وكانت الشركة قد أعلنت عن تسريح 3000 موظف منهم في 2016، أي 18% من مجموع الموظفين، وجرى تسريح 1000 عامل في شهر آذار الماضي، على أن يتم تسريح البقية في وقت لاحق خلال هذا العام، بسبب سوء شروط الاستثمار، وهبوط قيمة السهم الواحد من 150 دولار إلى 118 دولار، حسب تصريحات الشركة، بالإضافة إلى تسريح 2500 موظف خلال العامين القادمين، وتسريح 900 من موظفيها في السويد. كما قامت شركة صناعة القطارات الكندية «بومباردييه» - التي تعمل في مناطق شرق ألمانيا - بتسريح 1430 موظف خلال شهر، بالإضافة إلى تسريح 700 موظف في مدينة غورليتس، و1000 عامل في المناوبة الليلية في بوتزن وغيرها.

الاستثمار في الأزمة اليونانية

حسب معهد «هايل» للدراسات الاقتصادية في ألمانيا، فإن الحكومة الألمانية استفادت من أزمة اليونان عن طريق توفير حوالي مئة مليار يورو بعد انخفاض تكلفة الاقتراض. وكان المستثمرون قد اتجهوا إلى التداول في الأصول الألمانية، ومن بينها السندات الحكومية، التماساً للأمان الذي تتمتع به تلك السندات، بعد زيادة احتمال خروج اليونان من منطقة اليورو.



طلاب الجامعات التي تبلغ 3-7 يورو للساعة، وأدنى من أجر العامل الألماني البالغة 10 يورو للساعة على الأقل، هنا تظهر تناقضات الاقتصاد الألماني. وفي الوقت الذي قامت فيه ألمانيا بتسريح 45 ألف عامل ألماني تهيئ لدمج اللاجئين وتوظيف 100 ألف عامل غير مدرب، حسب تصريحات وزيرة العمل الألمانية، أندريا نالس، لموقع «صوت ألمانيا».

كان العمال الألمان المسرحون يتقاضون ما مجموعه 450 ألف يورو عن كل ساعة عمل، سيستعاض عنهم بعمال يتقاضون 45 ألف يورو عن كل ساعة عمل، أي البحث عن اليد العاملة الرخيصة هو الحل المقترح من قبل الحكومة الألمانية، ولكن شبح الأزمة استيقظ بتأثيرات مضاعفة هذه المرة.

التوظيف الفيدرالية أن لديهم شواغر لـ 100 ألف عامل غير مدرب في ألمانيا، بالإضافة إلى أن عدد الأشخاص القابلين للتوظيف ممن يمتلكون مهارات عمل بلغ 280 ألفاً، أغلبهم من السوريين. بينما لم يحصل 400 ألف لاجئ على الإذن بالبقاء حتى الآن، على أن يتم ترحيل الأفغان والأفارقة لاحقاً.

وصف موقع «ماركيتس فويس» اللاجئين بالدماء الشابة في عروق الكهل الألماني، وترى الحكومة الألمانية فيهم طوق النجاة من أجل الإفلات من شبح التباطؤ في الاقتصاد وتراجع النمو الذي بدأ يخيم على ألمانيا منذ نهاية 2015.

يتقاضى اللاجئون يورو واحد لكل ساعة عمل، وهذا أدنى من أجور عمل



اللاجئون: دماء شابة في الكهل الألماني

تقول أليسون سميل، مراسلة إنترناشيونال نيويورك تايمز في ألمانيا، أن من أكبر التحديات التي واجهت ألمانيا خلال العام 2015 هي إيواء اللاجئين، معتبرة أنه هناك «نضال ألماني» لدمج اللاجئين!

حصل 660 ألف لاجئ على سندات إقامة في 16 مقاطعة، وحسب وكالة

قدمت الرؤية الشاملة للاتحاد الاقتصادي الأوراسي بقيادة روسيا فرصة، من خلال خارطة الطريق المقترحة للسلام، لإنشاء تحالف اقتصادي للثلاثي النووي في آسيا «الصين والهند وباكستان». وهذا هو السبب الذي دفع روسيا لمحاولة سحب عمالقة الاقتصاد في العالم، الصين والهند، إلى الاقتصادات الناشئة في منظمة بريكس، لتشكيل منصة جديدة تستطيع تقليل الخلافات الداخلية من خلال المصادقة على التنمية الاقتصادية.

هل هناك أدوات أمريكية متاحة لمواجهة «بريكس»؟



تحركات رئيس الوزراء مودي لتقريب الهند إلى صف الولايات المتحدة والسعودية تثير تساؤلات بالنسبة إلى محور «بريكس» كاملاً. وجاء «التحول» في الدبلوماسية الهندية بعد الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الأمريكي أشتون كارتر إلى القاعدة البحرية الهندية على متن حاملة الطائرات «إنس فيكراماديتيا» في مدينة غوا في شهر نيسان الماضي. إلا أن روسيا هي الدولة الوحيدة التي تقدم بدائل لكسر الهيمنة الغربية على العالم، لذلك، إذا كانت الهند ليست على استعداد للعمل مع الصين «كما تشير بعض الخلافات بين الدولتين»، في هذه الحالة ربما ستكون روسيا فرصة أفضل لها. التاريخ يشهد أن التوجه الهندي كان دائماً نحو روسيا لمواجهة الصين، والآن، وقد انضمت روسيا والصين معاً لتأمين العالم من خلال توفير بدائل جديدة من المؤسسات العالمية متعددة القطبية، هذا الاتحاد الروسي-الصيني الجديد في الشؤون الدولية والقضايا الإقليمية يثير امتعاض بعض الرؤوس الحامية الهندية التي ترفض أية علاقة مع الصين، إلا أن ذلك لا يعدو كونه جزءاً قليلاً جداً من الرأي العام الهندي الذي يرى نفسه في قلب هذا التحالف الروسي الصيني. لذلك تحاول واشنطن جذب الهند عبر التجارة والاستثمار، ولكن هذا لا يعني مطلقاً أن التوضع الروسي مع الصين هو ضد الهند. كصديق مخلص، عملت روسيا لتقديم الفرص الكاملة للهند لجعلها على قدم المساواة مع الصين كجزء من عالم متعدد القطبية. من هنا، يبدو الطريق الوحيد متمثلاً في الفرصة المتاحة للهند والصين للحد من الخلافات بينهما من خلال «بريكس» ومنظمة «شنغهاي» للتعاون.

إنشاء بنك جديد للتنمية «NDB» خلال قمة فورتاليزا في البرازيل، والتي هدفت إلى كسر احتكار واشنطن وول ستريت، ولندن، وبروكسل. إذ دفع الإعلان عن بنك التنمية NDB هذه المراكز الإمبريالية لشحن حرب جديدة، ونتيجة لذلك، دمرت رحلة الطائرة الماليزية 17 «MH17» في منطقة الصراع في أوكرانيا من أجل إلقاء اللوم على الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، وتبرير فرض عقوبات اقتصادية جديدة ضد روسيا، وإلى جانب العقوبات، فإن الولايات المتحدة تحاول تضيق الخناق على روسيا من خلال توسيع حلف شمال الأطلسي في أوروبا الشرقية. من خلال اتباع نمط مماثل، تحاول الولايات المتحدة إنشاء مشروع مشابه لمنظمة حلف شمال الأطلسي في آسيا، من أجل احتواء الصين. حيث يطوق الجيش الأمريكي الصين عن طريق إثارة النزاعات الإقليمية في المناطق المجاورة لها. ومع وجود مساعدة من اليابان وكوريا الجنوبية، فإن الجيش الأمريكي يعمل على عزل الصين أيضاً بتسليح دول صغيرة ضمن محيطها. وفي هذا السياق تماماً، تتعرض البرازيل الآن أيضاً للهجوم من خلال «الثورة الملونة» المرتبطة بشكل واضح بالحرب الهجينة. فقد أصبحت النخبة البرازيلية وسلطاتها القضائية أداة لتغيير النظام في البلاد من خلال الاستغلال الفعال لوسائل الإعلام، كما يشهد على ذلك إقالة الرئيسة، ديلما روسيف.

الهند في سياق الهجوم على «بريكس»
وصلت الحرب الهجينة ضد «بريكس» الآن إلى الهند. إذ أصبحت بعض

عملت روسيا لتقديم الفرص الكاملة للهند لجعلها على قدم المساواة مع الصين كجزء من عالم متعدد القطبية

وجنوب أفريقيا- على تطوير شراكة اقتصادية سميت «بريكس». وعلاوة على ذلك، أضافت الصين ما يقارب من 60 دولة ذات ميول متعددة الأقطاب إلى بنك الاستثمار في البنية التحتية الآسيوية «AIIB». بحيث تصبح جميع هذه المؤسسات الناشئة مراكز قوة بديلة، تعمل على التحول البطيء لهذه القوى العالمية بعيداً عن المراكز الإمبريالية في العالم الغربي أحادي القطب. إن التأسيس الناجح لهذه المؤسسات أثار مخاوف العالم أحادي القطب. ولذلك، تستخدم الولايات المتحدة دليل الحروب غير التقليدية «UW» لمنع انتشار التعددية القطبية في أنحاء العالم جميعها. وينص هذا الدليل للحروب غير التقليدية على أن «القص من جهود الولايات المتحدة هو استغلال القوى المعادية والاقتصادية السياسية والعسكرية والاستغلال أوجه الضعف النفسي من خلال تطوير ودعم القوى المقاومة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأمريكية». من الناحية التاريخية، تطلب المفهوم العسكري لتطبيق الحروب غير التقليدية دعم حركات عسكرية في المقام الأول من خلال سيناريوهات الحرب الشاملة. وفي حين لا يزال هذا المفهوم صحيحاً، إلا أن البيئة التشغيلية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تطلبت بشكل متزايد وجود القوات الأمريكية لإجراء الحروب غير التقليدية في سيناريوهات قصيرة «حروب محدودة».

الحرب الهجينة ضد «بريكس»
انطلقت الحرب الهجينة التي تقودها الولايات المتحدة ضد مجموعة «بريكس»، بعد أن أعلن قادة المنظمة

■ بقلم: تاياب بالوشن
إعداد: رنا مقداد

يهدف هذا المقال إلى تغطية التحديات الجديدة الناشئة في عالم التعددية القطبية، من خلال التركيز على التهديدات التي يتعرض لها هذا العالم نتيجة «الحرب الهجينة» التي يقودها حلف «شمال الأطلسي» والولايات المتحدة، والتي تهدف إلى تخريب الشراكة الناجمة بين بلدان طريق الحرير والاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

واشنطن في مواجهة تعدد الأقطاب

أجبر استغلال الغرب المستمر لشعوب العالم- من خلال المؤسسات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، وصندوق النقد الدولي «IMF»، والبنك الدولي «WB»- دول عدم الانحياز على إيجاد البدائل. والحقيقة أن سلطة هذه الأجهزة الغربية اكتسبت هيمنتها من خلال الأعمال التجارية العالمية ومن خلال موارد أخرى. في هذا الصدد، اقترحت الدول الرائدة في العالم متعدد الأقطاب، بقيادة روسيا والصين «كدول تريد الخير والرفاه لغيرها من الأمم»، بإقامة نظام اقتصادي يستطيع مواجهة الهيمنة الغربية. ولهذا الغرض، تأسست منظمة شانغهاي للتعاون كتلة للأمن في العالم الأوراسي، لمنافسة منظمة حلف شمال الأطلسي. وتهدف الرؤية الصينية لطريق الحرير «حزام واحد، طريق واحد» إلى ربط اليابسة الأوراسية مع ممرات التجارة والطاقة، لمواجهة صندوق النقد الدولي واحتكار البنك الدولي، ولذلك، عملت أكبر الاقتصادات الناشئة في العالم - البرازيل وروسيا والهند والصين

حاولت روسيا أن تجمع الصين وباكستان والهند، من خلال عمل ودية تحت مظلة كتلة الأمن الأوراسية ومنظمة شنغهاي للتعاون «SCO»، من أجل حل الخلافات عبر احترام سيادة الأطراف كلها، والحصول على الفوائد الاقتصادية المتبادلة من خلال التكامل الإقليمي.

محاذير ومسوغات عمارة الأبنية العالية



تحت عنوان «محاذير ومسوغات عمارة الأبنية العالية وخصوصيتها في الدول النامية» قدم الدكتور محمد كيخيا بحثه في مجلة جامعة تشرين للبحوث الهندسية.

– الاستهلاك المضاعف للطاقة حيث دلت الدراسات على تضاعف استهلاك الطاقة في الأبنية العالية إذا ما قورنت بما يعادلها من حيث الحجم والمساحة من الأبنية المنخفضة.

– هي أكثر برودة شتاء وأكثر سخونة صيفاً، ويزيد من صعوبة الأمر صعوبة استعمال كاسرات الشمس خوفاً من تطايرها مع الرياح.

– تنتهك حقوق التشميس الخاصة بما يجاورها من أبنية منخفضة، وما يترتب على ذلك من تكاليف للإنارة الصناعية وتدفئة بسبب حجبها لأشعة الشمس.

– زيادة متطلباتها من الإنارة الصناعية نتيجة العمق التصميمي الزائد عن 12م، والمتناسب مع حجمها.

– زيادة متطلبات الطوابق السفلية منها الإنارة الصناعية في مناطق تجمع وتجاور ذلك النوع من الأبنية.

– تزيد من سرعة الرياح عند منسوب الشوارع المحيطة بها بنحو 12% وهذه الإشكالية مرشحة للزيادة مع ازدياد ارتفاع حرارة الأرض.

– بينت العديد من الدراسات أنه لو أن برجى مركز التجارة العالمي قد صمما بالقر الكاف من أدراج النجاة، فلن يبقى هناك مساحات مكتيبة كافية لجعلها مجدية تجارياً.

– المحافظة على الضغط الموجب لأدراج النجاة صعب بسبب عدد الأبواب التي تفتح عليه.

– من خلال الرصد والمراقبة، القناعة تزداد يوماً بعد يوم أن كل شخص يصادف وجوده في طوابق أعلى من طابق الحريق في الأبنية العالية هو بحكم الميث.

– أعمال النظافة وصيانة الواجهات لأغلب النماذج السائدة من الأبنية العالية تزداد صعوبة يوماً بعد يوم بسبب إحجام شركات التأمين عن تغطية الحوادث في مواسم معينة من العام بسبب ازدياد سرعة الرياح المرتبط بظاهرة ارتفاع حرارة الأرض.

خصوصية الجدية في الدول النامية

إن الحيثيات الظرفية للدول النامية تفرض جدلية لا تقل أهمية عن تلك التي تدور في الدول المتقدمة، وغالباً ما كان المحرض وراء هذه الجدلية التساؤلات الآتية:

– أين الجانب الإنساني في هذه الأبنية؟
– أين يمكن توضع مثل هذه الأبنية في المدن بشكل عام، وفي المدن التاريخية بشكل خاص؟
وكيف يمكن أن تتسجم مع النسيج القديم؟

إلا أن الأبنية العالية في نشأتها المعاصرة سيطر عليها الجانب المادي، حيث شجع على ذلك أسباب و عوامل عدة نذكر من أهمها:

رأسمالية الشركات ودور السلطة والمال

تعد رأسمالية الشركات أحد أهم العوامل المساعدة على ظهور وانتشار الأبنية العالية، بالإضافة إلى ما حملته تلك الأبنية من رمزية واضحة للسلطة والمال، كانت الحاجة قد تصاعدت إلى فراغات مكاتب ضمن كتلة واحدة لتلبي العلاقات البيئية المترابطة فيما بينها، كما برزت حاجة الشركات الكبيرة المتضمنة على عدة مئات من الموظفين لملئ تلك الفراغات، فشكلا النوعان كلاهما بمكوناتهما الطلب الذي أثار في حجم المباني المكتنية.

ازدياد قيمة العقارات

شهدت العقارات «المقاسم المعدة للبناء في مراكز المدن الكبيرة» ارتفاعاً كبيراً في الأسعار، وترافق ازدياد الطلب مع ظهور الشركات الرأسمالية الضخمة والزيادة الكبيرة في متطلباتها من فراغات وأماكن العمل مما استدعى زيادة عامل استثمار تلك العقارات بزيادة أعداد الطوابق المعدة لإشغالها بمكاتب تلك الشركات.

تطور الإنشاء وتقنيات البناء

لقد ساعد في ظهور الأبنية العالية في العصر الحديث اكتشاف الفولاذ بخواصه المعاصرة، ففي نهاية القرن التاسع عشر وطلع العشرين، ومع تقدم الدراسات والأبحاث المتعلقة بالهندسة الإنشائية فيما يتعلق بتحليل وحساب الإجهادات والأحمال. كما ساهمت العديد من المكتشفات والابتكارات، والتي مهما صغرت أو بدت غير مرتبطة بشكل مباشر بهذا النوع من الأبنية، في لعب دور في بلورتها وتجسيدها على حيز الواقع، فعلى سبيل المثال: لعب تطوير القوس الكهربائي الفاعل في عملية اللحام وغيره الكثير من المخترعات والاكتشافات دوراً رئيسياً وهاماً في صياغة القرار الإنشائي، الذي ساهم في ظهور هذا النوع من الأبنية، وشجع على تطويرها وانتشارها.

ومهما كانت وجهات النظر المتباينة، فإن هناك ثوابت تتعلق بالأبنية العالية تلخص بالنقاط الآتية:

– التكاليف المرتفعة الإنشائية والتشغيلية للأبنية العالية، وجزء منها يتأتى من خلال السعي لجعلها مقاومة للزلازل والحريق.

للأبنية العالية أثر واضح على العمارة المعاصرة، كما أنها أثارَت الكثير من الجدل بين أوساط الشرائح المختلفة من مختصين –وفي مقدمتهم المعمارين والمخططين– وغير المختصين من سكان ومواطنين عاديين. كما شغلت الجهات الإدارية مثلما شغلت الرأي العام في كثير من الحالات وتحديداً في المدن ذات الطابع الخاص أو تلك ذات العراقة والهوية المعمارية. ووفق معطيات العصر، تشكل الأبنية العالية على صعيد دول العالم بشكل عام «بما فيها الدول النامية»، واقعاً لا يمكن نكرانه أو تجاهله، كما أنها في الوقت ذاته لا يمكن اعتبارها قدراً محتماً لا يمكن تجنبه أو تجاوزه، فمعطيات عديدة، اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية أو تقنية... مجتمعة أو منفردة، تلعب الدور الأكبر في قرار تبني مثل هذا الخيار أو تجنبه. بحثنا هنا يتعرض لهذا الموضوع المعماري الهام وفق مفاهيم ومعطيات العصر، حيث يستعرض أهم المفاهيم والمبادئ التي ترتبط به، ويستعرض بعض أهم التجارب في هذا المجال ويتناول من خلالها أهم السبلات والإيجابيات التي أحاطت بهذا الموضوع، خاصة في الدول النامية.

أهم مبررات انتشار الأبنية العالية

ارتبط انتشار الأبنية العالية في مراحل التاريخ المختلفة بجوانب عدة، منها اجتماعية تتعلق بحب التميز والسلطة على مستوى الأفراد، ومنها دينية عقائدية وما رافقها من محاولات الظهور والتميز الاقتصادي والعلمي على مستوى الجماعات والدول. وكذلك في العصر الحديث، ورغم أهمية الجانب الاقتصادي بشكله الرقمي المجرد «التكاليف والاستثمار والمردود»، إلا أن دوره لم ينف دور تلك المظاهر، خاصة وأنه من الثابت أن المساحة التي يؤمنها مبنى برجى واحد يمكن أن تحقق بأقل كلفة من خلال بنائين كل منهما له نصف ارتفاع ذلك البرج، وبالتالي فإن بناء الأبنية الشاهقة لم يكن في كثير من الأحيان من دافع الاستثمار الأعلى للأراضي، بل جاء في كثير من الأحيان بدافع الوصول إلى المظاهر الاقتصادية السياسية وفي حالات أقل لاحتياجات وظيفية استثمارية.

العوامل الفاعلة في نشأة الأبنية العالية في العصر الحديث

لإن كانت مسيرة البشرية لم تخل يوماً من رغبة الإنسان في العلو والارتفاع، ورغم أن الأسباب التاريخية المذكورة سابقاً لا يزال لها دور لا يستهان به وراء ظهور هذا النوع من الأبنية،

وجدتها

■ د. عروب المصري



هل حقاً التغير المناخي سبب الحرب في سورية؟

لي ذراع الوقائع سمة مميزة للسياسة الإعلامية الأميركية، حيث يمكن بكل بساطة تحويل الأسباب الحقيقية إلى أسباب ثانوية والعكس بالعكس.

تعتبر ظاهرة الاحتباس الحراري وازدياد نسبة ثاني أكسيد الكربون في الهواء المسؤول الأول عن ظاهرة التغير المناخي، وتعتبر الدول الصناعية الكبرى مسؤولة عن زيادة الظاهرة، ولا بد لهذه الدول أن تتحمل مسؤوليتها.

إن التغيرات المناخية التي تعصف بالعالم أجمع هي نتيجة سياسات الاستغلال غير المدروس لموارد الكرة الأرضية، حيث لا ينظر نمط الإنتاج الرأسمالي لا إلى الطبيعة ولا إلى الإنسان عند استغلال الموارد.

قالت دراسة أميركية حديثة «إن التغير المناخي الذي شهده سورية بين عامي 2007 و2010 ساهم بشكل كبير في اندلاع الحرب في سورية في عام 2011. وأوضحت الدراسة، التي أجريت بالأكاديمية الأميركية للعلوم، أن الجفاف الذي ضرب القطاع الزراعي في سورية بين 2007 و2010، والذي كان الأسوأ على الإطلاق في المنطقة، قد يكون سبباً رئيسياً في اندلاع النزاع المسلح بها، حيث أنه أثر بشكل كبير على الثروات الطبيعية مما أجبر المزارعين ومربي المواشي المفلسين على النزوح إلى المدن وانتشار الفقر بشكل كبير. وأوضح الباحثون أن وضع سورية كان سيئاً بسبب عوامل أخرى مثل الانفجار السكاني، حيث ارتفع عدد السكان من 4 ملايين في خمسينات القرن الماضي، إلى 22 مليوناً حالياً، بالإضافة إلى زيادة زراعة القطن وتصديره، والذي تحتاج زراعته إلى كميات كبيرة من المياه، فيما أثرت عمليات حفر الآبار بطريقة قانونية إلى تراجع كميات المياه الجوفية. وأكدت الدراسة أن التغير المناخي، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة والجفاف، يزيد من فرص العنف، الذي قد يتسع من هجمات فردية لحروب واسعة النطاق.»

إن تحليلاً من هذا النوع ينبغي كون نمط الإنتاج الرأسمالي النيوليبرالي واحداً من الأسباب ويجعل أحد نتائج «دون توضيح الأسباب» أحد الأسباب التي «لا ضرورة لمعرفة لماذا وكيف حصلت». بالإضافة إلى أنه يجعلنا نعيش في جزيرة معزولة وكان التغير المناخي يحصل في سورية وحدها، ويجعل محور الحرب «سورية» بغض النظر عن ارتباط هذه الحرب بمجمل التغيرات العالمية سياسياً واقتصادياً عبر مرحلة تدهور النظام الرأسمالي العالمي.

الاستخدام الحكيم للمضادات الحيوية.. هل هو الحل؟

لقد أنقصت الحملات العمومية الرامية إلى تشجيع الاستخدام المنطقي للمضادات الحيوية والمعالجة الصحيحة للعدوى التنفسية العلوية كموضوع شائع من الاستخدام غير الضروري لتلك الأدوية، لذلك يجب تشجيع مفهوم الاستخدام الحكيم للمضادات الحيوية والوعي حول مقاومة المضادات الحيوية بواسطة الحملات العمومية التي تستهدف الأفراد والتنظيمات والمجتمع ككل، كما هو الحال في الصراع ضد التبغ والكحول، ومع ذلك يُعد من التحديات تحقيق أنقص هام في الاستخدام غير الضروري للمضادات الحيوية دون الإضرار بالمعالجة الناجحة للعدوى الجرثومية حيث من الممكن إحداث تغييرات مجتمعية فيما يتعلق بالمقاومة للمضادات الحيوية واستدراج شركات الأدوية إلى الخوف من المحاكمات بسبب عدوى مُستشفوية بالزئري الجرثومية المقاومة يمكن منع حدوثها.

يُعد الاستخدام الحكيم للمضادات الحيوية شديد التأثير بالعوامل الخارجية غير القابلة للضبط، مثل: فاشيات النزلة أو تغييرات السياسة أو الاهتمامات السياسية للمساهمين المعنيين، وربما لن يمكن توقع الحاصل رغم محاولات ضبط البرنامج في وجه تغير الظروف. لا يوجد حل بسيط للمقاومة للمضادات الحيوية ولا استخدام غير المنطقي لها، ويعد الاستخدام الحكيم للمضادات الحيوية تمريناً شاملاً يهدف إلى تشجيع الاستخدام المنطقي للأدوية بتقوية الموارد البشرية وتحسين البنية التحتية للمرافق الصحية وتقوية المجتمعات، ويمكن تطبيق الاستخدام الحكيم للمضادات الحيوية لجعل استعمال الأدوية الأخرى أيضاً غير المضادات الحيوية منطقياً، وتعتمد قابلية هذا الاستخدام للاستمرار على ملكية البرنامج والتزام الفرق المحلية به، وعلى البيئة المساعدة والدمج في الأنظمة الروتينية ذات الحوافز المالية المناسبة، وعلى نظام تدقيق فعال.

أن استخدام المضادات الحيوية يعد موضوعاً اقتصادياً سياسياً بامتياز من حيث سلطة شركات الأدوية وشركات التأمين الصحي على صناعة هذه الأدوية واستهلاكها بغض النظر عن صحة الناس، وبالتالي فتخليص الطب عموماً من سلطة رأس المال يأخذ بعداً إنسانياً جديداً في هذه الأيام.



للمضادات الحيوية بمحاولة أنقص الاستخدام غير الضروري للمضادات الحيوية لدى المرضى في حالات ثلاثة: عدوى السبيل التنفسي العلوي، ولاسيما الزكام مع التهاب الحنجرة، والإسهال الحاد، والجروح البسيطة، وقد استهدف برنامج الاستخدام الحكيم للمضادات الحيوية الذي جرب في تايلاند المرضى الجوالين الذين تزيد أعمارهم عن سنتين وبصحة عامة جيدة، ولم يكن مرضى المستشفيات أو المصابين بالسكري أو المصابين بنقص مناعة أو بأية حالة مرضية خطيرة مؤهلين من أجل المشاركة في الاستخدام الحكيم للمضادات الحيوية.

الاستخدام الحكيم للمضادات الحيوية

أن اختبار الاستخدام الحكيم للمضادات الحيوية سهل، ويمكن مراقبة نتائجه بسهولة، لأن الأمراض المستهدفة محددة لذاتها وغير مهددة للحياة. أنقص توزيع المضادات الحيوية بواسطة الوصفات فقط في بعض بلدان أمريكا اللاتينية من استهلاكها على المدى القصير.

برامج وطنية لمكافحة هذه المقاومة

لهذه الأسباب، على الدول كافة وضع برامج وطنية لمكافحة هذه المقاومة، على أن تضم إجراءات بشأن تقليل حجم المضادات الحيوية المستخدمة في علاج المرضى، وكذلك في الريف ومزارع تربية الحيوانات. مع العلم أن أنتشار استخدام المضادات الحيوية بشكل مفرط كان عرفاً سائداً في الأوساط الطبية لعشرات السنوات وكان ممولاً من كبريات شركات الأدوية التي نهبت جيوب المرضى من أنحاء العالم كلها لفترات طويلة، وكان كل من يتحدث عن أضرارها الراهنة والمستقبلية يتهم بأنه مناهض للعلم والتطور. وقد ظهر كرد فعل على ذلك مفهوم الاستخدام الحكيم للمضادات الحيوية، حيث المبدأ الموجه للاستخدام الحكيم للمضادات الحيوية هو أن المضادات الحيوية لا ينبغي أن تستخدم لمعالجة العدوى غير الجرثومية، ويشق هذا المبدأ من القاعدة الأساسية للاستخدام المنطقي للأدوية التي تقول: وجوب استخدام الأدوية بالشكل المناسب بما يتوافق مع الاحتياجات السريرية، وقد بدأ الاستخدام الحكيم

وفق ما جاء في مشروع الخطة الشاملة لمكافحة مقاومة البكتيريا للمضادات الحيوية «على كافة الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية خلال سنتين، وضع برامج وطنية بشأن منع تطور مقاومة البكتيريا للمضادات الحيوية».

■ سلمى السعيد

وفق ما جاء في مشروع الخطة الشاملة لمكافحة مقاومة البكتيريا للمضادات الحيوية «على كافة الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية خلال سنتين، وضع برامج وطنية بشأن منع تطور مقاومة البكتيريا للمضادات الحيوية».

بهدف مكافحة تزايد مقاومة البكتيريا للمضادات الحيوية من الضروري أن تتخذ كل دولة من الدول الأعضاء في المنظمة خمسة إجراءات مهمة، من بينها العمل على تحسين إدراك المواطنين لما تعنيه مقاومة البكتيريا للمضادات الحيوية، وتعزيز هذا الأمر، ومتابعة مسألة عدم الإفراط في استخدام المضادات الحيوية، وضمان تمويل هذه العمليات.

وجاء في الوثيقة «يمكن بلوغ هذه الأهداف باتخاذ الدول الأعضاء خطوات واضحة في مجال استخدام المضادات الحيوية بصورة نموذجية. كما يجب تمويل الدراسات الخاصة بابتكار أدوية ومستحضرات طبية جديدة، على أن تكون في متناول الجميع». وحسب معطيات منظمة الصحة العالمية فإن مقاومة البكتيريا للمضادات الحيوية ترتبط بمدة ودرجة استخدام هذه المضادات، حيث أن البعض يعتقد خطأ أن المضادات الحيوية ستشفيه من أمراض البرد والسعال ودرجة الحرارة المرتفعة.

كما أن الإفراط في إضافة هذه المضادات إلى علف المواشي والدواجن في مزارع تربية الحيوانات كوقاية من الأمراض، يساعد في تطور مقاومة البكتيريا لهذه المضادات.

أخبار العلم



الإدمان على العمل!

توصلت دراسة جديدة نشرت في المجلة العلمية «PLOS One» إلى أن الإدمان على العمل مرتبط بالإصابة بالاضطرابات النفسية مثل الاكتئاب والقلق. وأشار الباحثون القائمون على الدراسة إلى أن هذه الاضطرابات النفسية الناجمة عن العمل الدؤوب والإدمان عليه تمثلت في القلق والاكتئاب والوسواس القهري واضطراب نقص الانتباه والتركيز.

وعرّف الباحثون الإدمان على العمل بأنه المبالغة في القلق حول العمل مشغوعاً بدوافع لا يمكن السيطرة عليها من أجل العمل، والذي يقوم الإنسان من خلالها باستثمار الكثير من الوقت والجهد للعمل وذلك على حساب مناحي حياته الأخرى التي يمكن أن تصاب بالإهمال نتيجة للعمل.

ومع زيادة ساعات العمل في العالم، وارتفاع متطلبات الوظائف، أصبح الإدمان على العمل من الأمور المنتشرة عالمياً، وتشير بعض الدراسات إلى أن 10% تقريباً من القوى العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية مصابة بإدمان العمل. وكانت قد ربطت دراسات سابقة ما بين الإدمان على العمل والإصابة بالاضطرابات النفسية، لذلك عكف الباحثون في الدراسة الحالية على تفسير الأمر بصورة أفضل. وأكد الباحثون وجود ضرورة ملحة لدراسة الإدمان على العمل بصورة موسعة ومعقدة، وبالأخص آثارها السلبية على الصحة العقلية والمشاكل الاجتماعية.



البكتيريا قاتلة المضادات الحيوية

كشف العلماء في الولايات المتحدة عن أول إصابة بدعوى قاتلة قادرة على مقاومة أنواع المضادات الحيوية جميعها بما فيها تلك التي تمثل خط الدفاع الأخير وتعرف بالكوليستين. وعبر مسؤولون في القطاع الصحي الأمريكي عن قلقهم الكبير حيال ظهور ما باتت تسمى بـ«البكتيريا القاتلة» التي قد تشكل خطراً يفوق بكثير المخاطر الناجمة عن أنواع العدوى المعروفة في حال انتشارها، واعتبروا أن الإصابة التي جرى الكشف عنها لدى مواظنتهم تمثل «نهاية الطريق» بالنسبة إلى المضادات الحيوية الشائعة.

وكشف باحثون من معهد «Walter Reed Army Institute of Research» عن أنهم عثروا لدى أمريكية في 49 من عمرها على بكتيريا قاتلة في جهازها البولي بعد تشخيص التهاب في المسالك البولية لديها، وأشاروا إلى أن المصابة من سكان ولاية بنسلفانيا وأنها لم تغادر منطقتها طيلة الأشهر الخمسة الماضية. وحذر الخبراء من أن البكتيريا المكتشفة حديثاً «قاومت العقاقير والمضادات جميعها بما فيها الكوليستين، الأمر الذي يندّر بظهور بكتيريا مقاومة للمضادات الحيوية كلها على نطاق واسع».



الإصابة بالسرطان وأجهزة الموبايل

أشارت دراسة أمريكية حديثة إلى وجود صلة بين أجهزة الموبايل والإصابة بمرض السرطان، مما يؤكد على وجود تأثير كبير للهواتف المحمولة على صحة المستخدمين.

قام الباحثون بتعريض عدد من الفئران الذكور لنوع من الترددات اللاسلكية المنبعثة من الهواتف المحمولة، وتم العثور بعدها على نوعين من الأورام لدى الفئران في كل من الدماغ والقلب، أما الفئران التي لم تعرض لهذه الترددات، فلم تسجل لديها أي حالة إصابة بورم خبيث. ويذكر أن التجربة تمت على أكثر من 2500 من ذكور الفئران على مراحل مختلفة على مدى سنتين من الدراسة.

وقال الباحثون في تقرير صدر مؤخراً: «نظراً للاستخدام العالمي الواسع النطاق للاتصالات اللاسلكية والهواتف المحمولة بين المستخدمين، سجلت زيادة صغيرة في نسب المصابين بمرض السرطان، نتيجة التعرض للترددات اللاسلكية».

ويعتقد أن هذه الدراسة هي من الدراسات الأكثر عمقاً وتحليلاً، فيما يتعلق بوجود رابط بين الهواتف المحمولة والإصابة بمرض السرطان، وتنفيذ هذه الدراسة على مدى عدة سنوات يكلف الحكومة ما يزيد عن 25 مليون دولار.

نجوم.. دراما.. ودولار!

باختصار..!



«أوسكار أوراسيا».. البدائل تظهر

بدأت وزارة الثقافة الروسية العمل من أجل تنظيم مسابقة «أوسكار أوراسيا» وفقاً للفكرة التي طرحها المخرج الروسي نيكيتا ميخالكوف، حسب ما أفاد موقع «رامبل نيوز سيرفس».

وكان ميخالكوف قد دعا في نهاية العام الماضي إلى تأسيس مسابقة وجائزة سينمائية يمكن أن تصبح البديل الأوراسي لجائزة أوسكار الأمريكية، إذ يرى المخرج أن الجائزة يجب أن توزع على ممثلي روسيا والصين والهند والدول التي تنتمي للعالم الأوراسي كلها.

وتقوم الوزارة في الوقت الحالي بالتعاون مع المؤسسات الأخرى ذات العلاقة، بدراسة فكرة تأسيس أكاديمية للسينما في إطار مجموعة بريكس، ولا يزال من السابق لأوانه الحديث عن فترة تنفيذ المشروع أو تمويله المحتمل. وذكرت تقارير أن تأسيس هذه المسابقة تتضمن جائزة سينمائية يمكن أن تصبح البديل الأوراسي لجائزة أوسكار الأمريكية.



مهرجان التراث الشعبي الأول في الحسكة

انطلقت في محافظة الحسكة 2016/5/30 فعاليات مهرجان التراث الشعبي الأول الذي تقيمه مديرية التراث الشعبي في وزارة الثقافة بالتعاون مع مديرية ثقافة الحسكة احتفاءً باليوم العالمي للتراث.

وتضمنت فعاليات اليوم الأول معرضاً فنياً للأدوات التراثية وعرضاً فنياً ضم فقرات موسيقية وغنائية ولوحات راقصة من الفنون الشعبية التراثية قدمتها فرق الفنون الشعبية ونابادا للفلكلور كما كرم المهرجان عدداً من الباحثين والمهتمين بالتراث المادي واللامادي.

كما تضمن المهرجان الذي استمر ثلاثة أيام محاضرات وندوات تراثية وأصصوحات شعرية وعروضاً فنية للفرق التراثية في المراكز الثقافية في الحسكة والقامشلي، واختتمت الفعاليات بحفل فني أحيته فرقة برمايا للفنون الشعبية في ثقافي القامشلي.

● وكالات

■ سلام احمد

ورغم بقاء الشركات الإنتاجية الفنية عند حدود المبالغ التي كانت تدفع قبل الأزمة وبالبيرة، بينما تتبع بضاعتها الفنية بالدولار! مازالت الدراما السورية تنافس بقوة الأعمال الرمضانية العربية، لكن العائق الأساسي أمام الممثلين لم يعد الحرب بل تداعياتها الاقتصادية.

«خيار وفقوس»

تتعامل شركات الإنتاج مع الممثلين بـ«مزاجية»، حيث يقبض كثير من العاملين في الدراما بالبيرة، بالمقابل يمنح بعض الممثلين أجورهم بالدولار وخصوصاً نجوم الصف الأول.

أمام واقع تدني الأجور وظروف الإنتاج الصعبة، ورغم كثرة الشكاوى من سوء المعاملة التي يواجهون بها، لا يملك الممثلون أمام هذا الواقع سوى الرفض أو القبول في غياب من يحاسب أو يدقق أو يحدد أجور الفنانين، وهذا ما يؤكد عدد من الممثلين السوريين، يختصر الممثل فادي صبيح واقع تدني الأجور قائلاً: «الأجور لا تواكب الظروف الاقتصادية في البلد». بينما تؤكد الممثلة شكران مرتجى، أن عدداً كبيراً من الشركات المنتجة أصبحت تتعاظم مع الأجور ومواعيد الدفع بطريقة مهينة إلى درجة أنها تمتنع عن الرد على اتصالات الممثلين، وكأنهم يتسولون أجورهم. أما الممثلة رنا شميس فتتركز على صعوبة الظروف الإنتاجية الذي يحيط بكواليس إنتاج المسلسلات، وعدم جدوى الكلام فيها فتقول «ما الجدوى من الكلام إن كان لا شيء سيغير؟».

ثم تستطرد «لن نضيع وقتاً وجهداً في الحديث أو مناقشة واقع لن يتغير طالما

أن الحالة ستبقى على ما عليه، فالكلام عبث. لا يوجد من يحاسب أو يدقق أو ينظم، لذا فإنه عندما ننعم بوجود اتحاد منتجين في سورية، يصبح للكلام جدوى، أما عن وضعنا الحالي، فلا نملك إلا الرفض أو القبول..».

يحاول الممثل قاسم ملحوظ مقاربة المشكلة من جانب أكثر شمولية، فيقول: «موضوع الأجور لا يقل خطورة عن مردات الحرب المشتعلة في سورية، فبعض المنتجين لا يفرقون عن تجار الأزمة الذين يستغلون الطرف الاقتصادي المنهار لبيعوا بضاعتهم بأرقام أعلى مما تستحق بأضعاف..»، ويلفت ملحوظ الانتباه إلى مشكلة أخرى مقلقة تتمثل في «ظهور» منتوج صيني في الدراما السورية، أي أعمال تنتج بمبالغ زهيدة لا تتعدى 40 ألف دولار، ما يعادل أجر ممثل واحد قبل الحرب، إضافة إلى تسلسل منتجين دخلاء إلى السوق يجربون إنتاج مسلسلات سخيطة بأجر ممثل واحد..».

«العقد شريعة المتعاقدين»

تتذرع شركات الإنتاج بصعوبة تسويق الأعمال الفنية، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد ونهاوي البيرة السورية وفقدانها قيمتها. وتبرر بعض هذه الشركات الإزدواجية في التعامل مع الفنانين في موضوع الأجور، بمكانة ومستوى الفنان وخدمته للمشروع، إذ يدفع لبعض الممثلين ما يطلبونه من أجور لأنهم «أسماء» تخدم في التسويق، بينما هناك ممثلون لا يقدمون أي شيء في هذه العملية. ثم أن «العقد شريعة المتعاقدين»!

الدراما المصرية.. «حاجة ثانية»

تشهد الدراما العربية كماً هائلاً من الأعمال هذا العام، لكنها تعتمد في التنافس في السباق الرمضاني غالباً على مدى شعبية الممثلين. فقد تجاوزت ميزانية مسلسلات رمضان هذا العام في مصر ملياري ونصف.

ويستحوذ الممثلون على 70% من ميزانية أي عمل درامي بدعوى أن نجوميتهم هي التي تؤدي إلى نجاح المسلسل. ورغم ما يواجهه المنتجون من صعوبات تجبرهم على تأجيل أعمالهم الدرامية أحياناً للعام المقبل إلا أن البعض الآخر يضطر إلى دفع مبالغ ضخمة للممثلين «الكبار» لضمان نجاح أي مسلسل!

ففي هذا العام حظي الممثل عادل إمام بالأجر الأعلى الذي قفز من 36 مليون جنيه في العام الماضي إلى 40 مليوناً هذا العام، ويليه كل من النجمين يحيى الفخراني ومحمود عبد العزيز بأجور تراوحت بين 27 و28 مليون جنيه، ووصل أجر محمد رمضان لـ24 مليون جنيه ثم يأتي بعده الفنان محمد منير متساوياً مع الممثلة غادة عادل بأجر يساوي 22 مليون جنيه.

أما الفنان مصطفى شعبان فقد ارتفع أجره هذا العام عن العام الماضي من 5 ملايين جنيه ليصل إلى 18 مليون جنيه، إضافة إلى نبيلي كريم ويوسف الشريف وطارق لطفي وعمرو يوسف وداليا البحيري.. الخ.

ويرجع المنتجون أسباب ارتفاع تكلفة إنتاج المسلسلات في رمضان 2016 وزيادة أجور الممثلين بطريقة خيالية إلى قوة التنافس التي تشهدها الدراما العربية خاصة مع الكم الكبير من المسلسلات السورية والمسلسلات الخليجية.

وفي مقارنة بسيطة بين الأعمال السورية والمصرية، نجد أن ميزانية المسلسلات الرمضانية السورية هذا العام تقل عن نظيرتها المصرية، كما تقل أجور الممثلين بكثير عن الممثلين المصريين حيث تتراوح أجور نجوم الصف الأول في سورية بين 150 ألف إلى 200 ألف دولار وهم من قلة من الفلافل، من بينهم سلاف فواخرجي وكاريس بشار والفنان عباس النوري. أما الدراما الخليجية فرغم تزايد تكاليف إنتاج المسلسلات إلا أن قلة عدد الأعمال المنتجة سنوياً يجعلها تصنف بعد الدراما المصرية والسورية.

أرسطو.. عبقرية ملهمة



■ إيمان الخياب

وقد تم اكتشاف المنطقة الأثرية التي يوجد بها قبر أرسطو، عام 1996، وتقع على منحدرات الطرف الشمالي من مدينة «ستاجيرا»، التي ولد فيها الفيلسوف اليوناني. عرفت أثينا نشاطاً فكرياً وفلسفياً كبيراً بفضل الموقع الجغرافي والنشاط التجاري ونظامها السياسي آنذاك. يؤكد ول ديورانت: «كانت أثينا الباب الذي يخرج منه اليونانيون إلى مدن آسيا الصغرى، وأصبحت إحدى المدن التجارية العظيمة في العالم القديم، وتحولت إلى سوق كبيرة وميناء ومكان اجتماع الرجال من مختلف الأجناس والعادات والمذاهب وحملت خلافتهم واتصالاتهم ومنافساتهم إلى أثينا التحليل والتفكير.. وبالتدريج تطور التجار بالعلم، وتطور الحساب بتعقيد التبادل التجاري، وتطور الفلك بزيادة مخاطر الملاحة، وقدمت الثروة المتزايدة الفراغ والراحة والأمن الشروط اللازمة في البحث والتأمل والفكر».

تأثرت الفلسفة اليونانية بعوامل مختلفة تاريخية واقتصادية وسياسية وجغرافية وفكرية، كونت المناخ الفكري لروادها ومفكراتها. بين تلامذة أفلاطون، برز المفكر العبقرى أرسطو (384-322 ق.م) الذي وضع مذهباً فلسفياً يعتبر أحد أهم دعائم الصرح الفلسفي اليوناني. ولد أرسطو في مدينة «ستاجيرا»، وتلقى علومه في أكاديمية أفلاطون، حيث تحول من تلميذ إلى مفكر مستقل. عهد إليه بترقية الإسكندر ابن الإمبراطور فيليب المقدوني. شهد أرسطو عصر انحطاط النظام الديمقراطي في أثينا وغيرها من المدن اليونانية. بعد وفاة أفلاطون، غادر أثينا واستقر في آسيا الصغرى، وبعد عودته إلى أثينا أسس مدرسة سميت باللوقيوم Lyceum، قاد أرسطو فيها نشاطاً واسعاً شمل تنظيم وتنسيق المعارف الفلسفية والعلمية وإنشاء عدد من الفروع الجديدة، على رأسها علم المنطق.

بذور «مادية»!

كان أرسطو فيلسوفاً موسوعياً، غزير التأليف، اشتغل في مجالات عدة منها: المنطق وعلم النفس ونظرية المعرفة والوجود والفلك والطبيعة وعلم الحيوان والاقتصاد السياسي والسياسة والأخلاق والتربية والخطابة وعلم الجمال، وعرض أفكاره من خلال الحوار مع وجهات النظر التي حفلت بها أدبيات عصره وتناول بالبحث والنقد آراء معلمه أفلاطون والنزيرين

والفيثاغوريين... الخ. وعن نقده لنظرية «المثل» الأفلاطونية يؤكد لينين قائلاً: «لقد تجاوز نقد أرسطو لنظرية «المثل» كونه نقداً لمثالية أفلاطون، ليصبح نقداً للمثالية عامة..». إذ ينطلق أرسطو في نظريته عن المعرفة من التسليم بوجود الواقع الموضوعي بشكل مستقل عن الذات وبأن أحاسيس الإنسان انعكاس لأشياء العالم.

«المنطق» منهجياً!

كان أرسطو أول فيلسوف يوناني وصلتنا منه مؤلفات تعالج قضايا المنطق بشكل منهجي منظم. إذ يعتبر أرسطو المنطق، نظرية البرهان وعلم دراسة أشكال التفكير الضرورية للمعرفة. ويرى أن العلاقات القائمة بين الأفكار تعكس الروابط الموجودة وجوداً موضوعياً.

وبما أن إحدى القضايا الرئيسية في فلسفة أرسطو عن الوجود هي مسألة علاقة العام بالخاص، وهي تعتبر إحدى مسائل الديالكتيك، فإن منطق أرسطو، يطرح أيضاً قضايا الديالكتيك، حيث يعتبر العلاقة القائمة بين الأفكار علاقات أو تحديدات الوجود، وهنا يقول لينين: «إن المنطق الموضوعي عند أرسطو يتشابك دوماً مع الذاتي، مع أن الظاهر منه هو الموضوعي دائماً، وهو، في كل خطوة يخطوها، يطرح دائماً قضية الديالكتيك بالذات» ويتابع لينين: «غير أنه نظراً للعلاقة

الوثيقة بين منطق أرسطو ومذهبه في الوجود، فقد انعكست أخطاء فهمه لديالكتيك العام والخاص على المنطق». ليس المنطق عند أرسطو علماً مستقلاً، بل آلة «أورغانون Organon» لجميع العلوم وهو يسمى المنطق تحليلاً.

مفاهيم أساسية

ليس أرسطو واضع علم المنطق فحسب بل وعلم النشاط النفسي أيضاً، وتعتبر رسالته في النفس من أهم مؤلفاته. يتناول فيها بالبحث مشكلة النفس، وظاهرتي الإدراك والذاكرة. واهتم أرسطو بالأخلاق خاصة، ويشكل مفهوم «الوسط» المفهوم المركزي في فلسفة الأخلاق عنده، وهو يعني عنده القدرة على التوجه الصحيح وعلى اختيار السلوك الملائم. إن الإنسان الفاضل في رأي أرسطو يختار الوسط دوماً، إذ أن الفضيلة وسط بين رذيلتين، فضيلة الكرم وسط بين التبذير والبخل والشجاعة وسط بين التهور والجبن.. الخ. أما في الأمور الحسنة فلا يكفي الأخذ بالوسط منها، بل بالأحسن إطلاقاً. ويقسم أرسطو الفضائل إلى خلقية وعقلية، إن الهدف الأصلي لحياة الإنسان عنده هو السعادة.

آراءه السياسية والاجتماعية

طرح أرسطو في معرض دراسته لظواهر الحياة الاجتماعية والسياسية،

عدداً من الأفكار العميقة القيمة، وقد أشار ماركس إلى أن أرسطو، بالإضافة إلى تحليله لظواهر الطبيعة والمجتمع وأشكال الفكر، كان أول من درس شكل القيمة، وبالرغم من أن العلاقات العبودية القائمة آنذاك حجبت عن الفيلسوف إمكانية رؤية الجوهر الحقيقي للظواهر الاقتصادية فإنه استطاع مع ذلك أن يرى القيمة التبادلية للمسلع تعبيراً عن تساوي قيمتها.

ويرى أرسطو أن علم السياسة هو علم السعادة الجماعية، وأن وظيفة الدولة هي أن تقيم مجتمعاً يحقق أعظم سعادة لأكبر عدد فالدولة هي نتاج طبيعي، لأن «الإنسان بطبيعته حيوان سياسي»، أي أن غرائزه تؤدي به إلى الاجتماع مع غيره. و«الدولة سابقة بطبيعتها على الأسرة، وعلى الفرد»، ذلك أن الإنسان كما نعرفه يولد في مجتمع منظم من قبل يشكله على صورته. وقد اعتمد أرسطو في آرائه عن الدولة، على دراسة مادة ضخمة جمعها تلامذته من دساتير 158 من المدن اليونانية. وقد عثر على هذه الدساتير «دستور أثينا» عام 1890.

لا يمكن للذاكرة العلمية والفكرية للبشرية أن تنسى ما قدمه أرسطو، الذي لم تكن عبقريته المتجلية في فلسفته وفكره، سوى انعكاس لازمت عصره وتناقضاته، إضافة إلى مستوى التطور الذي وصل إليه.

ينطلق أرسطو في نظريته عن المعرفة من التسليم بوجود الواقع الموضوعي بشكل مستقل عن الذات

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقه	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2016/06/03» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

«الاعتدال والتطرف» كلاهما «إسلام سياسي»..!



تميز الحديث السياسي الغربي حول «إسلام متطرف» بخفوته في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، مع تشكل حركة طالبان والحركات الشبيهة بها. الخفوت أياه كان «مبرراً» في حينه باستخدام الغرب لهؤلاء المتطرفين في مواجهة الاتحاد السوفياتي.

■ فارس اللحام

في وقت لاحق، ومع انهيار الاتحاد السوفياتي، وحاجة الغرب والولايات المتحدة لـ«اختراع عدو جديد»، على حد توصيف المستشرقة الإيطالية إيزابيلا كاميرا دافليتو، بدأ الصوت يتعالى ضد «الإسلام المتطرف»، وخاصة بعد سبتمبر 2001، واشتقاقاً من وجود «إسلام متطرف» كان من الضروري الحديث عن «إسلام معتدل» يخرج حلفاء الولايات المتحدة المباشرين من تحت النار.

منذ ذلك الوقت وحتى الآن، لا تزال عملية الاشتقاق والتأويل بين معتدل ومتطرف تأخذ أبعاداً ومعانٍ إضافية تتغير بتغير الظرف، فالـ«اعتدال» لم يبق مرتبطاً بالإسلام والموقف من الحياة الدنيا وأساليب الحكم، بل تعدى ذلك ليصبح تعبيراً عن «محور عربي» بدأ بنقل عمليات التطبيع مع الكيان الصهيوني إلى العلن.

من جهة ثانية، بدأت الحركات السياسية الإسلامية، والإخوانية بشكل أساسي، تخلع على نفسها لبوس «الاعتدال» كمقابل لتطرف «القاعدة» ومشتقاتها، والغرب لم يبخل بتطريز لبوس الاعتدال هذا بتعميده والاعتراف به جهراً حيناً، وسراً أحياناً.

على ضفة أخرى، تبنت مؤسسات دينية رسمية في بلدان عربية وإسلامية عديدة، خطاباً تصف نفسها به بأنها ضمن تيار «الإسلام المعتدل»، وهي مؤسسات ملتصقة بالسلطات والحكام في بلدانها، هؤلاء الحكام الذين دخلوا لعبة التسميات

والاصطلاحات أيضاً، وفي تساوق مع الغرب ومع مصالحهم، ليصفوا أعداءهم بالتطرف وأنصارهم بالاعتدال.. بالمحصلة فإن التيارين كليهما: «الإسلام المعتدل» و«الإسلام المتطرف»، ذلك إن أمكن الفصل بينهما حقاً، ليس أكثر من تيارين في نهر واحد هو نهر «الإسلام السياسي» المرتبط أشد الارتباط بمصالح الحكام والسلطات، الغربي منها والمحلي، و«الإسلامان» كلاهما منقطع عن «إسلام الناس» الطبيعي، إسلامهم الديني والعقائدي الذي يمارسون وفقه شؤون عبادتهم بمعزل عن أمور السياسة والحكم. نقول أن «المعتدل» و«المتطرف» كلاهما «إسلام سياسي» لأن ما يوحدهما في العمق هو قولهما بمبدأ «الحاكمية» الذي يفسرونه بضرورة إقامة حكم الله المستند في نهاية المطاف إلى طريقة تفسيرهم وتأويلهم هم للنصوص الدينية، أي



«الاسلام

المعتدل»

و«الإسلام

المتطرف»، إن

امكن الفصل

بينهما حقاً،

ليس أكثر من

تيارين في

نهر واحد هو

نهر «الإسلام

السياسي»

النهائي منها تغذية صراع مستمر بالتوازي مع الإجهاد على التدين الطبيعي، تدين الناس الطبيعيين الذي يمارسون اعتقاداتهم بعيداً عن السياسة وشؤونها.

إن هذا النهج الغربي الذي يخطط لكل من الفعل ورد الفعل ليصبا في نهر مصالحه الواحد، يستهدف تعزيز انتماء الشعوب الإسلامية إلى هويتها الدينية، لا بوصفها هوية حضارية وإنسانية ضمن هويات حضارية وإنسانية أخرى، بل بوصفها هوية مستهدفة ومعادية ينبغي لها تحشيد قواها باستمرار للمعارك المستمرة والقادمة مع الهويات الأخرى، وهو ما يعني ضمناً «تضامن وتعاقد» الصالح والطالح في «الأمة» ضد الصالح والطالح في «الأمم الأخرى»، الأمر الذي من شأنه الإبقاء على أسباب التبعية والتخلف المتمثلة في سيطرة طبقات نهابة وتابعة للغرب في معظم البلدان الإسلامية..

أن كلاً منهما يستهدف الإمساك لا بالسلطة الروحية فقط بل وبالسلطة الزمنية- السياسية أيضاً، وهما لذلك «إسلام سياسي» بمظهرين مختلفين، الفرق الوحيد بين المعتدل والمتطرف، أن المعتدل يقول بأن حاضرننا هو «زمان دعوة» وليس «زمان حاكمية»، ولكن دعوته تلك ليست إلا الدعوة للحاكمية، بما يفسر دور تنظيم الإخوان المسلمين العالمي بفروعه العديدة كمحطة عبور وإعداد أساسية باتجاه انخراط الشباب في تنظيمات من شاكلة القاعدة سابقاً والنصرة وداعش وبوكو حرام وغيرها حالياً.. إن ما يزيد المسألة تعقيداً، هو طريقة الدعاية الغربية ضد الإسلام عموماً بذريعة الدعاية ضد «الإسلام المتطرف»، وهو أمر يتقصده الغرب ضمن استراتيجية «صراع الحضارات» الغرض منه تنمية صفوف «الإسلام المعتدل» مشكلاً بذلك ثنائية وهمية بين المعتدل والمتطرف، الهدف

مسرحية «النافذة» انقياد في العجز وفي الأمل

■ د. عروب المصري

بعدما عرض مسرحية «النافذة» في العام الماضي على خشبة استوديو شريف شاكر في المعهد العالي للفنون المسرحية تعرض هذا العام على مسرح القباني وهي من تأليف: إرينيوش أريدينسكي وأداء: جفرا يونس ومازن الجبة وسينوغرافيا: ولاء طرقي وتصميم وتنفيذ إضاءة: أوس رستم، تصميم الأفيش والبروشور: عمران العطار ودراماتورجيا: وسيم الشرقي و إخراج: مجد فضة وقد أبدع فريق العمل الذي قدم عرضاً متميزاً على صعيد استخدام أدوات الجسد والصوت المسرحي. يقول الكاتب: «أنا مثل الآخرين، معظم البشر مثلي، غالبية المجتمع

الذي نعيش فيه هكذا! حيث يعمل الناس فيه، يحبون، ويمارسون الجنس، يلهون ويمرحون، أما أولئك الذين على شاكلتك فيريدون أن يعيقوا الآخرين في تحقيق ما يرغبون! أنتم الذين تريدون أن تثبتوا للعالم أن لا شيء له قيمة» النافذة- إرينيوش أريدينسكي وقد عرف عن الكاتب البولندي ميوله التشاؤمية، حيث عكس العمل تعلق إنسان الحرب بأمل غير واضح المعالم في ظل ياس عام يحيط بالبلاد.

حيث يحاصر الزوجان نوع من الوحدة وفقدان الارتباط بالعالم الخارجي في نوع من الرفض لما يجري خارج جدران المنزل، والتي يجري التعامل معها وكأنها جزيرة وسط هذا العالم لكن هذه الجزيرة

تتحول إلى طوف تتقاذفه الأمواج حالما يظهر بصيص نور خارجي، ويصبح النور الخارجي هو كل ما يمكن الوثوق به، في نوع من انعدام الدور وكأن الشخصيات منقادة الحاليتين كليهما، في حالة العجز وحالة الأمل.

إن نظرة التشاؤم تلك تضع الإنسان في وضع العجز الكامل، إنها نوع من فقدان الثقة بالإنسان، وتعزيز فقدان الثقة هذا من خلال التعلق بالأمل غير الواقعي، إن واقعية الأمل جزء من المعرفة.

إن فقدان نصوص مناسبة للحرب في سورية تضع المسرحيين أمام خيار الاستفادة مما كُتب عن أوضاع مماثلة عالمياً، لكن خيار النص الذي يلامس وجع الناس يبقى دوماً أقوى.